الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجيلالي بونعامة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية: شعبة التاريخ

الحركة الطلابية التونسية و القضايا السياسية الداخلية والخارجية 1907-1956

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في تخصص الظاهرة الاستعمارية في الوطن العربي.

من إعداد الطالبتين:
- راضية بلالي
- سهيلة عياد

إشراف الأستاذ:
- عبد العزيز وابل

السنة الجامعية:2017-2018

الشكر والتقدير

إلهي لا يطيب الليل إلا بذكرك، ولا يطيب النهار إلا بشكرك

وفي مثل هذه اللحظات يتوقف اليراع ليفكر قبل أن يخط الحروف

ليجمعها في كلمات

ولا يبقى لنا في نهاية المطاف إلا أن نتقدم بالشكر إلى

الذين كانوا عونا لنا في بحثنا هذا ونورا يضيء الظلمة التي كانت تقف أحيانا في

طريقنا فكانوا نورا للعلم والأخلاق (أساتذتنا الكرام)

ونخص بالذكر الأستاذ الفاضل المشرف (عبد العزيز وابل) الذي

لم يبخل علينا بنصائحه وبدعمه

وإلى كل من كان لنا عونا من قريب أو بعيد.

إهداء

أشكر الله عز وجل علاه على نعمة العقل التي خص

بها بني آدم، والذي وهبنا نعمة الصبر والتحمل لإنجاز هذا العمل المتواضع.

أهدي ثمرة جهدي المتواضع

إلى:

روح والدي الطيبة، أسكنه الله فسيح جنانه.

أغلى شمعة في الوجود، إلى من حملتني وهنا على وهن

وأرضعتني الحب والحنان، إلى القلب الناصع بالبياض إلى ينبوع الصبر والتفاؤل (أمي الغالية).

من هم أقرب من روحي، من شاركوني الآلام، وبهم أسند عزتي وإصراري إخوتي (موسى، يوسف،

أحمد، سليم، نجاة، سعاد، فاطمة الزهراء غنية ، خيرة)

البرعومين الصغيرين (نور الهدى، وعماد الدين)

إلى من شاركتني هذا العمل صديقتي راضية أتمنى لها التوفيق في حياتها .

الأخوات اللواتي لم تلدهم أمي، اللاتي شاركنني أحزاني وأفراحي، إلى من تحلوا بالإخلاص وتميز

بالوفاء، ومعهم سعدت في دروب الحياة، صديقاتي (شهيرة، جميلة، كاميليا، فطيمة، نعيمة،

سمية، يمينية، عقيلة،زهرة ،إيمان،حميدة أمينة، نورهان)

كل من وسعتهم ذاكرتي، ولم تسعهم ورقتي.

إهـــــداء

أهدي ثمرة جهدي التي طالما تمنيت إهدائها وتقديمها

إلى التي حملتني وهنا على وهن ومن قاست

وتألمت لألمي إلى التي رعتني بحضنها وحنانها

إلى أول كلمة نطقت بها" أمي الحبيبة فاطمة".

إلى الذي عمل وكد وجد فقاء وتعب حتى وصلت إلى هدفي،إلى المصباح الذي لايبخل إعطائه بنوره إلي الذي علمني بسلوكه خصالا أعتز بها"أبي الغالي بشير" .

إلى أستاذي الفاضل الذي لا طالما كان حريصا كل الحرص من أجل إنجاز هذا العمل المتواضع الأستاذ المحترم، "وابل عبد العزيز لك مني كل الشكر والتقدير.

إلى من عجزت الكلمات عن مدحهم إلى من يحملون في عيونهم ذكريات طفولتي إخواني وأخواتي إلياس،إسلام، فتحي،بلقاسم،كريم،محمد، لحاج، خالد، فهيمة، صورية، وإلى البراعم الصغار،لجين،ملاك،أماني،سيف الدين.

إلى من أظهر لي ماهو أجمل،من الحياة،إلى سندي الغالي كادار ، وعائلته الكريمة، التي أتمنى لهم كل الصحة والعافية

إلى الثراء الذي لايقاس بالمال إنما يقاس بالأصدقاء،إلى من ضاقت السطور عن ذكرهم: عائشة،كوثر،نورهان.

خيرة، وبالأخص من شاركتني في هذا العمل زميلتي سميلة.

راضية

مقدمة

تعتبر الحركة الطلابية جزءا هاما من الحركة الشبانية عموما، التي تمثل بدورها إحدى المكونات الشعبية، ولكن الحركة الطلابية، ترتبط بجملة من الظروف التي تتحكم في ظهورها وتطورها وكذا في توجهاتها العامة وفق المرحلة التاريخية التي يمر بها المجتمع الذي تنتسب إليه، فالحركة الطلابية في بلد مستعمر، تختلف عن تلك التي تنشط في بلد متحرر، فإذا نظرنا إلى الحركة الطلابية في تونس ترى أنها ارتبطت عموما بالنضال السياسي التحرري الذي يخوضه الشعب ضد الهيمنة الاستعمارية المباشرة وغير المباشرة، وضد التخلف الاجتماعي وقد مر هذا النضال بمراحل عديدة، توافقت مع مستوى التطور المادي ومستوى الوعي الذي ساد صفوف منا ضليها.

ولعل الدارس للموضوع الموسوم بـ: "**الحركة الطلابية التونسية والقضايا السياسية مابين1907-1956م** "يجده يشير إلى إسهام الفعاليات الشبانية في تفعيل الحدث التاريخي والنهوض بما هو راكد، وبالخصوص مساهمة رجل الفكر والثقافة وكذا التشكيلات والتنظيمات الطلابية المتواجدة في مؤسسات التعليم، سواء الرسمية منها أو الحرة، والمتمثلة في توظيف العقل والفكر في إنجاز ذلك التحول الهام في تطور القضية التونسية، ومحاولة التصدي لسيطرة الاستعمار الفرنسي رغم العراقيل والصعوبات التي تعرض لها الطلبة، حيث سنحاول من خلال هذه الدراسة، معرفة مدى مساهمة رواد الحركة الطلابية التونسية في استرجاع الحرية واستقلال التام لبلادهم.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك أسباب ذاتية وأسباب موضوعية دفعتنا لاختيار هذا الموضوع.

الأسباب الذاتية:

1 –تسليط الضوء على الشخصيات الهامة التي أثرت في الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية في تونس ومنها شخصية علي باشا حامبه، الثعالبي،بورقيبة، والماطري.

2 – الرغبة في دراسة المواضيع التي لها علاقة بالحركة الوطنية التونسية من خلال دراسة الجانب الثقافي للحركة الطلابية التونسية.

3– الرغبة في البحث في تاريخ المغرب العربي خاصة الفترة الاستعمارية منه.

الأسباب الموضوعية:

1 – محاولة معرفة الاختلاف بين السياسة الاستعمارية في تونس وفي الجزائر بما أن البلدين متجاورين ولخضوعهما لنفس الدولة المستعمرة.

2– محاولة معرفة ما هي الأساليب التي اتبعها القادة التونسيين للتخلص من هيمنة الاستعمار.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع، في معرفة مدى مساهمة الفئة المثقفة في النهوض بالوعي الوطني، وتوظيف جانب النضال السياسي والثقافي في خدمة الوحدة المغاربية بصفة عامة والقضية التونسية بصفة خاصة.

المنهج المتبع:

المنهج التاريخي السردي: اعتمدنا عليه في استعراض مختلف الأحداث التاريخية وترتيبها ترتيب تسلسلي وفق إطار زماني ومكاني محكم، كما عمدنا لاستخدام المنهج التحليلي، في تحليل بعض الوقائع التي صدرت عن زعماء الحركة الطلابية التونسية، أمثال عبد العزيز الثعالبي وبورقيبة وقيادتهم لمختلف التنظيمات والأحزاب السياسية، كالحزب الدستوري الجديد والقديم وكذا موقفهم من المفاوضات ومن الحكم الذاتي ومدى فاعلية هذه المواقف اتجاه السياسة الاستعمارية الفرنسية للوصول للاستقلال التام .

الإشكالية:

إن الإشكالية الأساسية التي يعالجها موضوع بحثنا، تتعلق في البحث عن الأسس التي انطلق منها رواد الحركة الطلابية التونسية، لمواجهة الاستعمار الفرنسي، من خلال نضالهم الوطني، والفكري والثقافي ونشاطهم في الأحزاب، ومساندتهم لمختلف القضايا السياسية،

والتنظيمات الطلابية، ومن هنا نطرح الإشكالية التالية: ما مدى تأثير الحركة الطلابية التونسية على القضايا السياسية الداخلية والخارجية ؟ وتندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات التالية:

فيما تمثلت الأوضاع العامة في تونس أثناء انتصاب الحماية الفرنسية عليها ؟ وما مفهوم الحركة الطلابية التونسية ؟وفيما تمثلت ظروف نشأتها وتأسيسها ؟ وما هي أهم الأحزاب والتنظيمات الطلابية والقضايا السياسية التي تبناه زعماء الحركة الطلابية التونسية قبل وبعد الحرب العالميتين الأولى والثانية؟ وفيما تمثل موقف السلطات الفرنسية من المفاوضات واتفاقيات الاستقلال الذاتي ؟

خطة البحث:

قسمنا موضوع بحثنا بناءا على المادة العلمية المتحصل عليها إلى مقدمة وأربعة فصول وخاتمة، ملاحق، وقائمة ببليوغرافيا، فالفصل التمهيدي:تناولنا فيه أوضاع تونس منذ فرض الحماية1881م إلى غاية1907، وتناولنا في المبحث الأول الأوضاع السياسية والإدارية والعسكرية،أما المبحث الثاني: فقد تطرقنا فيه إلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتونس، والفصل الأول: فقد كان عنوانه الحركة الطلابية بين النشأة والتأسيس وقد تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، فتناولنا في المبحث الأول مفهوم الحركة الطلابية، أما المبحث الثاني تناولنا فيه أهم المدارس التعليمية بينما خصصنا المبحث الثالث، لدراسة نموذج من الطلبة التونسيين، أما الفصل الثاني: يندرج تحت عنوان الحركة الطلابية التونسية وأهم القضايا السياسية تم تقسيمه إلى مبحثين، تناولنا في المبحث الأول أهم الأحزاب الوطنية أما المبحث الثاني خصصناه للحديث عن أهم القضايا السياسية الفصل الثالث تناولنا فيه الحركة الطلابية بعد الحرب العالمية الثانية: ويندرج هذا الفصل ضمن ثلاث مباحث: المبحث الأول تناولنا فيه أهم التنظيمات السياسية، والمبحث الثاني تحت عنوان المرحلة التفاوضية الأولى من 1952-1954م أما المبحث الثالث: خصصناه للحديث عن المرحلة التفاوضية الثانية 1954-1956وفي الخاتمة: حاولنا إعطاء بعض الاستنتاجات لأهم النتائج المتوصل إليها، ومن أجل الإلمام بالموضوع من كل جوانبه، استعنا في بحثنا بمجموعة من المصادر التي ساهمت في إثراء موضوعنا ومن أهمها: - "تونس الشهيدة" لعبد العزيز الثعالبي الذي اعتمدنا عليه في معرفة الأوضاع العامة لتونس، وكتاب " هذه تونس" للحبيب ثامر، وكتاب "تونس الثائرة"،وأحمد القصاب،"وكتاب الطاهر بلخوجة في التعرف على شخصية الحبيب بورقيبة، هذا وقد استندنا إلى مجموعة من المراجع ومن أهمها: الحزب الدستوري 1919-1934م" لمؤلفه يوسف مناصريه، فقد أفادنا كثيرا في تحديد أهم الأحزاب السياسية في تونس بالإضافة إلى

كتاب "الطلبة الجزائريون بجامع الزيتونة" لمؤلفه خير الدين شترة، حيث اعتمدنا عليه في تحديد أهم المدارس التعليمية للطلبة، بالإضافة إلى كتاب خليفة الشاطر و آخرون "تونس عبر التاريخ الحركة الوطنية ودولة الاستقلال".

الصعوبات

لا يخلوا أي بحث من الصعوبات ونحن كباحثين مبتدئين واجهتنا جملة من الصعوبات منها:

- طول الفترة الزمنية للموضوع.
- وجود تضارب بين المؤلفين فيما يخص تاريخ نشأة الحركة الطلابية التونسية وقد أخذ منا ذلك وقت طويل في تحديد المدة الزمنية الدقيقة لذلك.
- صعوبة التحكم في المادة وتوظيفها مما تطلب تدخل الأستاذ المشرف للتوجيه وتزويدنا بالمعلومات الدقيقة.
- طبيعة الموضوع من خلال صعوبة الوصول إلى المعلومات واستخراج الأحداث من المقالات و الجرائد كونها كتبت بخط رقيق ودقيق.

الفصل التمهيدي

الأوضاع العامة في تونس بعد فرض الحماية (1881-إلى غاية 1907).

المبحث الأول: الأوضاع السياسية والإدارية والعسكرية.

المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

المبحث الأول:الأوضاع السياسية والإدارية والعسكرية.

1/1-السياسية

منذ فرض الحماية الفرنسية على تونس ،والتوقيع على معاهدة الباردو،[1] في12 ماي1881م ارتبط تاريخ تونس، بالأحداث الواقعة داخل البلاد، وانحصرت المهمة في الإصلاحات الحاصلة في هيئة الحكومة، وتنظيم الإدارة التونسية[2].

أما في سنة 1881صدر مرسوم جمهوري فرنسي، ربطت بموجبه المصالح تونس بالمقيم العام، وفرض موظف فرنسي على رأس الإدارة الفرنسية دعي بأمين السر العام للحكومة التونسية ومنح الصلاحيات التالية:

- إدارة شؤون الموظفين في الإدارة المركزية، والإشراف على محفوظات الدولة وسجلاتها.
- عرض القضايا على الوزير الأول، ثم توجيهها إلى المراجع المختصة وعهد إليه الإشراف على السلطة سنة1896م، و الإشراف على السجل العام1909 م.
- تمتع المقيم العام الفرنسي، بموجب المعاهدة بحق تقديم البضائع للباي، والتمتع بموجب المرسوم الجمهوري الفرنسي الصادر في 10 اكتوبر1884 ،بسلطات تشريعية وتنفيذية واسعة[3].

---

[1]معاهدة الباردو: هي معاهدة وقعها باي تونس محمد الصادق باي والجنرال بديار من طرف الحكومة الفرنسية بقصر سعيد، في 12 ماي 1881م: أنظر خليفة شاطر وآخرون، تونس غبر التاريخ ، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية ،تونس 2005، ص5.أنظر: الملحق رقم 01 يمثل نص اتفاقية المعاهدة ،ص133.

[2]حسن حسيني عبد الوهاب: خلاصة تاريخ تونس، ط3، دار الكتب العربية الشرقية ، تونس، ص178

[3] إسماعيل أحمد ياغي : تاريخ العالم العربي المعاصر، ط2،مكتبة عبيكان ، 2003، ص353.

- وفي ظل تمتع المقيم العام الفرنسي بكامل الصلاحيات، أصبحت الحكومة التونسية مجرد واجهة شكلية للحكم الوطني، وكان من اختصاصات المقيم العام: التوجيه، والإرشاد في إدارة البلاد الداخلية.

- بعد أن شهد المثقفون إخلاف فرنسا لجميع وعودها، تكونت حركة يتزعمها "الشيخ محمد السنوسي"[1].[2]

وألفت هذه الحركة وفدا يحمل عريضة ممضاة من مختلف طبقات الشعب لسمو الباي يحتجون فيها على شكل الحكم المباشر الذي تجريه السلطات الفرنسية في البلاد، فألقى الشيخ السنوسي خطابا صور فيه حال الشعب التونسي تحت نظام الحماية، فأبدا الباي تضامنه معهم في المطالبة بحقوقهم، وفي الغد أبعدت السلطات المحلية الشيخ السنوسي إلى الخارج.[3]

وفي 8جوان1883تم توقيع معاهدة المرسى، [4]الممضاة "بسراي"وهي تعد اتفاقية مكملة لمعاهدة البارد، والهدف من هذه المعاهدة هو توسيع اختصاصات الدولة صاحبت الحماية، وبمقتضى هذه المعاهدة التزمت الحكومة التونسية بإجراء إصلاحات داخلية ، منها الإدارية والعدلية والمالية التي تراه فرنسا مناسبة، وأبقيت شؤون المملكة الداخلية،[5] تحت إدارة سمو

---

[1]الشيخ محمد السنوسي: 1850 –1900م،أديب ومؤرخ وصحافي تونسي ، درس بجامع الزيتونة ،أسس الجمعية السرية"العروة الوثقى"وتولى ولاية تونس من1884–1885 كان من المعارضين لسياسة الحماية ،أنظر يوسف مناصريه دور النخبة الجزائرية في الحركة الوطنية التونسية بين الحربين (1919–1934) ،دار همة لطباعة ونشر والتوزيع،الجزائر 2013،ص335 .

[2]سعيد توفيق البزاز :الحركة العمالية في تونس،نشأتها ودورها الاقتصادي والسياسي من 1928–1956، دار زهرة لنشر والتوزيع،عمان ،2013،ص.

[3] علال الفاسي: حركات الاستقلالية في المغرب العربي، ط 6 ،دار البيضاء،2003 ، ص 47 .

[4] في 8جوان 1883 بين الباي محمد الصادق والمقيم العام بون كامبون وتضمنت ثلاثة بنود ، أنظر تفاصيل المعاهدة أنظر الملحق:رقم02،ص134.

[5] صلاح العقاد: المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر الجزائر ، تونس ، والمغرب الأقصى،ط 6 ، مكتبة لأنجلو المصرية ص 194 .

الباي العليا، وكان له الولاية على الرعايا التونسيين، وبيده السلطة التشريعية على سائر الأوامر وهو عنوان الحكم والسيادة.[1]

وفي شهر أفريل 1883م أسست وظيفة الكاتب العام بالحكومة التونسية، لتنسيق شؤون الإدارة التونسية، ومراقبة سيرها، كما أحدثت في داخل القطر مراقبات فرنسية في أهم المدائن، كذلك للكشف عن تصرف نواب الإدارة المحلية، وفي نفس السنة أنشئت عدة مصالح كبرى مثل"إدارة المال العامة "وتوابعها .

وفي نوفمبر 1884: أصدرت فرنسا مرسوم يوسع اختصاصات المقيم العام، وهنا تقرر إنشاء مجلس لمساعدة المقيم يتألف من مديري المصالح الفرنسيين، ويشكل سكرتير المقيم العام حلقة وصل بين الوزراء التونسيين وبين المديرين الفرنسيين، أو بعبارة أخرى كان هو المسؤول عن تسيير شؤون الوزارات التي بقيت بيد التونسيين، وحسب مرسوم 1884م تتولى حكومة الجمهورية إصدار مراسيم تشريعية للجاليات الفرنسية ،وهذا هو أساس المبدأ الذي تمسك به المستوطنون فيما بعد وسموه بالسيادة المزدوجة.[2]

هذا من حيث نظام الحكم، أما من حيث التشريع، فقد تحايل الفقهاء الفرنسيون حتى نقلو السلطة إلى المقيم العام، فأدعو أن الباي هو صاحب السلطة المطلقة في التشريع، وبالتالي له حق تفويضها لمن يشاء، وقد فوض الباي "المقيم العام" لهذا الغرض، ولذلك فهو يقيم المراسيم الشرعية، ثم يصدرها بعد توقيع الباي.[3]

---

[1] حسن حسني عبد الوهاب: المصدر السابق ، ص149 .

[2] نفسه، ص160 .

[3] صلاح العقاد : المرجع السابق، ص195.

وفي سنة 1885 أسس بالمملكة "دفتر خانة" لتسجيل الأملاك العقارية، وهو يتألف من قضاة تونسيين وفرنسيين إلى غير ذلك من المنشآت الجديدة.[1]

وفي 15ديسمبر1906م أدخل لأول مرة نواب تونسيون في المجلس الشوري المشرف على توزيع ميزانية الحكومة وكانت هيئته محصورة في نواب الجالية الفرنسية .[2]

وفي سنة 1907 عين المقيم العام عدد من التونسيين أعضاء في المجلس الشورى،حيث أصبح عددهم ثمانية عشر عضوا ،ومنح الفرنسيون حق انتخاب ممثليهم البالغ عددهم ستة وثلاثين عضوا . وقد تجلت الهيمنة السياسية على البلاد التونسية،في مجموعة من الاتفاقيات السرية التي أبرمت بين "محمد الصادق باي"[3]وفرنسا وهي:[4]

-اتفاقية 8جويلية 1882،وكان الهدف منها تدعيم فرنسا لمركزها داخل الإيالة وتمكين الوزير المقيم العم من بسط نفوذه السياسية على حكومة الباي وبموجب هذه الاتفاقية تم اعتراف الباي لهيمنت فرنسا على البلاد التونسية.[5].

---

[1] حسن حسيني عبد الوهاب: مصدر سابق، ص180.

[2] نفسه: ص180.

[3] إسماعيل أحمد ياغي: مرجع سابق ، ص335

[4] هو باي تونس الثاني عشر منذ سنة 1859، إلى حين وفاته، برز خلال مدة حكمه عهد الأمان، كما أصدر خلال عهده أول دستور تونسي، وفي 1881وقع على معاهدة البارد ، توفي سنة 28 أكتوبر1882، أنظر:ابن أبي الضياف:أتحاف أهل الزمان ،ج5،ص14،13

[5] علي المحجوبي: انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، دار سراس للنشر والتوزيع، تونس،1986، ص185.

-معاهدة 30 أكتوبر 1882م أبرمت هذه المعاهدة من طرف علي باي، وأخوه محمد الصادق باي أعيد في هذه الاتفاقية ما جاء في اتفاقية جويلية، من بعض التغيرات تتعلق بمسألة تسديد الديون التونسية بما فيها الدين المجمد[1]

-البيان الإضافي لمعاهدة 30أكتوبر1882م: كان يهدف إلى إلغاء اللجنة المالية الدولية وهذا ما تم في اتفاقية المرسى.[2]

2/1 الإدارية:

وضعت الإدارة الفرنسية يدها على مصالح الإدارة التونسية جملة وتفصيلا، وبذلك أوقفت تطور كل شيء في البلاد[3]، وسيطرت بذلك على الجهاز باسم تحديد الإدارة التونسية، كما أضفت سيطرتها على دستور تنظيم البلديات، والمحاكم الشرعية وشؤون الأوقاف.[4]

وكان اتجاه فرنسا منذ اليوم الأول الذي فرضت فيه حمايتها على تونس، اتجاه يخالف مصلحة الشعب التونسي، فلم تكتفي بسيطرتها على إدارة البلاد، والتحكم في وظائفها العامة فوضعت المقيم العام بجانب الباي ليقوم على رأس إدارة الإقامة العامة، التي تشتمل على دواوين متعددة، وهو يشرف بواسطتها على كل شؤون الإدارة التونسية، ويساعده الكاتب العام للحكومة التونسية وهو فرنسي، ومديرو الإدارات، وكلهم موظفون فرنسيون ولهم نفوذ حقيقي

---

[1] علي المحجوبي: المصدر السابق ص87.

[2] خليفة شاطر: تونس عبر التاريخ الحركة الوطنية ودولة الاستقلال، ج3، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2005، ص 39 .

[3] طاهر عبد الله: الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة 1830-1956، ط 3، دار المعارف لطباعة والمنشورات ، تونس، ص 29

[4] يونس درمونة: تونس بين الحماية والاحتلال ، ص102.

على جميع الإدارات، يمتازون بسوء معاملتهم للتونسيين وإهمالهم لمصالحهم، أما الرشوة فهي أساس معاملتهم.[1]

اقترنت خطة المقيم العام بأبرز الأحداث السياسية، التي شهدتها تونس طيلة فترة الحماية، وقد ساهم العديد من القيمين العامين في رسم البناء الهيكلي الاستعماري، وتركيز النفوذ الاقتصادي والسياسي الفرنسي بتونس، ومواجهة الحركة الوطنية بقبضة لتالين.[2]

كانت قرارات المقيم العام وتقديره للأوضاع العامة وتطوراتها، تستند بالدرجة الأولى إلى تقرير المستشارين، والمراقبين، المدنيين وأجهزة الاستعلامات، تستند بدرجة ثانية إلى الخبرة الذاتية، أما مجلس الوزراء فقد أرتبط بسلطة السياسية منذ 1881م بمرحلتين أساسيتين:

- ✓ المرحلة الأولى: من بداية الاحتلال الشبه كامل لتونسيين لمراكز النفوذ.
- ✓ المرحلة الثانية: 1945-1955 شهدت توسع لمجال مشاركة التونسيين في الحكومة.[4]

وقد لجأت فرنسا إلى صيغة جديدة تتمثل في حكم البلاد حكم غير مباشر، بواسطة السلطة التقليدية، وببقائها في وظائفها، ولكن بمراقبتها عن بعد، وهكذا فإن دولة البايات وإداراتها ضلتا كما هما، ولكن قام إلى جانبهما مراقبون فرنسيون من مقيم عام، إلى جانب الباي وكاتب عام لدى الإدارة المركزية والوزراء التونسيون، ومن المراقبين المدنيين في الولايات يشرفون على القيادة، وممثلي السلطة بها .[3]

---

[1] حبيب ثامر: هذه تونس ، مكتب المغرب العربي، ص 66.

[2] خليفة شاطر: المرجع سابق، ص 38 .

[3] محمد الهادي شريف: تاريخ تونس من عصور ماقبل التاريخ إلى الاستقلال ، ط3، دار سراس للنشر والتوزيع، 1993 ص100

وأحدثت الإدارة الفرنسية تغيرات في الوزارات التونسية، ولم يبقى بعد الاحتلال والحماية من الوزارات القديمة غير منصبي الوزير الأكبر، ووزير القلم، ووزير الاستشارة.[1]

وقام المقيم العام بعد 1881م بأعمال وزير الحربية، كما قام قائد القوات الفرنسية بمهام وزير الحربية، وأصبح مجلس الوزراء بعد عام 1881م ، أمير سر عام فرنسي يعينه الباي ويوافق عليه المقيم .[2]

السيطرة على الإدارة المركزية:

بعد وفاة محمد الصادق باي، عينت فرنسا أخوه علي باي، شرط أن يدين لها بالولاء وأن يسرع بإجراء الإصلاحات الإدارية اللازمة والمتمثلة فبما يلي:

1. أن يكون مقر الوزارات بتونس العاصمة وأن ليصحب أعوان الدولة الباي في جميع تنقلاتهم .
2. أن تلغي الوزارات الحربية والبحرية لأنهما غير مفيدتين.
3. أن يحدد الوزير المقيم، ويضبط مهام الوزير الأكبر[3].

ومنذ ذلك الوقت أصبح الباي مجرد صورة لتبرير الحماية، أمام الرأي العام الفرنسي والتونسي، والعالمي، ونفوذ كامل سلطته للوزير المقيم، وأفلتت من زمامه السلطة التنفيذية، ولم يعد مقر الوزارات في قصر الباردو، بل نقل إلى تونس العاصمة .[4]

---

[1] إسماعيل أحمد ياغي ومحمود شاكر: تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر ،ج3، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض ،1993 ، ص102

[2] إسماعيل أحمد ياغي ومحمود ش: المرجع السابق، ص102.

[3] علي المحجوبي: المصدر السابق، ص102.

[4] نفسه: ص102.

وهنا أنشأت فرنسا " الحكومة التونسية الجديدة"، حيث أصبح الوزير المقيم، بعد وفاة محمد الصادق باي السند الحقيقي للإيالة، فأزاح كل من الوزير الأكبر، ووزير الحربية، والبحرية وكذلك رئيس بلدية الحاضرة، وأسندت مهام الحربية للقائد العام، ولم يبقى في الحكومة التونسية سوى الوزير الأكبر، ووزير الحربية، حيث تتركب الحكومة التونسية الجديدة من سبعة أعضاء، منهم خمسة فرنسيين [1]واثنان تونسيين[2] .[3]

الإدارة المحلية:

بعد أن سيطرت السلطة الفرنسية على الإدارة المركزية، بسطت نفوذها شيئا فشيئا على الإدارة المحلية، بحيث رأت ضرورة تنصيب أعوان فرنسيين إلى جانب التونسيين، حتى تضمن هيمنتها داخل الإيالة، ولم يتم تنصيب هؤلاء الموظفين الفرنسيين إلى سنة 1885م وحتى ذلك الحين كانت تخضع هذه الإدارة إلى مراقبة عسكرية، حيث أن هذه السلطة أعطت لنفسها الحق في مراقبة شؤون الإدارة المحلية، وذلك بالتدخل عند الضرورة وبسط نفوذها داخل البلاد، وأكلت هذه المهمة إلى"المقدم الإقليمي "قائد الدائرة ، حيث كانت له صلاحيات النظر في كامل المقاطعات.[4]

---

[1]الفرنسيين الخمسة هم: مدير الأشغال العمومية، مدير المالية، وزير الحربية، وزير المقيم، ووزير الشؤون الخارجية.

[2]التونسيان هما: وزير القلم "محمد جلول ، ووزير الأكبر "محمد خزن دار ، أنظر: علي المحجوبي ، مصدر سابق ،ص 104

[3] المحجوبي: نفسه، ص104.

[4] علي المحجوبي: المصدر السابق ، ص107.

وفي جويلية 1882 تم بعث اثنان وعشرون مكتب استعلاماتي، في الإيالة وذلك حسب عدد الدوائر والفروع، وكل مكتب يضم ضابط استعلامات، ومساعد له، ومترجم عسكري، كم خضعت هذه الإدارة للمراقبة المدنية في أكتوبر 1884[1] .

وفي سنة 1884م قسمت فرنسا الإيالة التونسية، إلى تسعة عشر قيادة، وألحقت بكل قائد مشرف مدني فرنسي،[6] بينما تولت السلطات العسكرية إدارة المناطق الجنوبية، فقسمت فرنسا هذه المناطق إلى قيادات مدنية، كما أن الفرنسيين احتلوا جميع وظائف الدولة الكبيرة وتغلغلوا إلى أصغر الوظائف غير مراعيين اختلاف نظام طبيعة الحماية، وسيكون لهذا النظام أثره البعيد في حرمان البلاد من الموظفين المدربين .[2]

3/1:العسكري.

بالرغم من تخاذل الباي وخضوعه لأمر الواقع، تصدى التونسيون منذ الوهلة الأولى وبكل ما حملوا من قوة لجيوش الغزو الفرنسية، واشتبكوا معها في معارك عديدة، بحيث دارت المعارك الأولى بالشمال الغربي، فتصدت لها قبائل خمير، وعمدون، وشتاته واستبسلت في المقاومة بالرغم من فقرها، وبدائية أسلحتها، ومن ذلك "معركة بن بشير"في 30 أفريل 1881م، التي شاركت أثنائها نساء تونسيات في القتال، وفقد فيها التونسيون 150قتيل [3].

---

[1] علي المحجوبي: المصدر السابق ص107.

[2] صلاح العقاد: المصدر السابق، ص196.

[3]عبد المجيد كريم وآخرون: موجز تاريخ الحركة الوطنية دراسة مقارنة،1881-1954م، تونس،2003 ، ص13.

قام جول فيري رئيس وزراء فرنسا من1880م إلى 1885م والمتحمس لاحتلال تونس، بإعلان برلمان فرنسي، بحادث توغل القبائل يوم الرابع من افريل1881م بتخصيص اعتماد مالي للقيام بعملية عسكرية، بحجة رد القبائل على الحدود التونسية [1].

وقد تزعم حركة المقاومة في الجنوب "قياد"في مقدمتهم "علي بن خليفة " [2]، الذي كان على راس الحركة في قابس: وقد ظل يقاوم قوات الاحتلال قرابة أربع سنوات، حتى انه اضطر للانسحاب إلى طرابلس، مع عدد كبير من المناضلين هناك حتى توفي سنة 1885.

ففي 28 جوان 1881م، اندلعت الثورة في سفاقس، غداة ظهور البارجة بمياه الميناء، فتجمع السكان حول علي بن خليفة، وقد كان حريصا على إبقاء أنصاره تابعين لقبائل سباسب السفلى.[3]

وفي 15جويلية من نفس السنة، تم إنزال الجيوش الفرنسية بها مع قصف متكامل للمدينة، بحيث حاول أهالي صفاقس والملتفون حول "علي بن خليفة " أن يردوا الهجوم لكنهم لم يستطيعوا لتفوق العدو عليهم عدة وعددا،فتم الإنزال بسرعة واستولوا على كل المدينة وعلى أهل المدينة [4]مع فرض غرامة حربية قدرها خمسة عشر مليون فرنك، وهنا انسحب علي بن خليفة واستقر بواد مدران[5] .[1]

---

[1] محمد عصفور سلمان:" الحماية الفرنسية في تونس1881"، مجلة ديالي، ع السادس والعشرون،د-ت،2012،ص6. .

[2](1807-1875)م:ينسب إلى ابن راشد النقابي، كان من أبرز المجاهدين الذين قاوموا الاحتلال الفرنسي عند انتصاب الحماية، وكثيرا ما يجالس شيوخ العروش لاكتساب الخبرة والتجربة ،أنظر : موقع ويكيبيديا، يوم الأحد 8 جانفي 2018م على الساعة 22:15.

[3]شوقي الجمل: المغرب العربي المعاصر من الفتح الإسلامي إلى استقلال ليبيا، والجزائر، المغرب، وتونس، ص48.

[4]أحمد القصاب : تاريخ تونس العام من1881-1956، ط1، 1966، ص29.

[5]عبارة عن قرية تبعد حوالي50 كلم،عن مدينة صفاقس،أنظر: أحمد القصاب: المصدر السابق،ص31.

أما في 24 جويلية 1881م، فقد تم إنزال الجنود الفرنسية في قابس، حيث أن الأسطول الفرنسي كان يتكون من ثمانية بوارج، وبدأ النزول في 25 جويلية، فأجبرت حامبه المدينة للاستسلام بعد التعرض للهجوم، وهنا استشهد الحاج الجيلاني[2]، وفي الجهات الداخلية، واصلت القبائل استعدادها للمواجهة مع الفرنسيين، بشراء كميات كبيرة من البارود المهرب، وتخزين الحبوب وقطع خطوط التلغراف، واعترضت مراسلات أعوان السلطة، وأنهت البحرية استيلائها على السواحل التونسية، باحتلالها لجربه وجرجير، ثم سوسة بدون مقاومة كما أحكمت الطوق على قبائل الوسط والجنوب[3]، ثم اندلعت ثورة القيروان واضطرت فرنسا بإرسال الجنرال سوسيه من الجزائر لقمع هذه الحركة، التي أصبحت تهدد الوجود الفرنسي كله في تونس، فزحف على القيروان ودخلها، في منتصف أكتوبر 1881م، وهنا انسحبت قوات المقاومة إلى طرابلس [4].

ويرجع فشل هذه الثورات لأسباب التالية :

- عدم وجود خطة موحدة للمقاومة نتيجة تفتيت القيادات، وقد حاول "علي بن خليفة" أن يوحد القيادة في شخصيته لذلك اجتمع مع مجاهدي صفاقس والقيروان لكن كل زعيم قبيلة رأى أن يتولى الأمر بنفسه .
- حاجة رجال المقاومة لسلاح، ذلك أن أسلحتهم القديمة لم تحقق لهم النصر.
- خضوع الباي للمستعمر ووقفه ضد المقاومة الوطنية، ومده لفرنسا بالمعلومات والإدلاء بمخابئ البلاد وطرقاتها .

---

[1]نفسه: ص31

[2]أحمد القصاب: المصدر السابق،> ص 33 .

[3]عبد المجيد كريم وآخرون: موجز تاريخ ح الو، ص 14 .

[4]شوقي الجمل: المرجع سابق، ص 309 .

ل عجز الأتراك عن تقديم العون لثوار الذين كانوا يتطلعون للدولة العثمانية لممارسة واجبها في هذه البلاد.

ل عدم وجود خطة موحدة للمقاومة نتيجة تفتيت القيادات، وقد حاول "علي بن خليفة" أن يوحد القيادة لذلك اجتمع مع مجاهدي صفاقس، والقيروان لكن كل زعيم قبيلة رأى أن يتولى الأمر بنفسه.[1]

ومن أهم المعارك الأخرى التي انتصر فيها التونسيين، وألحقوا بها خسائر للقوات الفرنسية معركة "لالة بن سعيدان"، و"بن زغوان"، والقيروان يوم 10 سبتمبر 1881م، حيث هاجم حوالي 1000فارس و1200 من المشاة ينتمون إلى قبائل جلاس، ورياح، والطرابلسية سقط سبعة قتلى وسبعة جرحى، كذلك معركة واد لايا يوم 19 أكتوبر 1881م، التي شارك فيها مشاة وفرسان من جلاص وبعض من نقات وقادها علي بن عمارة الجلاصي .[2]

وفي سنة 1907 قامت في القصرين جنوب غربي تونس، ثورة تحت زعامة "علي بن عثمان"، أحد شيوخ القبائل، كرد فعل على الاستعمار الفلاحي، واغتصاب المعمرين للأراضي فوجهت قوات الحماية عليها حملة عسكرية، انتهت بإخمادها، وإعدام "علي بن خليفة" رميا بالرصاص [3]، وبالرغم من الطابع القبلي للكفاح، إلا أن روح التضامن والإتحاد الوطني كان يحد من مشاعر الأهالي للدفاع عن القضية الوطنية، بعد أن أستسلم الباي وأعوانه، في حين انكفئ سكان المدن للخضوع لسلطة الحاكمة، المستسلمة للفرنسيين، ويعلل المحجوبي خضوع جل المدن أمام قوات الاحتلال، بأنه ناجم عن تمركز الفئات الغنية من الفلاحين، والصناع ،

---

[1] شوقي الجمل: المرجع السابق ص 309 .

[2] عبد المجيد كريم وآخرون: المرجع سابق ص 15 .

[3] علال الفاسي: المصدر سابق ص 41 .

والتجار في المدن ، وهذه الطبقات لتريد الدخول في صراع مع قوات الاحتلال حتى لا تتعرض مصالحها وممتلكاتها للخطر [1].

[1]محمد علي داهش : دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي ، منشورات إتحاد العرب ، دمشق 2004 ، ص 45 .

المبحث الثاني : الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

2/1الاقتصادية:

إن غاية كل استعمار هو الاستيلاء على ثروة البلاد المستعمرة، وتوجيه السياسة الاقتصادية فيها من إنتاج، وتداول، وتوزيع نحو تحقيق الرخاء لدولة الاحتلال على حساب البلد المحتل، وقد بادرت فرنسا منذ بداية عهد الحماية إلى وضع يدها على عناصر الإنتاج والتداول، وأطلقت يد الفرنسيين الأجانب في تونس، مهيأة لهم سبيل اغتصاب ثروة البلاد، للدخل القومي مما أدى إلى اختلال التوازن الاقتصادي، وانخفاض مستوى المعيشة بين الأهالي وقد شمل التدخل الفرنسي في هذه الناحية جميع فروع الإنتاج الثلاثة : الزراعة، الصناعة، والتجارة[1].

استطاعت قوات الاحتلال الفرنسية الاستيلاء على اغصب الأراضي الزراعية، التي اغتصبت من أصحابها الشرعيين، ثم شجعت الأوروبيين والفرنسيين على وجه الخصوص على الهجرة إلى تونس بكل الوسائل المادية والمعنوية، حتى تكون الجالية فرنسية قادرة على السيطرة الكاملة على كل صغيرة وكبيرة في البلاد، واستطاعت أن تربط فرنسا بتونس ماليا واقتصاديا، كم فعلت تماما بالجزائر [2].

واحتضنت كل أفراد الجاليات الأوروبية ومنحتهم الجنسية الفرنسية، ليكبر عدد رعاياها في المنطقة، كما اتجهت إلى رعاية هؤلاء على حساب الشعب التونسي، وجعلت الوظائف الكبرى في أيديهم، كما اتجهت بميزانية مرتبات الموظفين والمنشآت العمرانية إلى الإهمال، وأصبح الموظفون الفرنسيون والمتجنسين بالجنسية الفرنسية يتقاضوا 82 %من مجموع اعتمادات

[1]حبيب ثامر: المصدر السابق، ص57.

[2]عبد المجيد كريم و آخرون: المرجع السابق، ص24.

الميزانية، وكانت فرنسا تحث التونسيين على التجنيس ليحصلوا على مرتبات عالية تساوي مرتبات الفرنسيين.[1]

وفي سنة 1885م قامت السلطات الفرنسية، بوضع قانون عقاري الغرض منه تصفية وضعية الأراضي، ومنحها صفة أملاك تامة الشروط، على غرار ما انتهت إليه أوروبا في هذا الميدان، بعد قضائها على النظام الإقطاعي، وكان القانون العقاري المستورد إلى تونس مستوحى من القانون الاشتراكي يدعى قانون توزاس، وهكذا أصبح هذا القانون جاهزا لتطوير الاستعمار الاقتصادي، وكان ذلك الغاية القصوى التي يطمح إليها النظام الجديد.[2]

وارتبط انتشار الاستعمار الزراعي في تونس، بتلازم ظاهرتين متكاملتين:هما الحركة الاستيطانية ونشوء القطاع الفلاحي المضاربي، والمعلوم أن الاستعمار الزراعي، كان رافدا أساسيا من روافد الحركة التوطينية، وأحد الأسس التي ارتكز عليها انتشار الرأسمالية الاستعمارية، ويعتبر تعديل أسس الملكية العقارية أول لبنة في عملية هيكلة الريف التونسي حسب مقتضيات الاقتصاد الاستعماري[3].

كما سيطرت فرنسا على أملاك الدولة، من أراضي البور، ثم استولت على الغابات والأراضي المملوكة للأفراد الذين لا يستطيعون إثبات ملكيتهم لها، واستولت كذلك على أراضي القبائل، والأوقاف حيث سلمت هذه الأراضي الواسعة للشركات الفرنسية والمهاجرين الفرنسيين، كما عمدت على الاستيلاء على الثروة المعدنية، فأسندت إلى الشركات الفرنسية مهمة البحث عنها، والحصول عليها كما أنها ركزت على النشاط الصناعي، في يد الشركات الفرنسية،

---

[1] عبد المجيد كريم وآخرون: المرجع السابق، ص24.

[2] محمد علي داهش: تاريخ تونس من عصور ماقبل التاريخ إلى الاستقلال، تعريب محمد الشاوش، ط3، دار سراس للنشر 1993، ص100.

[3] إسماعيل أحمد ياغي : ت ع س، المرجع السابق، ص48.

ووضعت نظام جمركيا جعلت تونس بموجبه سوق للبضائع الفرنسية وحدها، كما جعلت صادرات تونس لا تتجه إلا لفرنسا[1] .

وقد لاحظ المؤرخون الفرنسيون أنفسهم، "انه بعد ست سنوات من قيام الحماية أصبحت الصناعة في البلاد التونسية ، بعد أن عرفت بعض فروعها ازدهارا كبيرا في حالة احتضار". وقد ذكر شارل أندري جوليان في كتابه "المعمرون الفرنسيون وحركة الشباب التونسي، " أن الإقامة العامة لم تعطي أية عناية لحماية الصناعة التقليدية من مزاحمة المنتوجات الصناعية المستوردة، وأن الاستعمار الرسمي أدى إلى إقصاء عدد كبير من صغار الفلاحين والخماسية، وجعلهم أجزاء وأن الوجود الفرنسي في تونس أطاح بالهياكل التقليدية للحياة الاقتصادية. [2]

2/1:الاجتماعي والديني.

منذ أن فرضت فرنسا حمايتها على هذه البلاد، والشعب التونسي يعيش تحت تأثير الخوف والإرهاب، لا نجد له نظير حتى بين الدول الدكتاتورية، في المجال الاجتماعي عمدت على تقييد الحريات العامة، والشعب التونسي لا يملك ولو جزء بسيط من هذه الحريات، ولا في أي مظهر من مظاهرها، ولو استثنينا بعض الفترات القصيرة في تاريخ الحماية، نجد أن السياسة الفرنسية المتبعة هي مصادرة الحريات العامة، سواء في الاجتماع أو القول، أو التنقل، والاستناد إلى القوة، وفرض الأحكام العسكرية لإخضاع البلاد، وتكميم أفواههم ، حتى لا يستطيع التجرؤ بالشكوى من إرهاق المستعمر وطغيانه [3].

---

[1] إسماعيل أحمد ياغي: تاريخ العالم العربي المعاصر،ط2، د–ت، 2013، ص357.

[2] الطاهر عبد الله: المصدر السابق، ص30.

[3] حبيب ثامر: المصدر سابق ، ص77 .

أما في الجانب الصحي

فقد أهملت السلطات الفرنسية هذا المجال، فلم تخصص من الميزانية التونسية ما يكفي للقيام بشؤون الصحة، ولم تعتني برعايا العجزة التونسيين بل نجدها قد خصصت للفرنسيين مؤسسات متعددة تنفق عليها من الميزانية التونسية، أما الطبقة الفقيرة فمع تزايد عددها فقد تركت للفقر، أما رعاية الأمهات مدة الحمل فلم تكن هناك مستشفيات متخصصة لهذا الغرض، فحين كانت الطفولة وحمايتها معدومة بالنسبة لتونسيين، وقد كان عدد المستشفيات ضئيل وانعدام الأجهزة الطبية، ما شكل الأزمة وقلة الأسرة فلا يوجد غير4285 سرير لتونسيين، وفي العاصمة تونس 1000 سرير أما الفرنسيون الأوروبيون فكان كل شيء موفر لهم وعليه انتشرت الأمراض، والفقر وسوء التغذية، وتفاقم الأزمة في الحالة الصحية للشعب التونسي[1].

كانت السلطات الفرنسية تلجأ إلى معاملة السكان التونسيون معاملة العبيد، وتسخرهم كالدواب، وهكذا نرى أن الشعب التونسي كان يعاني من مأساة فاجعة، وهي مأساة حقوق الديمقراطية التي تصر فرنسا على أن لا تدع للشعب التونسي أي مظهر من مظاهرها، وتحاول بمختلف التشريعات الجائرة أن تحرمهم من جميع الحريات العامة، التي هي أساس الحياة الديمقراطية وعمادها [2].

كما عمدت فرنسا بعد فرض حمايتها على تونس على جعل الحصول على الجنسية التونسية أمرا مستحيلا، بينما سهلت أسباب الخروج منها ومن هذه القوانين قانون 7 جويلية 1882م الذي أقر أن الفرنسية التي تتزوج أجنبي لتتبع جنسية زوجها ، إلا إذا كانت قوانين الدولة التي ينتمي إليها زوجها تسحب عليها جنسيته، أما إذا كانت هذه القوانين لتخولها ذلك

---

[1] سعد توفيق البزاز: المرجع سابق ،ص 40 .

[2] حبيب ثامر: المصدر سابق ،ص 78

فإنها تبقى على جنسيتها الأصلية وهكذا فإن الفرنسية التي تتزوج من تونسي تبقى فرنسية والحال أنه قبل صدور هذا القانون كانت تتبع جنسية زوجها [1].

أما الأمر العالي المؤرخ في 29 جويلية 1889م، فإنه أعطى تسهيلات كبيرة للتونسيين الذين يرغبون في كسب الجنسية الفرنسية، كما أنه قرر أن الأرض التونسية معتبرة أرض فرنسية، بأن جعل إقامة الأجانب فيها لمدة ثلاث سنوات تخولهم حق اكتساب الجنسية الفرنسية[2].

وقد عمدت السلطات الفرنسية إلى إحداث جملة من التغيرات العميقة التي مست بالخصوص طائفة المعمرين الأجانب، ومن ورائها الرأسمالية السائدة في العالم، وهنا وقع تناقض حاد بين التغيرات الجذرية التي شهدها المجتمع التونسي، باحتكاكه المباشر بالرأسمالية وبإنجازات حضارة العشرين من جهة، وسياسة الأنانية التي اتصف بها الاستعمار من جهة أخرى[3]

أما في الجانب الديني :

فقد توالت اعتداءات فرنسا على الإسلام في بلاد المسلمين، وهدمت النظم القائمة على أساس الشريعة الإسلامية، غير مبالية بما تحميه من المصالح العامة وبما تصرف عليه من بيوت الله، ودور العلم وعائدات إدارة الأوقاف من الفقر، حيث أصبحت عاجزة عن القيام

---

[1] حبيب ثامر:المصدر السابق، ص79 .

[2] نفسه: ص79.

[3] نفسه: ص80.

بشؤون المؤسسات العلمية، والخيرية، فهدمت المدارس والمساجد و أصبح الكثير منها في حالة يرثى لها [1].

وقد كان لجامع الزيتونة [2] دور كبير في التصدي للاعتداءات الفرنسية، وذلك من خلال قيامة بتوعية الشعب، من خلال تقديم الدروس الدينية القائمة على طريقة المذهبين: الحنفي، والمالكي وكتب الحديث ودراسته الأدبية واللغوية على الطريقة القديمة أي يكتفي بقراءة بعض الكتب أو الأدب القديم [3].

3/1:الثقافي.

لقد عمدت السلطات الفرنسية من الناحية الثقافية والعلمية، على محاربة اللغة العربية والفكر الإسلامي، فاتجهت إلى نشر اللغة الفرنسية وذلك بتشجيع عملية التنصير، وقطع الإعانات عن المدارس الإسلامية، فضعفت وانقضت أكثرها، ولم يبقى سوى جامعة الزيتونة تصارع الأحداث وتناضل للبقاء، كما أن فرنسا فرضت الأحكام العرفية على تونس أكثر من عشرين عاما، صادرت خلالها حرية الفكر و النشر، والاجتماع[4] .

وكانت الحالة الفكرية في تونس أثناء زيارة محمد عبده الأولى إليها سنة1883م مضطربة أشد الاضطراب، فدعتهم إلى ضرورة التجديد الديني وطريقة استغلاله في الأعمال السياسية، وكانت محور حركته، والتفت حوله الوزراء والعلماء والوجهاء لما كان يتميز به من سمعة

---

[1]حبيب ثامر: المصدر السابق، ص47.

[2] بناه حسان بن نعمان سنة78هثم جدده عبد الرحمان بن الحبحاب سنة114هـ، أنظر: محمد الخضر الحسين، تونس وجامع الزيتونة، دمشق، 1971، ص22.

[3] عبد العزيز الثعالبي: من آثاره وأخباره في المشرق والمغرب،ترجمة صالح الخرفي، دار الغرب الإسلامي،1995، ص154

[4]محمد الهادي شريف: المرجع السابق، ص95.

حسنة، وفي سنة 1903م رحل الأستاذ الأمام رحلة ثانية إلى تونس، وقد كان لهذه الزيارة الثانية لشيخ "محمد عبده" أهمية بالغة فقد ألقى محاضرة عظيمة في المدرسة الخلدونية ، ترك بعدها أثرا أدبيا واضحا بين الطبقات المفكرة في البلاد. [1]

وكانت الحياة الفكرية في تونس تنقسم إلى قسمين .

1-الدعوة إلى الإصلاح الديني، والتجديد الفكري يقوم بها جماعة من الشبان المتعلم الذي يعمل في الحكومة أو يتصل بها، وهذه الصلة حملت هؤلاء الشبان على الاعتدال في أرائهم السياسية[2].

2- تكوين القوة الضاغطة لا تقهر، وارتكز عملها على ثلاثة عناصر هي:الصحافة، التعليم، العمل لجمعياتي.[3]

النشاط الصحفي:

لا شك أن الصحيفة هي الوسيلة المثلى للتواصل بين القيادات الفكرية والسياسية من جهة والجماهير من جهة الشعبية العريضة من جهة أخرى.[4]

وقد قامت النخبة المثقفة المنحدرة من الطبقة الحاكمة قديما، والتي انكبت على نوع من النقد الذاتي للمجتمع، باعتمادها أساسا على الصحافة ومن ذلك "جريد الحاضرة"

---

[1]عبد العزيز الثعالبي: المصدر السابق،ص141.

[2]الثعالبي: المصدر السابق، ص138-141.

[3]عبد المجيد كريم وآخرون: المرجع السابق، ص23.

[4]محمد الهادي شريف: تاريخ تونس، ص102.

الزهرة،لصاحبها "عبد الرحمان ألصنادلي" وبعد صدور الزهرة ظهرت سبيل الرشاد لصاحبها عبد العزيز الثعالبي سنة 1906م لكنها لم تعمر طويلا [1].

- التعليم:

لقد سيطرت فرنسا على التعليم، فأخضعته للنظم الفرنسية، حتى أصبح الطالب يتقن الفرنسية، أم أدبه ولغته فهي أمور بعيدة عنه[2].

ففي سنة 1883م أسس الفرنسيون إدارة العلوم والمعارف، ووضعوا برنامجا لإنشاء المدارس ابتدائية، فرنسية للأوروبيين والعرب على غرار المدارس الموجودة بفرنسا نفسها، ولم يكن للغة العربية أي حظ في هذه المدارس.

وكانت نظرية مدير العلوم والمعارف، آنذاك موظف فرنسي، أن ينشئ شبكة من المدارس في كل المدن للأطفال سواء كانوا تونسيين أو من حيث الجاليات الأجنبية الأخرى لينشئوا نشأة فرنسية، وزيادة على ذلك فقد اختاروا الأطفال، التونسيين نفس كتب الموضعية للأطفال الفرنسيين، وفي هذا خطر على يتضمن توجيهيها توجيها فرنسيا خالصا.[3]

أما التعليم الأهلي للتونسيين فكان ممثلا في الصادقية والزيتونية، مؤسستان عملت سلطة الحماية على إهمالهما، وتهميش المتخرجين منهما : فالمدرسة الصادقية أصبحت بدون موارد بعد أن استولت الإدارة العامة على الفلاحة وعلى أحبساها، تناقص عدد تلاميذها بنسبة 50 % ما بين 1881و1907م .

---

[1] سعيد توفيق البزاز: مرجع سابق،ص27.

[2] حبيب ثامر: المصدر السابق،56.

[3] نفسه: ص57.

أما التعليم الزيتوني فكان متخلفا عن عصره، فمحتواه كان تقليديا ومراجعه تعود إلى أواسط القرون الوسطى، وطريقته عقيمة تعتمد على الحفظ ولا تساعد على الروح النقدية [1].

- العمل الجمعياتي :

كانت الغاية من بعث هذه الجمعية في 23سبتمبر1905م، خلق علاقات تضامن وتوافد بين خريجي المعهد الصادقي وتشجيع تلامذته ومساعدتهم على الاندماج في الحياة المهنية بعد تخرجهم، وبث مبادئ العلوم الحديثة لدى التونسيين جميعا.

ويمكن اعتبار قدماء الصادقية، أول جمعية بالبلاد التونسية والتي أسسها قادة الاتجاه الإصلاحي المتخرجين من المعهد الصادقي، ومن هؤلاء خير الله بن مصطفى أول رئيس لها و"علي باش حامبه"، فنشطت الجمعية منذ إنشائها نشاطا حديثا فقدمت بين أفريل 1906وأفريل 1907: 84 محاضرة، 27 منها بمقر الجمعية و57 بمختلف أنحاء العاصمة وتمحورت حول مواضيع متعددة، مثل حفظ الصحة والتاريخ الإسلامي ووضعية الفلاحة والصناعة والزراعة.[2]

[1] عبد المجيد كريم: المرجع السابق ، ص24.

[2] نفسه: ص29.

الفصل الأول:الحركة الطلابية بين النشأة والتأسيس1907-1920.

المبحث الأول:مفهوم الحركة الطلابية.

المبحث الثاني:أهم المدارس التعليمية.

المبحث الثالث: دراسة نماذج لأهم الطلبة التونسيين.

المبحث الأول:الحركة الطلابية التونسية مفهومها ونشأتها أهم ظروف نشأتها.

1/1: مفهوم الحركة الطلابية.

الطالب: هو ذلك الشخص الذي يتصل بالمؤسسة الثقافية لمزاولة الدراسة، سواء في المدرسة النظامية، أو الكتاتيب القرآنية، أو الزوايا أو نحوها، وعادة ما تقرن كلمة الطلبة بصفة الحركية والمسؤولية والفضيلة، ونحوها من الصفات الحميدة، ومن ثم فقد عرَف البعض معنى الطلاب بقوله :"فالطلاب كلمة مريعة المعاني، فيها الإيجاد والتملك والبطولة فالإيجاد ومعناه الإبداع ،فقوة الإنسانية تكمن في قلب الطالب والطالبة، وهذا الإبداع الأولي صفة من صفات الطلاب، لكن فعل الإبداع أولا، والترقية ثانيا، فالبطولة صفة ثالثة تلزم الطلاب وفاعلها مبدعا ومسئولا، ولابد من صفة الرابعة وهي الإبطال بمعنى الإلغاء والتحويل والتغيير هكذا أفهم معنى الطلبة. "[1]

والحقيقة أن كلمة الطلبة تقرن دائما بالجامعة في مفهومها الحاضر، هذه المؤسسة العلمية الراقية التي كانت ولا تزال تلهم الشباب الباحث بعناصر التمكين العلمي والمعرفي وهي الروح الجامعية التي تتكفل بتواصل الخلاف بين أبناء الأسرة الجامعية، وبين أبناء الجسم الجامعي، وأبناء الجسم الوطني، يجعل من الجامعة الرائدة الأولى في وعي القضايا الوطنية وأهم المعضلات الإنسانية، والروح الجامعية هي الأخوة الصادقة بين الأساتذة والطلاب قوامها التعاطف والتصادق والتصارح، وهي تنشأ بين الأستاذ والطالب، عفوية وطوعية كعلاقة الهادي بالمهتدي أو صلة الإمام بالمريد...[2]

---

[1] أسعد أحمد علي: الطلاب وإنسان المستقبل، ط1، دار الرائد العرب، بيروت، 1971، ص 34.

[2] ضيف الله محمد :"تراجم الناشطين في الحركة الطلابية التونسية 1910-1991" ، ط 1،سلسلة البحوث المنشورات الجامعية بمنوبة، 2014م ص65.

إن تحديد مفهوم الحركة الطلابية، يبدأ بالحديث عن الجامعة التي ارتبطت بها الحركة الطلابية ارتباطا وثيقا، بحيث تمثل الحيز الموضوعي الذي نشأت وتطورت فيه، إلا أن الجامعة تمثل مؤسسة تعليمية ثقافية يمثل فيها الطلبة طرفا ضمن بقية الأطراف. [1]

أما الحركة الطلابية، فهي حركة اجتماعية تحررية رافضة وليدة عدة تناقضات، يعيشها المجتمع، تمتلك موقعا وموقفا، ودرجة من التماسك يضمن لها وحدة الفعل، وشمولية الموقف، فالحركة الطلابية بحكم نشأتها ضمن قطاع التعليم وما يعنيه ذلك من كونها خارجة ومهمشة عن العلاقات الاجتماعية والاقتصادية لن تكون إلا خارج مركز القرار السياسي وهذه النشأة يتاح لها تحصيلا علميا ثقافيا ييسر لها كشف الواقع وفهم متطلباته، لذلك كانت الحركة الطلابية، تتميز بحرية المبادرة والفعل، ذلك أنها غير خاضعة كليا لأسر العلاقات الاجتماعية بحكم سياستها، أي تقلص التزاماتها الاجتماعية، وبحكم مباشرتها للمعرفة، إن هذا الموقع الذي تتموقع فيه الحركة الطلابية، الفاقدة بمقتضاه للقرار السياسي والمهمشة أيضا عن العلاقات الاجتماعية، والاقتصادية، تجعل للحركة الطلابية موقفا من الواقع الاجتماعي يمتاز بالرفض، والنقد إذ أنها ترفض هذا الواقع بما هو معطى اجتماعي وسياسي ساهمت في إرساءه السلطة الاستعمارية، وكرسته كممارسة ،وهذا الرفض واع ومبدئي يؤسس الحركة الطلابية ويعطيها مشروعية التواجد والنشأة، ويكون نتيجة تقييم الواقع وفهمه في ضوء الزاد المعرفي الذي تتمتع به كفئة مثقفة.[(2)]

فالحركة الطلابية، وبناءا عن موقفها المتسم بالرفض، لابد لها أن تجسد فعلها وإرادتها ولو بحد أدنى من التوجهات العامة، والمبادئ الكبرى، حتى تضمن كلية الفعل وترابطه، وتماسكه فالطلبة كقطاع، لا تنشأ بينهم حركة طلابية إلا إذا كان فعل الطلاب وتحركاتهم ، يرتكز على

[1] ضيف الله محمد: المرجع السابق ص65.

[(2)] نفسه: ص67.

مبادئ عامة ، وأرضية مشتركة تخرج الفعل الطلابي من كونه فعلا فرديا، لتؤطره ضمن حركة اجتماعية متماسكة لذلك، ولضمان الوحدة والفاعلية، تسعى الحركة الطلابية، دوما لإيجاد الأشكال المختلفة لنظم والتماسك بما هي ضمانات للمزيد من الفاعلية.[1]

تعد الحركة الطلابية التونسية، إحدى أهم الحركات الاجتماعية، التي عرفتها تونس والوطن العربي ككل، وقد كانت ولادتها سابقة من حيث الزمن، على الحركة الاجتماعية الأبرز وهي الحركة النقابية، فقد شكلت منبتا وأكاديمية متميزة لخلق الكوادر والنخب، وهو الأمر الذي غدا مسيرة الدولة التونسية منذ فترات مبكرة، وكذلك المجتمع المدني والأحزاب والتنظيمات السياسية بمختلف توجهاتها الفكرية والسياسية، لا أحد يمكنه فهم ما يجري اليوم في تونس من تحولات عميقة في مستوى كل من المجتمع والدولة، دون أن يفكك ذلك اللغز المسمى بالحركة الطلابية، فهذه الظاهرة الاجتماعية المركبة وفق تسمية عالم الاجتماع الفرنسي "موس ترشدنا"، إلى المفاتيح التي يتوجب علينا استعمالها في إدراك حقيقة الفاعلين السياسيين والاجتماعيين، وقد كان ذلك من خلال هياكلها الرسمية والشكلية خلال الفترة المهيمنة للدولة على المجتمع، أما وقد تحرر هذا المجتمع فإن القطاع اللاّشكلي الجامعي أو الحركة الطلابية، بعد أن تخلصت من الوصم التي نعتت به يوما ما، وهي التي باتت ترسم ملامح هذا المجتمع وتحدد شكل الدولة والقائمين عليها.[2]

2/1: نشأتها وتأسيسها.

إنّ النشأة الأولى للفعل الطلابي، وللحركة الطلابية كانت نشأة زيتونية، بمعنى ولادة تلك الحركة في أروقة جامع الزيتونة، وبين صفوف طلابه، والّذي كان يشرف على جميع مؤسسات التعليم التقليدية بالبلاد بمستوياتها المختلفة، وانتشرت فروعه في أغلب مناطق البلاد

[1] ضيف الله: المرجع السابق ،ص68.

[2] نفسه: ص69.

حيث تقوم بتأهيل الناجحين منهم للالتحاق بالجامعة الزيتونية بالعاصمة، وفروعها بالوسط والجنوب، وكان الجامع يمنح لتلاميذه وطلبته شهادات تخرجهم في جميع مستويات التعليم، بما فيه الأدب واللغة والتشريع من فقه وأصول وحديث، فقد تحمل جامع الزيتونة مسؤولية الوطنية في مواجهة الاستعمار، والدفاع عن الوطن والشعب والمحافظة على هوية البلاد، وحديثا أدركنا نخبة من العلماء يعدّون من كبار علماء العصر مثل " محمد الطاهر بن عاشور"، الّذي قام بتطوير أصول الفقه، و"الشيخ الحذر" الذي تولى إمامة جامع الأزهر، وشيخ" محمد فاضل بن عاشور"، وقد ساهم علماؤه وطلبته بالقسط الأوفر من العمل، على نيل الاستقلال عبر قيادة الجهاد المسلح ضد الاستعمار والمظاهرات وحملات التوعية والعمل السياسي، الّذي كان من أكبر قادته "الشيخ عبد العزيز الثعلبي " .[1]

وتعود الجذور الأولى للعمل الطلابي الزيتوني في تونس إلى سنة1910م، وعلى الرغم من أنّ عدد الطلبة الزيتونيين، لم يتجاوز الألف طالب إلى حدود ذلك التاريخ ،إلا أنّ تلك الشريحة تمكنت من خوض بعض التحركات، التي ارتبطت في الذاكرة الطلابية بتلك السنة وقد تمحورت حول المطالبة بإصلاح التعليم وتعصره، وبتحسين وضعهم المادي، حتى أنهم وجهوا عريضة إلى الحكومة يطالبونها بتحسين ظروف الدراسة والإقامة والإعفاء من ضريبة المجبى ومن الخدمة العسكرية، وهو مدفع سلطة الإشراف إلى الاهتمام بهذا الموضوع وتكوين لجان متابعة .[2]

ولكن تلك التحركات، انتهت إلى الدخول في سلسلة من الأفعال الاحتجاجية، التي وصفت بأنها عنيفة والمتمثلة في إضراب 18أفريل 1910م، وفي مظاهرات تلته أروقة مدينة العربي، أين يوجد مقر الحكومة التونسية بالقصبة، وعلى الرغم من قبول الحكومة على مبدأ التفاوض،

---

[1] العياشي مختار: البيئة الزيتونية 1910-1945م ،تعريب حمادي الساحلي ،دار التركي لنشر ،1999،ص104.

[2] نفسه: المرجع السابق ص105.

عبر استقبال وزير القلم لوفد الطلابي من المتظاهرين، إلا أنّ الأحداث سرعان ما انتهت إلى سلسلة من الاعتقالات ورفعت مجموعة من الطلاب من مقاعد الدراسة في الجامع الأعظم، ونفي البعض الآخر إلى الجنوب التونسي وذلك بعد أن تصاعدت الأفعال الاحتجاجية.[3]

3/1:ظروف نشأتها وأهم أهدافها

الداخلية:

/ فشل المقاومة المسلحة وعجزها عن تحقيق الاستقلال، لأنها لم تكن قائمة على أسس تنظيمية واضحة ولم تنظم في شكل ذي محتوى سياسي واجتماعي والاقتصادي[1].

/ قمع فرنسا المقاومة التونسية بمنتهى الشدة[2]

/ بروز حركتين أوليتين على يد الشيخ محمد السنوسي، ثم جاء بعده الشيخ الملكي بن عزوز أحد شيوخ الزيتونة الذي كون مجموعة من الشباب التونسي الثوري، الذي قاوم الاستعمار ،فنفي الأول وأرغم الثاني على الهجرة، وهذه الحركتين تعتبر أولى مظاهر النضال السياسي وبعده بروز العمل المنظم عام 1905م [3]

/ تبنى هذه الأفكار مجموعة من الشباب الوطني كان من بينهم الثعالبي، وسرعان ما أجتمع هؤلاء التلاميذ المتأثرين بأستاذهم الشيخ الملكي، وأنشأوا جريدة باللغة الفرنسية للدفاع عن مصالح التونسيين وسموها "المستقبل التونسي"، وأخرى تحمل اسم "حبيب الأمة" كان يديرها الثعالبي بنفسه [4]

---

[1]غنية شليغم: "ميلاد الظاهرة الحزبية في المغرب العربي "،في العلوم السياسية والاجتماعية ،عدد27،ورقلة،ديسمبر 2016،ص541

[2]راغب السرجاني: قصة تونس من البداية إلى الثورة2011 ،ط1،دار أفلام ،القاهرة،2011.ص23

[3]نفسه: ص23.

[4]عبد الوهاب الكيلاني : الموسوعة السياسية،ج2، دار الهدى للنشر والتوزيع،بيروت،ص819.

/ سياسة الاستيطان التي عملت من أجلها الإدارة الفرنسية، هذه السياسة دفعت أبناء المغرب العربي إلى التفكير بشكل جدي لمقاومة الاستعمار، ولاسيما في تونس فمنذ مطلع القرن العشرين، تكونت في تونس أولى تنظيمات الوطنية وحلقات تونس الفتاة التي قادت الحركة الوطنية.[1]

/ زيادة الوعي السياسي، وموقف السلطات الاستعمارية من قضايا الحريات العامة وبالخصوص حق التجمع والحرية والاجتماع وحرية الصحافة، إضافة إلى الدعم الذي لقيته الحركات الوطنية في العالم الثالث بما فيها تونس.[2]

/ استياء التونسيون من سياسة فرنسا الظالمة، ولم يسكتوا لبطش فرنسا فأصدروا وحدة جرائد كان لها أثر فعال في توعية المواطنين، منها "الراشدية" و"الزهرة" و"تونس"، كما أن علماء جامع الزيتونة قاموا بإثارة الروح الإسلامية بين التونسيين[3].

/ الجذور التاريخية للمجتمع التونسي، التي نجد صداها في بروز جمعيات في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وشكلت ما أعتبر بنواة الأولى لمنظمات المجتمع المدني والأهلي، فقد تكونت جمعيات ومؤسسات فكرية وتعليمية وثقافية، كان لها دور هام في توعية المواطنين، بضرورة النهوض بالمجتمع التونسي وتحديثه في ظل الأوضاع المتردية التي كان يعيشها، وذلك بتأثير من نخبة من المفكرين الذين تفاعلوا مع الأفكار الإصلاحية والتحررية المنتشرة في العالم العربي والإسلامي.[4]

---

[1] غيلان سميرطه التركيني:" الحركة الوطنية التونسية" ،من آداب الفراهيدي،العدد13،كانون الأول،2012.ص188.

[2] فائق طهيوب: تاريخ العالم الحديث والمعاصر، ترجمة محمد سعيد حمدان، الشركة العربية المتحدة لتسويق،2008،ص351.

[3] زهدي عبد المجيد سمور: تاريخ العالم المعاصر،الشركة الغربية المتحدة لتسويف،2009،ص125

[4] الهادي تيمومي :تونس والتحديث(1877-1881)م،دار محمد علي الحامي،تونس،2012،ص87.

/ تجهيز البلاد التونسية بوسائل النقل عصرية وجديدة، مكنت الأهالي من التنقل والاختلاط مزيلة بذلك الفوارق العقلية بين الجهات، خصوصا سكان المدن وسكان الريف، حيث مكنت هذه الوسائل من نشر الأفكار الوطنية هذا ما زاد من الوعي الوطني.[1]

/ ويعود بعث هذه الظروف الذاتية للوعي الوطني إلى ثلة من التونسيين الإصلاحيين، الذين تلقوا جلهم التعليم بالمدرسة الصادقية، أو بالمعاهد العصرية التي تكونت اثر انتصاب الحماية، والتي كان التعليم فيها شأنه شأن التعليم بفرنسا حيث كان هذا التعليم حافزا لرواده من الشبان التونسيين على بعث رأي عام تونسي.[2]

/ مساهمة الجمعيات التي تكونت في بداية القرن العشرين، في لجوء النخب الفكرية إلى تكوين أحزاب سياسية لخوض معركة الاستقلال بداية من سنة1920م ومن أهم هذه الجمعيات، الجمعية "الخلدونية" و"الصادقية" والجمعية "الخيرية الإسلامية" و"جمعية قدماء معهد تلامذة الصادقية" برئاسة "خير اللّه بن مصطفى"، التي كانت تهدف إلى التجديد وتغيير عقلية الشعب التونسي ،وهي جمعيات انتمى إليها أهم الزعماء السياسيين في بداية القرن العشرين.[3]

الخارجية:

/ تعتبر تونس، أكبر بلدان الشمال الإفريقي تأثرا بالتيارات الفكرية في المشرق العربي، فكان لدعوة جمال الدين الأفغاني، والإمام محمد عبده في مصر، أثرها في تونس، وكثير من رواد الحركة الوطنية في تونس اتصلوا بالإمام مباشرة، كما أنه زار تونس للمرة الأولى في أواخر 1884م ، حيث لاحظ هذا الأخير تتطابق الحركة الإصلاحية مع جمعية "العروة الوثقى" التي

---

[1] علي المحجوبي :الحركة الوطنية التونسية بين الحربين، مج2،منشورات الجامعة التونسية،تونس،1986م،ص24.

[2] علي المحجوبي: المصدر السابق، ص24.

[3] علي المحجوبي :جذور الحركة الوطنية التونسية(1904-1934)م ،تونس،1999،ص120

كان يديرها آنذاك مع صديقه "جمال الدين الأفغاني"، وهنا حث أهل تونس على تأسيس المدرسة الخلدونية على نمط المدارس الوطنية الحديثة في مصر .[1]

/ مساعدة النهضة المصرية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، على تدعيم التيار الإصلاحي في البلاد التونسية، فكانت مجلة "المنار" التي أسسها سنة 1898م "رشيد رضا "، تلميذ "محمد عبده" نقلها إلى تونس حيث تولها العديد من المثقفين التونسيين حيث كانت تهتم بالقضايا التونسية خصوصا التعليم[2].

/ قيام الثعالبي بجولة في الشرق، وإطلاعه على أفكارهم، وإنشاء صحيفة بالفرنسية "كوريه دي تونسي" أي "بريد تونس" [3].

[1] ناهد إبراهيم دسوقي: دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر،دار المعرفة الجامعية،2008،ص248.

[2] علي المحجوبي: الحركة ...مصدر سابق،ص27.

[3] سعيد الصافي: بورقيبة سيرة شبه محرمة،ط1،دار رياض الريس،2000،ص50.

المبحث الثاني :أهم المدارس التعليمية الطلابية.

1/1:جامع الزيتونة.

من أشهر معالم التعليم في تونس، "جامع الزيتونة "،"المدرسة الصادقية"، و"المدرسة الخلدونية"[1]، فقد كان أول جامعة في العالم، تمنح الشهادات العلمية، وقد أشاد بدوره الشيخ محمد عبده (1849-1905)، عندما زار تونس أول مرة سنة 1883، فقال:"إن أهل تونس سبقونا (يعني نحن أهل الأزهر) إلى إصلاح التعليم، حتى كان ما يجرون عليه في جامع الزيتونة خير مما عليه أهل الأزهر".[2]

أ - التأسيس وأصل التسمية:

يرجع تأسيس بناء" جامع الزيتونة "[3] إلى سنة 141هـ ، ومن ثم أخذ ينشئ مجده العلمي، ومن حين لأخر يبرز فيه رجال، يشتهر علمهم إلى حين تحول مجد القيروان عاصمة ملك الأغالبة إلى تونس، الّتي أرجع لها الملك في دولة الموحدين بتونس 1160-1229 م، والحفصيين1228-1574م، فكان ذلك العصر، مبدأ تفوق هذا العهد وازدهاره بالعلم والعلماء، فتخرج منه عديد من العلماء أمثال "ابن عبد السلام"، و"ابن عرفة"، و"ابن راشد لقفصي"، وجامع الزيتونة هو ثاني الجوامع التي رفعت بأفريقيا لإعلاء كلمة الله بعد جامع "عقبة بن نافع" بالقيروان، إلا أنّ المؤرخين اختلفوا في تاريخ تأسيسه وفي الأمر بتشييده، فبينما نسب الكثير

---

[1] عبد القادر خليفي: أحمد توفيق المدني ودوره في الحياة السياسية والثقافية بتونس والجزائر 1899-1980م، رسالة منشورة لنيل الدكتوراه ، جامعة الأخوة منتوري، قسنطينة ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،2006 -2007، ص 25.

[2] عبد اللطيف الخناشي: "الشيخ عبد العزيز الثعالبي رائد السلفية المستنيرة في المغرب العربي"، في التاريخ السياسي المعاصر والراهن، جامعة منوبة، تونس،ص(5،6).

[3] أنظر الملحق ،رقم 3،ص135.

منهم تأسيس الجامع إلى "عبيد الله بن الحبحاب" الذي عينه "هشام ابن عبد الملك" واليا على أفريقيا في سنة 110 هـ .[1]

بينما يرى آخرون، أنّ المسجد كان قد بني من قبل ، أي في عهد "حسان بن النعمان" على اعتبار أن السنة الأولى التي يقوم بها الفاتحون، هي بناء المسجد الذي تنظم فيه حياة الناس، السياسية والاجتماعية والدينية .[2]

وقد عرف الجامع باسم الزيتونة ، استنادا إلى الآية الكريمة، (اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۚ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ۖ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ ۖ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ ۚ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ ۗ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَن يَشَاءُ ۚ وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ ۗ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ (35))[3] ، ويذكر هذا "إحسان حقي" إذ يقول : "أن المسلمين اختاروا الاسم ليجعلوا من زيتونتهم زيتا يضئ الشمال الإفريقي بنور الإيمان".[4]

ومن الروايات في أصل التسمية، أنّ الجامع بني في موضع كان مشجرا بالزياتين، قطعت كلها ولم تبق إلا زيتونة واحدة في وسط ساحة الجامع، فسمي بها ومنها المسلمين عند فتحهم لقرطاجة، وجدوا زيتونة منفردة في موضع المسجد، فقالوا هذه تونس وسمي المسجد بجامع الزيتونة .[5]

---

[1] خير الدين شتره : الطلبة الجزائريون بجامع الزيتونة 1900-1956م،ج1، ط2،دار كردادة ،الجزائر،2013، ص125.

[2] ابن الأثير: الكامل في التاريخ، مجلد 5، دار الكتاب العربي، بيروت، 1965، ص185.

[3] سورة النور:الآية 35.

[4] ابن الأثير: المصدر السابق، ص185.

[5] Mohamed Abed Moul، :L'université Zaitouniénne et la Société Tunisienne, thèse de doctorat de 3eme cycle En Sociologie, Tunis, 1991, p30.

ب-مناهج وطرق التعليم بجامع الزيتونة:

تعرض جامع الزيتونة لفترة من الجمود والانحطاط طيلة القرن التاسع عشر، فسُدت أبواب الاجتهاد، وصار التقليد هو الأصل، فإذا تظاهر أحدهم بأفكار ينسبها لذاته، يعارض بها أقوال العلماء السابقين، وبمجرد تولهم هذا المقدار على الشخص يفضي إلى الإنكار عليه ، ورمي عقيدته بتهم الزيف والاعتدال بالرأي. [1]

ونتيجة لهذا الجمود الذي وصل إليه جامع الزيتونة، فإنّ حركة الاجتماع قد توقفت، وآلت العلوم الشرعية إلى الرضوخ في التقليد الأعمى للسلف دون اجتهاد، وسادت الفوضى في التسيير الإداري للجامع قبل إصلاحات "خير الدين باشا" [2].

كان تيار الفكر الإصلاحي الذي هب على العالم العربي الإسلامي، منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر ميلادي، بمثابة اللقاح الذي أخصب الوعي الوطني والجماعي بصفة عامة، ومنذ العشرية الأولى من القرن العشرين، كان النشاط الإيديولوجي العربي الإسلامي على أشده، وانتشر آنذاك تكوين الجمعيات واللجان، وكل ذلك لم يترك الزيتونة والزيتونيين بدون شعور أو على حياد، كما لم يترك دون شعور عناصر المحافظين داخل بلاط الباي، وداخل السلطة الاستعمارية نفسها التي تر تحول الزيتونة شيئا فشيئا إلى معقل الوطنية الناشئة [3].

---

[1] طاهر حداد: التعليم الإسلامي وحركة الإصلاح في جامع الزيتونة ، تقديم وتحقيق أنور بوسنينة، الدار التونسية ،تونس 1981،ص62.

[2] نفسه: ص 63 ،64.

[3] خير الدين شتره : المرجع سابق،ص731.

إن المؤسسة الزيتونية، مؤسسة قوية لكنها مجمدة في هياكلها، منغلقة على نفسها معتزة بانتمائها للفضاء الإسلامي، ومتعلقة بالعروبة، وبالنظرة التقليدية للدولة الإسلامية لكنها غير منسجمة حيث تشق تناقضات واختلافات بين بيان تيار التجديد الديني والتيار المحافظ ،[1]

فقد كان التيار الإصلاحي التقليدي سلفيا، ولم يكن هذا التيار يفرق بين القومية والدين وكان ارتباطه بفكرة الجامعة الإسلامية هو محور الدعوة السياسية، أما التيار التحديثي ،فقد كان يدعو إلى التجديد استنادا بالحضارة الغربية،[2]وانتبهوا إلى مساوئ جمهور العلماء سواء من حيث التدريس أو التصوف، وفي نظر هؤلاء أن يكون العلم قوي الفكر، فلا يحصر العلم في الدين فقط، بل تعتبر كل علوم الكون ضرورية للمعرفة.[3]

وقد نادت هذه الفئة بضرورة إصلاح التعليم في الزيتونة، ودافعت عن فكرة إدراج المواد العلمية في برامجه التدريسية كالرياضيات وغيرها، وقد تعرضت هذه الفئة لمقاومة عنيفة من طرف المحافظين المناهضين لكل تغيير، وألحق الأذى بعديد من رموز الحركة الوطنية منهم "الشيخ سالم بوحاجب"[4]،و"البشير صفر"[5]' و"عبد العزيز الثعالبي"، كالحركة الوهابية وحركة جمال الدين الأفغاني .

---

[1] محمد فلاح العلوي:التعليم في الزيتونة والقرويين بين التقليد والتجديد أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين زيتونة الدين والمجتمع والحركات الوطنية في المغرب العربي ،منشورات التاريخ الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية العدد11، تونس ،تونس،2002،ص28.

[2]خير الدين شتره: مرجع سابق، ص732.

[3]محمد فلاح العلوي: مصدر سابق، ص30.

[4]1827 –1924م، بعدما انتهى من تعليمه الابتدائي التحق بجامع الزيتونة، وبفضل عمله وذكائه الوقاد، وإدراكه الفطري للواقع تمكن في أسرع وقت من الحصول على تقدير أساتذته أمثال الشيخ محمد الخضار،.أنظر:الصادق الزمر لي أعلام تونس، تحقيق جمادى الساحلي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت،1986،ص121–122.

[5]1867 5–1917م درس بالمدرسة الصادقية بتونس، ثم بمعهد الفرنسية العليا أسس جريدة الحاضرة1888م والمدرسة الخلدونية1896م وكان أول رئيس لها ، اشتغل مترجما ثم رئيسا لجمعية الأوقاف،وأسس جريدة الحاضرة وحرر بها عدة مقالات

وقد كانت محاولات الإصلاح التعليمي بتونس، قبل فرض الحماية بحوالي أربعين سنة، فكانت الأولى عام 1842م، أمّا الثانية فكانت عام 1862م، ثم تلتها إصلاحات 1870م[1]، ورغم ما قام به جامع الزيتونة في تكوين نخبة من المثقفين ورجال الإصلاح وزعماء الحركة الوطنية، فإنّ المصلحين المتنورين في بداية القرن التاسع عاشر أصبحوا يحسون أن مناهج التدريس وطرقه بالجامع تحتاج إلى إعادة النظر، ومن ذلك إصلاحات عام 1912التي جاءت تتويجا لنضال الطلبة الزيتونيين، بدءا بتشكيل "جمعية طلبة الزيتونة "سنة 1907م إلى قيامهم بإضرابات ومظاهرات في الشوارع في شهر مارس 1910م مطالبين الحكومة بتفعيل الإصلاحات [2] .

فقد كان التعليم بجامع الزيتونة يعتمد الحفظ، ويتوخى طرق عتيقة تقتل لدى التلميذ كل فكر نقدي[3]، وكانت الدراسة بجامع الزيتونة تنقسم إلى ثلاث مراحل، بموجب مرسوم صدر في 30مارس 1933:

- المرحلة الأولى :المرتبة الأخيرة وتدوم الدراسة فيها أربع سنوات وتنتهي بامتحان شهادة الأهلية.
- المرحلة الثانية : المرتبة المتوسطة وتدوم الدراسة فيها ثلاث سنوات وتنتهي بامتحان شهادة التحصيل.
- المرحلة الثالثة: تدوم ثلاث سنوات وتنتهي بامتحان شهادة العلمية والدراسة بجامع الزيتونة تعتمد على مذهبين المالكي والحنفي[1] .

سياسية وإصلاحية وتاريخية وفكرية، أنظر: محمد صالح الجابري النشاط العلمي والفكري للمهاجرين الجزائريين بتونس 1900-1956، دار العربية للكتاب، تونس،1983.

[1]خير الدين شتره : مرجع سابق ص17-18.

[2] عبد القادر خليفي: المرجع السابق، ص25.

[3]علي المحجوبي: الحركة...المصدر السابق، ص122.

إن نضال طلبة جامع الزيتونة لم يكن هينا ولا سهلا، وذلك لأنّ الاستعمار كان يحسب له ألف حساب، وخريج جامع الزيتونة، لم يكن رجلا مثقفا بقدر ما كان رجلا وطنيا شديد الارتباط بالشعب، يقف في الصف المعادي للاستعمار[2].

2/1:المدرسة الصادقية.

بالإضافة إلى جامع الزيتونة، أنشأت "المدرسة الصادقية"[3]، التي تعود نشأتها إلى عام 1875م، حيث شكّل الوزير خير الدين لجنة مكلفة بإعادة النظر في برامج التعليم بالجامع الأعظم، وصنع برنامج المكتب الجديد، الذي أطلق عليه اسم "المدرسة الصادقية"[4] نسبة إلى أمير العصر "محمد الصادق باي"، وقد قام هذا الأخير بإنشاء مكتبة تسمى المدرسة الصادقية، التي فتحت أبوابها في 27 فيفري 1875م، وعين "العربي زروق" على رأسها بصفة مدير، يساعده نائبان هما "الأمير اسكندر"، و"عمر بن بركات"، وقد بلغ عدد التلامذة المرسّمين عند افتتاح المدرسة 167 تلميذ، وانتدب خير الدين اثني عشر مؤدب للتدريس بقسم التعليم الابتدائي، وعشر مدرسين بقسم التعليم الثانوي، كما انتدب عدد من الأساتذة الأجانب لتدريس اللغات الحية، والعلوم الدقيقة، وعين "محمد البارودي" إماما للمدرسة من 1875م إلى وفاته 1877م [5].

وكان مقر المدرسة ثكنة قديمة، بناها في أوائل القرن التاسع عشر ميلادي "حمودة باشا الحسين"، وقد استطاعت هذه المدرسة أن تجلب اهتمام التونسيين وتمنحهم ثقافة عربية

---

[1]اللولب حبيب حسن: الطلبة الجزائريون في البلاد التونسية 1876-1962م ، الجزائر، 2013، ص45.

[2] عبد القادر خليفي: المرجع السابق، ص26.

[3]المدرسة الصادقية: أسسها محمد الصادق باي، سنة1875م، وهي عصرية تجمع بين العلوم الدينية و العربية من جهة وبين العلوم العصرية واللغات الأجنبية من جهة والعلوم الصحيحة من جهة أخرى تشتمل برنامجها على العلوم الدينية واللّغة العربية والتاريخ واللّغات الأجنبية، والعلوم الصحيحة، تخرج منها العديد من رواد الحركة التحررية منهم علي باشا حامبه، وعبد العزيز الثعالبي، أنظر: يحيى جلال، المغرب الكبير في الفترة المعاصرة وحركات التحرر والاستقلال ،ج3، دار القومية،الإسكندرية،ص107.

[4] أنظر: الملحق رقم 4،ص136.

[5]يحيى جلال : المرجع السابق، ص33.

إسلامية، وتعليما عصريا يقوم على اللغات الأجنبية، كالتركية، والفرنسية، والإيطالية والاجتماعيات، واعتبر التعليم فيها ذا درجة أولية وثانوية، مع تنسيقه مع التعليم الزيتوني بحيث يحق للطالب أن يتنقل في رتبة معينة من الدراسة الثانوية، لاكتمال دراسة العلوم الدينية بجامع الزيتونة، أو يواصل تعليمه العصري[1]، وتوصف هذه المدرسة من قبل البعض بأنها إحدى معاقل القومية التونسية، في حين يرى البعض الآخر أن الدارسين فيها من أبناء البرجوازية، وهؤلاء الذين كانوا أكثر ارتباط بفرنسا وثقافتها، وقد شهدت هذه المدرسة إصلاحات في هيكلها وبرامجها، ومن أهمها ما قام به المستشرق "دال ماس"، الّذي تولى إدارتها حيث قربت تغييراته التعليم بالصادقية، من التعليم الثانوي العصري، وتم إدخال دروس جديدة كالترجمة والقانون الإداري والفقه الإسلامي.[2]

شاعت شهرة هذه المدرسة، على نحو أقبل فيه أعيان البرجوازية العقارية والعسكرية الزراعية يتنافسون على إرسال أبنائهم إليها، كان الجيل الذي أصبح يتزعم منظمة الشباب التونسي، هو الجيل الأول لهذه المدرسة، وقد أعطت هذه المدرسة ثمارها لتحديث المجتمع في ذلك الوقت[3]، ومن خريجي هذه المدرسة نذكر منهم "علي باشا حامبه" و"البشير صفر" [4]وبالرغم من الاهتمام الكبير الذي حضيت به هذه المدرسة، إلاّ أنّ نسبة التخرج منها كانت ضعيفة، فخلال سنوات (1893-1905)م كان معدل التخرج بها ثلاثة طلاب كل سنتين، إذ كان المتخرجون في هذه المدة ثمانية عشر طالبا فقط، فقد وصل عدد تلامذة هذه المدرسة سنة 1906م إلى ثلاث مئة وأربعين تلميذ[5]، لقد عرفت هذه المدرسة تغييرا منذ فرض الحماية،

---

[1] خير الدين شتره: المرجع السابق، ص675.

[2] عبد القادر خليفي: المرجع السابق، ص26.

[3] طاهر بلخوجة: المصدر السابق، ص654.

[4] جلال يحي: المغرب .....، المرجع السابق، ص33.

[5] عبد القادر خليفي:مرجع سابق، ص26.

ونلمس ذلك من إفراغ محتواها ومصادرة أموالها، حيث وضعت أوقاف الصادقية تحت مراقبة الحماية، والتي استطاعت بها تأسيس مدارس مسيحية وعمومية، [1] وهنا تعرض التعليم والثقافة في تونس إلى محاولة التشويه والتزييف، فرفض التونسيون ذلك، وأمام هذا الرفض التونسي، سمح الاستعمار للتونسيين بإنشاء مدرسة للتعليم العربي وهي "المدرسة الخلدونية "[2].

3/1:المدرسة الخلدونية.

لم تمض على ظهور الحاضرة أقل من عشر سنوات 1896م، حتى فكّر أصحابها بالشروع في تطبيق برنامجهم، المتمثل في تطوير مناهج التعليم وإصلاح المجتمع[3]، وتعد "المدرسة الخلدونية [4]"وليدة مجموعة من المثقفين الذين تعرفوا على الشيخ "محمد عبده" لدى زيارته لتونس، التي أصبحت منارة للعلوم [5] الحديثة، ويعد "البشير صفر" خريج المدرسة الصادقية، المؤسس الفعلي لهذه المدرسة التي تستند إلى أساس عربي إسلامي واضح، فهي مدرسة عصرية تعتني بالثقافة الفرنسية، إلى جانب الثقافة العربية ومنها تخرج الكثير من القادة الوطنيين، وهي من النوع الذي كان يراه خير الدين التونسي أنسب المعاهد لتخريج المواطنين الأكفاء، فقد كان من بين أهداف هذه المدرسة، تلقيح الحضارة العربية الإسلامية بالعلوم الحديثة، والتعريف بالحضارة العربية الإسلامية، ويرجع أصل تسميتها نسبة إلى المؤرخ العلامة[6]"ابن خلدون"،[1] وقد وافقت حكومة الحماية على القانون الأساسي للجمعية في

---

[1] حسن اللولب: المرجع السابق، ص86.

[2]يحيى جلال:المغرب...، مرجع سابق، ص33.

[3] خير الدين شتره:المرجع السابق، ص655.

[4] تأسست عام 1896م ، من طرف البشير صفر في عهد المقيم العام الفرنسي روني ميلي،من1894-1900م غاية المدرسة عصرنة الحضارة الغربية القديمة وتزويد المسلمين بالعلوم العصرية، أنظر: شارل أندي جوليان، إفريقيا الشمالية تسير، ترجمة المنجي سليم، تونس، 1976م، ص89.

[5] طهر بلخوجة: المصدر السابق، ص655.

[6] جلال يحي: المغرب...، المرجع السابق، ص10.

سنة1896م، بفضل تفهم المقيم العام الجديد" لويس روني ميلي" المعين حديثا في سنة 1874م، الّذي كان من دعاة التقرب من التونسيين ومن المعجبين بالحضارة العربية الإسلامية، وأنتخب العقيد " محمد القروي" خريج المدرسة الحربية بالبارد، رئيسا للجمعية وخلفه فيما بعد "البشير صفر" .[2]

وكان لهذه الجمعية دور في توعية و تحسيس الزيتونيين، ومهمتها السعي بطريقة علمية للوسائل الموصلة لتوسيع نطاق المعارف، بترتيب دروس ومحضرات باللّغة العربية في علوم الحساب، المساحة، الجغرافيا، التاريخ، واللغة الفرنسية، و تعتبر وجه من وجوه الإصلاح الرامية أساسا للنهوض بالتعليم[3]، ولكنّ هذه المدرسة لم تستطع الاستمرار في عملها التربوي التعليمي، لأنّها لم تتلق التمويل من طرف فرنسا، بل كانت تعتمد على إمكانيتها، فبذلك لجأت الحكومة الفرنسية إلى إلحاق بعض صفوفها العربية بالمدارس الابتدائية الرسمية، وجعل تدريب اللغة العربية اختياري.[4]

---

[1]زاهية قدوره: تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ص443.

[2] (1332-1406)م، عالم وأديب، مؤسس علم الاجتماع من مواليد تونس، من مخلفاته، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر،أنظر: معجم المشاهير المغاربة،ص24.

[3]خير الدين شتره: المرجع السابق، ص656.

[4] اللولب حبيب حسين:دور الصحافة العربية بتونس في تفعيل الفعل الوطني1914-1960م،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،2000-2001م،ص94.

المبحث الثالث: دراسة نماذج من الطلبة التونسيين.

1/1-علي باشا حامبه (1876-1918)م.

ولد بتونس العاصمة سنة 1876م[1]، من أصل تركي كان من تلامذة المدرسة الصادقية النابهين، وكان يثير إعجاب أقاربه، وأساتذته على حد السواء، بما كان يتمتع به من قدرة على الاستيعاب والاجتهاد في العمل، وبعد حصوله على شهادة ختم الدراسة بتلك المدرسة، دعي للإشراف على إدارتها بصيغة وكيل، و بالرغم مما أحرزه من نجاح، فقد أقر العزم على التحرر من جميع العوائق الإدارية، وتفرغ لخدمة قضيته[2]، ثم سافر إلى باريس لإكمال دراسته، وتحصل على شهادة ليسانس في الحقوق والسياسة[3]، وكتب في الصحافة بجريدة الحاضرة، ثم في حزب التقدم[4].

كما قام "علي باش حامبه"[5]، بإنشاء "جمعية قدماء الصادقية"[6] ،كان الغرض منها حسب رأيه، تيسير جمع العناصر الناشطة والمستعدة للعمل، من الشبيبة التونسية في صلب منظمة واحدة، وتشجيع المبادلات الثقافية بين الفرنسيين والمسلمين خدمة لسياسة الوفاق والمودة، الّتي كان "علي باشا حامبه" يرغب رغبة ملحّة في إحلالها محل موقف الريبة والاحتراز، المسيطر إلى حد ذلك التاريخ على العلاقات بين الفرنسيين والتونسيين، ولكن تلك المحاولات

---

(1) علي المحجوبي:المصدر السابق، ص71.

(2) صادق الزمر لي :أعلام تونسيون، تعريب جمادى الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ص143.

(3) مؤمن العمري:شعار الوحدة ومضامينه في المغرب العربي أثناء فترة الكفاح الوطني، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الإخوة منتوري، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2009م 2010م، ص165.

(4) مفيد الزيدي: موسوعة التاريخ العربي المعاصر والحديث، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ص229.

(5) أنظر الملحق رقم 5، يمثل صورة حامبه، ص137.

(6) تأسست هذه الجمعية في 23ديسمبر 1905م، وأسندت رئاستها إلى خير اله بن مصطفى، بينما تولى علي باشا حامبه مهمة الإشراف على أنشطتها خاصة الثقافية منها، فكانت بمثابة الجامعة الشعبية الداعية إلى الأخذ بالأفكار العصرية، من خلال إلقاء المحاضرات، وتداول النقاشات الّتي أخذت بعدا سياسيا ، أنظر: يوسف مناصريه، دور النخبة الجزائرية في الحركة الوطنية التونسية بين الحربين العالميتين، دار هومة، الجزائر،2003، ص36.

الجدية لم تستطع التغلب على تحفظات كلا العنصرين وإزالة أفكارهم المسبقة الراسخة، ولم تفلح في تحقيق التقارب المرغوب فيه، بين الممثلين الفعليين لكلا الشقين عن طريق الاتصالات الودية المتكررة[1]، كما كان له نشاط سياسي كثيف، حيث قام بتأسيس "جريدة التونسي" للتعاون مع الثعالبي، كما أسس حركة الشباب التونسي، ونظرا لنشاطه السياسي قامت السلطات الفرنسية بنفيه إلى تركيا[2]، وهنا قاد حملة شرسة على السياسة الاستعمارية في الأقطار المغاربية[3]، وكانت له توجهات عربية وإسلامية، على أساس ربط تونس بالجامعة العربية الإسلامية.[4]

كما مثل حامبه في مؤتمر لوزان المنعقد بسويسرا 1923م، القضيتين التونسية والجزائرية، حيث أبلغ المؤتمرين بأن الجزائريين مازالوا محافظين على أصولهم، وانتمائهم الحضاري، كما طالب بالاستقلال الذاتي للدول المغاربية[5]،وهنا أسس "اللجنة التونسية لتحرير المغرب العربي"بجنيف وأصدر "جريدة المغرب" سنة 1916م، والتي اهتمت بقضايا المغرب العربي، وقد جاء في أحد أعدادها الذي حمل رقم اثنان مقالا لأحد الجزائريين، جاء فيه "إننا جزائريون مسلمون وسنبقى جزائريين مسلمين" وهذا ردا على الإدعاءات الاستعمارية الفرنسية القائلة بأن الجزائريين أصبحوا رعايا فرنسيين[6] .

إن الدور الكبير الذي قام به علي باشا حامبه في ميدان، الكفاح من أجل توحيد النضال في المغرب العربي، يؤكد تلك القناعة التي تتملك المغاربة، وهي أن وحدة المغرب العربي هي الغاية، لقد كان حامبه من دعاة الاعتماد على الخلافة العثمانية في إطار الجامعة الإسلامية،

---

[1] صادق الزمر لي :المرجع السابق، ص1044م

[2] علي المحجوبي:جذور الحركة....، المصدر السابق، ص71.

[3] مومن العمري: المرجع سابق، ص103.

[4] مفيد الزيدي : المرجع سابق، ص229.

[5] مومن العمري :مرجع سابق ص103

[6] طاهر عبد اللّه: المرجع سابق،ص75.

وهذا بغرض مقاومة الاحتلال الفرنسي، لكن سقوط الخلافة الإسلامية العثمانية سنة1924م، دفع بقادة الحركات الوطنية المغاربية، ومنهم الزعيم حامبه، إلى ضرورة الاعتماد على إمكانيتهم الذاتية، لمحاولة إيجاد بديل يتمثل في الحرص على التنسيق والتنظيم في ما بينهم، لتجديد المطالب والأهداف[1]، وهكذا ظل حامبه يقاوم الاستعمار إلا أن توفي سنة 1918م[2].

2/1-عبد العزيز الثعالبي.(1876-1944)م

عبد العزيز الثعالبي بن محمد بن عبد الرحمان الثعالبي القاضي المجاهد[3]، من أصل جزائري ولد بتونس ودرس بجامع الزيتونة، وقضى فيه مرحلة التعليم الثانوي بمرحلتيه، وتخرج منه بشهادة شرفية سنة 1876م، ألحق بالمدرسة الخلدونية، وأقبل على دروس أساتذتها، من المصلحين مثل "سالم بوحاجب" ،"البشير صفر" ،و"علي بوشوشة"[4]وغيرهم من رواد النهضة الفكرية بتونس، كتب المقالات في جريدة المبشر1892م، وعمره ستة عشر سنة وأصدر سنة 1895م مجلة "سبيل الرشاد"[5]، سافر الشيخ إلى الأستانة مرورا بطرابلس وبنغازي، وانتقل إلى القاهرة سنة1897م، حيث تمكن من توطيد علاقته بأعلام الفكر العربي والإسلامي الحديث في

---

(1) أحمد بشيري: علماء من المغرب العربي في الأزهر الشريف،1876-1954م منشوارات التلة ،الجزائر،2006،ص64.

(2)مومن العمري: مرجع سابق،ص103.

(3)البشير الفورتي:أعلام النهضة الأدبية،دار الكتب العربية،تونس،1952م،ص42.

(4) 1917-1959م من أصل جزائري كان يقيم في بنزرت،من خريجي الزيتونة والصادقية، واصل دراسته بإنجلترا لمدة ثلاث سنوات،وبعد عودته منها صار كاتبا عاما للحكومة التونسية،أنظر:يوصف مناصريه، دور النخبة الجزائرية، المرجع سابق،ص30،أنظر:الملحق رقم 6 يمثل صورة الثعالبي ،ص138.

(5) هي جريدة أسبوعية دينية تاريخية أصدرت أول أعددها في 16 ديسمبر1895م ذات اتجاه وطني معارض للحماية الفرنسية ومؤسسها عبد العزيز الثعالبي عدد صفحاتها أربعة أما عدد صفحاتها فهو خمس مائة نسخة وشعارها "أنها تخدم الملة والجماعة والحكومة والوطن"ولكنها تعطلت في أفريل1896م بقرار من الحماية الفرنسية .أنظر حبيب حسن اللولب،دور الصحافة العربية بتونس في تفعيل الوعي الوطني،أنظر:اللولب حبيب ح..:المرجع السابق،ص41.

مقدمتهم "محمد عبده" و"رشيد رضا"[1]و وما إن عاد إلى الوطن حتى شرع في نشر أفكار جديدة.

وفي سنة 1903م، قام بزيارة الجزائر والمغرب الأقصى، ثم التحق بالشباب التونسي، وأسس حزبه المسمى" تونس الفتاة "سنة 1907م، وبمجرد تأسيسه للحزب دخل الثعالبي في طور جديد من أطوار الحركة الوطنية التونسية، حيث أسند له حامبه مسؤولية الإشراف على النشرة العربية لجريدة التونسي، فأصبح حينئذ من أبرز عناصر حركة الشباب التونسي، وفي سنة 1911م ساهم في جمع التبرعات لفائدة الجيوش التركية، التي خاضت حرب ضد إيطاليا بطرابلس، كما ساهم في حادثة التراموای[2]،ونتيجة لنشاطه السياسي تم إبعاده ونفيه خارج البلاد سنة 1912م، واعتقلته السلطات الفرنسية في باريس وجلبته إلى تونس بعد صدور كتابه "تونس الشهيدة" سنة 1913م"، وفي 10جويلية 1919م سافر إلى باريس للدفاع عن القضية التونسية، فوقع إيقافه بباريس من نفس السنة، ورجع إلى تونس سنة1921م، وهنا أسس حزب الدستوري التونسي، ثم غادر تونس في شهر جويلية سنة1923م، فجال العالم العربي الإسلامي، ولم يعد إلا في سنة إليها 1937م، بعد فشل محاولة توحيد الحزب[3].

لم يرض الشيخ عبد العزيز الثعالبي المتشبع بما تكتسيه النهضة العربية من المثل الروحانية التوحيدي، أن ينظر بعين الاستحسان إلى الحزب الدستوري الجديد، لا في نزعته القومية، ولا في طريقته العملية التي تتفادى التعصب الديني، والتي ترى في تعاليم الدين وسيلة لا غاية ، فاتجه عطفه تلقائيا للحزب الدستوري القديم ذو النزعة التقليدية المتدينة والذي يسيره

---

[1] (1865-1935)مؤرخ وأديب من مواليد طرابلس الشرق في لبنان،تعلم العلوم الإسلامية،أنشأ مدرسة الدعوة والإرشاد،،انتخب رئيسا للمؤتمر السوري ،رحل إلى مصر سنة1935 ،حيث لزم الشيخ محمد عبده وتتلمذ على يده ،من أشهر أثاره،مجلة المنار ،أنظر خير الدين الزمرلكي:أعلام قاموس التراجم،ج6،ط:15،دار العلم،بيروت،2005،ص169،168

[2]علي المحجوبي: الحركة الو...،المصدر السابق،ص55.

[3]صلاح العقاد: المغرب...،المصدر السابق،ص333.

علاوة على ذلك أصدقائه القدماء في اللجنة التنفيذية، قد حاول أن يوحد من جديد الحزبين الدستوريين تحت قيادته، فكان جواب بورقيبة بتحكيم الجماهير الشعبية المطالبة بإجراء استفتاء، هذا ما زاد برنامجه وضوحا، فاضطر الشيخ الثعالبي إلى الرجوع على أعقابه ولما نفره الشعب اقتصر العمل في دائرة جماعات ضئيلة.[1]

إنتاجه الفكري والثقافي وأبرز أفكاره .

من مؤلفاته كتاب "محاضرات في التفكير الإسلامي"، يتكون هذا الكتاب من مجموعة من المحاضرات التي ألقاها الثعالبي 1926-1930م في بغداد، وكتاب "شمال إفريقيا منذ الفتح الإسلامي إلى نهاية الدولة الأغالبية"، قام بتقديم هذا الكتاب جمادى الساحلي ويحتوي على أربعة أبواب ،وكتاب "تونس الشهيدة"، وكتاب "روح التحرر في القرآن"، وكتاب "الرحلة اليمنية" .[2]

من أفكاره المستنيرة:

مر تفكير الثعالبي بالمراحل الثلاثة التالية:

- المرحلة الأولى: تميزت بانتمائه الفكري لسلفية المستنيرة .
- المرحلة الثانية: تميزت بمساهمته في تأسيس حركة الشباب التونسي 1907م، ثم الحزب الحر الدستوري التونسي 1920م، وكانت حركة الشباب التونسي تمثل امتداد للحركة الإصلاحية المشرقية في القرن التاسع عشر.

---

[1] يحي أبو زكريا:الحركة الإسلامية في تونس من الثعالبي إلى الغنوشي، نشر إلكتروني، جويلية،2003م، ص، 07.
www.nashiri.net

[2] احمد يزيد: عبد العزيز الثعالبي وقضايا عصره1876-1944م رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة الجزائر،كلية العلوم الإنسانية،2000-2001م ،ص(45-47).

- المرحلة الثالثة: تميزت بدعوته للفكرة المغاربية والعربية، ولعل أكبر إنجاز له في هذه المرحلة، هو الدعوة والتحضير للمؤتمر الإسلامي بالقدس الذي انعقد سنة 1931م.

ومن أفكاره المستنيرة:

- رفض الالتزامات والدعوة إلى التأويل، والدعوة إلى نشر التعليم، و نقد رجال الدين والموقف من الطرق الصوفية [1].

نشاطه الصحافي:

نشر مقالات في الجرائد الدولية، وكان هدفه بث الوعي والدعوة إلى تحقيق التحرر والتعريف بالقضية التونسية في المحافل الدولية، أصدر جريدة "سبيل الرشاد"، حيث صدر عددها الأول في 16 ديسمبر 1895م، كان شعرها "جريدة علمية أدبية سياسية تاريخية".[2]

وفاته: بعد فشل الثعالبي في محاولته لتوحيد الحزبين، تخلى عن الممارسة السياسية وظل الثعالبي يراسل الصحف ويكتب المقالات، إلى أن توفي صباح يوم الأحد على الساعة العاشرة من 1أكتوبر 1944م، ودفن بالزلاج[3].

---

[1] يحي أبو زكريا: المرجع السابق،ص9.

[2] شارل أندري جوليان: إفريقيا الشمالية تسير القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية،ترجمة المنجي سليم وآخرون،الدار التونسية،تونس،1976م،ص111.

[3] أحمد يزيد: المرجع السابق،ص63.

3/1- الحبيب بورقيبة (1903-2000)م

ولد بورقيبة[1] سنة 1900م بالمنستير، من عائلة شريفة النسب، تتكون من ثمانية أبناء وأب ذو رتبة ضابط مقدم، وعضو من أعضاء الشخصيات السياسية.[2]

رئيس الجمهورية التونسية منذ عام 1957م حتى 1987م، تلقى علومه في تونس وفرنسا وتحصل على شهادة الثانوية، وإجازة الحقوق من جامعة باريس[3]، انخرط في الجمعيات السياسية، كعامل ومناضل من أجل إنقاص تونس من الاستعمار الفرنسي والتخلف الذي كانت تعاني منه، حيث كونته ووجهته سياسيا، نذكر منها على المستوى الداخلي حوادث الجلاز 1911م، وحوادث التراموای 1912م، ووفاة "البشير صفر" 1917م، كأحد رموز الشباب التونسي الإصلاحيين، أمّا على المستوى الخارجي الاستعمار الإيطالي لليبيا1911م ،وثورة "عبد الكريم الخطابي" في الريف سنة 1920م [4].

سافر بورقيبة إلى باريس عام 1924م، وتزوج من أرملة فرنسية ماتيلد، [5]، ثم عاد إلى تونس سنة1927م، ليمارس المحاماة ويناضل في صفوف الحزب الدستوري، قبل أن يؤسس الحزب الدستوري الجديد عام 1934م[6] .

في سنة 1930م، أصبح للحبيب بورقيبة مكتبا خاصا به يباشر فيه مهنته كمحامي، ولكن اهتمامه بالسياسة كان أكثر من اهتمامه بالمحاماة، فقد تحول إلى كاتب وصحفي فكان أكثر انخراطا في العمل السياسي، حيث وجد الوقت الكافي لتحرير بعض الصحف الناطقة باللغة

---

(1) انظر: الملحق رقم 07، يمثل صورة بورقيبة ص139.

(2) Piene Vermeren :La formation des élites marocaines et tunisiennes ,des nationalistes aux islamistes 1920-2000 ,La découverte.2002,p225

(3) مفيد الزيدي: المرجع سابق،ص235.

(4)المحجوبي: المصدر السابق،ص111.

(5)راغب السرجاني: قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011م،دار أفلام للنشر والتوزيع ،القاهرة ،ص35.

(6)مفيد الزيدي: المرجع السابق،ص235.

العربية والفرنسية، وفي سنة 1933م عقد الحزب الدستوري مؤتمرا استثنائيا له أيام 12و13 ماي، انتخب فيه جماعة "جريدة العمل التونسي" منهم "الطاهر صفر"، والمحامي "البحري قيقة"، و"محمد بورقيبة"، وشقيقه الأصغر "الحبيب بورقيبة"، الذي انضم إلى المجموعة بحكم أن رفاقه جعلوا منه المدبر للجريدة، غير أنّ التباين الثقافي بين الفريقين أدى إلى تقسيم الحزب، فقد كانت هذه الجماعة غريبة ذات اتجاه محافظ[1].

أمضى بورقيبة مابين(1934-1955)م في السجون، منها السجون الفرنسية بسبب كفاحه من أجل استقلال تونس، وحددت إقامته في الجنوب التونسي بعد إطلاق صراحه لكي تحد من نشاطه، فدعا إلى العصيان المدني فاعتقل بين(1938 -1943)م، وعندما أفرجت حكومة الماريشال "بيتان" عليه في فرنسا رحل إلى مصر 1943م، وأسس هناك مكتب" المغرب العربي" [2]، ثم عاد إلى روما ومن هنا أعيد إلى تونس في 7 أفريل1943م ثم سافر إلى القاهرة في مارس1945م.

وفي ديسمبر 1942م، أمر الأميرال "استيفيا" بفتح أبواب السجون، أمّا مساجين مرسيليا الذي تدخل لفائدتهم دون جدوى من يوم ارتقاءه للسلطة، فقد أطلق سبيلهم في 18 نوفمبر من نفس السنة، وسلموا إلى السلطة الإيطالية التي نقلتهم إلى روما في جانفي 1948م، على أمل جعلهم دعاة لفائدتهم وكان الدستوريون الجدد يتطلعون إلى رجوع حبيب بورقيبة قائدهم الحقيقي، وفي انتظار ذلك قاموا بتنظيم النخب الحزبية من جديد، وعادوا إلى تنظيم المظاهرات في الشوارع، وتدخلوا مباشرة في شؤون العامة حتى أدخلوا أحيانا القلق على الوزراء التونسيين[3].

---

[1] سعيد الصافي: المصدر السابق،ص80.

[2] مفيد الزيدي: المرجع السابق،ص80.

[3] شارل أندري جوليان: إفريقيا الشمالية،ترجمة منجي سليم والطيب المهمري،دار التونسية للنشر والتوزيع،الجزائر،1976

وفي مارس 1945م، قرر الديوان السياسي إرسال الزعيم بورقيبة إلى الخارج، للتعريف بالقضية الوطنية وكسب الأنصار والدعم الدولي لها، وذلك لدى دول المشرق الأوسط والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، مستغلين ظروف عالمية الشرق الأوسط والولايات المتحدة الأمريكية، تتميز بظهور الجامعة العربية وتبلور اتجاه عالمي يقر بحق الشعب في تقرير مصيره من خلال مؤتمر سان فرانسيسكو، وتراجع الامبراطوية الاستعمارية التقليدية (فرنسا، وبريطانيا) أمام ظهور الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، وإقرار بعث منظمة الأمم المتحدة في 24أكتوبر 1945م [1].

عاد بورقيبة إلى تونس في يناير 1952م ، ولما اندلعت الثورة المسلحة التونسية في بداية العام ذاته ،أعتقل وتنقل بين السجون ثم بدأت فرنسا التفاوض معه، فعاد إلى تونس في أول جوان 1955م، وفي 3يونيو 1955م، وقعت فرنسا المعاهدة التي تمنح تونس استقلالها الداخلي، فقام الحبيب بورقيبة بتأسيس أول حكومة تونسية بعد الاستقلال، وكان ذلك في 20مارس 1956م، ثم أختير الحبيب بورقيبة كأول رئيس لجمهورية تونس بعد إلغاء الملكية [2].

وفاته:

بعد عزل الحبيب بورقيبة[4] من السلطة يوم 7نوفمبر 1987م، أعلن "زين العابدين" عن بداية عهد جديد ما بعد بورقيبة، وهنا عزل بورقيبة بعد ثلاثين سنة من حكمه المتميز

---

[1] منجي الزيدي: "التجمع الدستوري الديمقراطي" ،ط1،عدد6،سلسلة كتب ثقافية،شهرية، جريدة الحرية،جويلية،2008،ص43

[2] راغب السرجاني : المرجع سابق،ص35-56.

بالاستبداد، فاعتزل الحياة السياسية إلى أن توفي يوم 6أفريل 2000م، بمدينة المنستير بمسقط رئسه عن عمر يناهز 97 عاما[1].

[1]عز الدين معزة: فرحات عباس والحبيب بورقيبة دراسة تاريخية وفكرية مقارنة1899م، أطروحة دكتوراه غير منشورة،جامعة منتوري،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،2009-2010م.

الفصل الثانـي

الحركة الطلابية التونسية وأهم القضايا السياسية.

المبحث الأول: أهم الأحزاب الوطنية.

المبحث الثاني: أهم القضايا السياسية الداخلية والخارجية.

المبحث الأول:أهم الأحزاب السياسية

1/1حزب تونس الفتاة: (1907).

بدأت الحركة الوطنية في تونس ، بشكل حركة إسلامية قام بها الطلاب الّذين درسوا في جامعات الغرب، تزعمها في تونس "علي أبوشوشة" الذي أصدر جريدة "الحاضرة"، وبعد عامين ألف "علي باش حامبه"، حزب المقاومة[1]، وتعود الأسباب إلى تأسيس هذا الحزب، هو أن الفرنسيين حاولوا تطبيق سياسة لتنجيس اليهود في تونس، فحملوا يهودها سنة 1907م على شن حملة شعواء على العدالة التونسية ،والمطالبة بالجنسية الفرنسية، فهنا تقدّمت فئة من الشباب التونسي المثقف، لمقاومة هذا التيار، ومنع الحماية من التجنيس الإجمالي لليهود باعتبار أن ذلك يمس سيادة البلاد، وسلطة ملكيتها، وكان يتزعم هذه الحركة علي باش حامبه وثلة من أصدقائه، الّذين انضم إليهم وقتها الأستاذ "أحمد الصافي"[2]، وقد تطورت المقاومة إلي حركة عدائية لليهود، أدت إلي نشر دعوة فاجعة في مقاطعتهم ماديا وأدبيا.[3]

وانتهت المعركة مع اليهود بنصر كبير، مما شجع الشباب على الالتفات حول حركة "علي باش حامبه"،[4] ولكن هذا الحزب غير اسمه وذلك بعد قيام ثورة "تركيا الفتاة"[5] سنة

---

[1] إسماعيل أحمد ياغي: المرجع السابق، ص 359.

[2] علي أبو شوشه: شخصية تونسية(1881-1935)، من زعماء الحزب الدستوري القديم، ترأس عدة وفود للتعريف بالقضية التونسية واتصل بالأحزاب والجمعيات السياسة بفرنسا، خاصة جمعة حقوق الإنسان : أنظر: محمد بوذينة، مرائي المشاهير، منشورات محمد بوذينة، شركة أريس للطباعة، تونس 1994، ص 282.

[3] علاّل الفاسي: المصدر سابق، ص 50.

[4] نفسه: ص50.

[5] جماعة تركيا الفتاة: جماعة ظهرت سنة 1860م، كانت تعمل كجمعية سرية، تهدف إلي الأخذ بالنظام البرلماني الأوروبي، من أعمالها "عزل السلطان"، عبد العزيز، يوم 10-02-1908، كما أنها تحمل الفكر التوراتي أنظر: رأفت الشيخ، تاريخ العرب المعاصر، دار روتاجرتينب للنشر ، 1996،ص11

1907م، وأصبح يعرف بحزب "تونس الفتاة"، ابتداء من سنة 1908م، وعمد إلى "علي باش حامبة" رئاسته. [1]

تأثرت هذه الحركة في نظامها وأهدافها بحركة "تركيا الفتاة"، حيث لعبت دورا قويا وبارزا في الفترة الواقعة بين (1907-1912م) وقد كانت هذه الحركة تتمتع بتأييد شعبي قومي، ساهمت بشكل فعال في دفع طريق النضال إلى الأمام، وبدأت في محاولة تنظيم الجماهير في إطار جديد، وخرجت بذلك من الإطار الذي أراد الفرنسيون أن تكون عليه، وهو مجموعة من المثقفين تكون أداة في يدهم، لكي تساعدهم في نشر الحضور الأوربي ليحل محل الحضور العربي، لكنّ التجربة التي كانت لهؤلاء التونسيين، جعلت منهم وطنيين مرتبطين بسعيهم وأمتهم، حيث كانت هذه أول ضربة توجه للاستعمار الفرنسي من طرف التونسيين المثقفين بالفرنسية [2]، كما أن اتجاه هذه الحركة كان كماليا على غرار "تركيا الفتاة"، لكنه في الوقت نفسه لما انظم إليها من رجال جماعة "الحاضرة" الأولى، أصبح يؤيد فكرة الجامعة الإسلامية، ويتحاور مع رجالها. [3]

وأول عمل قامت به هذه الحركة هو إنشاء "جريدة التونسي"[4]، التي صدرت سنة 1907م ،بقيادة "علي باش حامبه"[5]، حيث أعلنت هذه الجريدة برنامجها السياسي والاجتماعي والاقتصادي، فانظم إليها أغلب الشباب، وساندها الشعب وتضامن معها، وبذلك تم وقف الخلاف على الصعيد الثقافي، بين المثقفون ثقافة عربية، والمثقفين ثقافة فرنسية فتضامنا، حيث كان أبرز وجوه التضامن، هو انضمام الشيخ الثعالبي ليعمل مع "علي باش

---

(1) إسماعيل أحمد ياغي: المرجع سابق ص359.

(2) الطهر عبد الله: المرجع السابق، ص 41.

(3) علاّل الفاسي: المصدر السابق، ص 50.

(4) جريدة التونسي: تأسست قي فيفري 1907، كانت تصدر باللغة العربية، كان يديرها "علي باش حامية" الذي وضع افتتاحية العدد الأول لهذه الصحيفة، برنامجا لحركة، يشمل جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية، أنظر: علي محجوب، الحركة الوطنية بين الحزبين، المرجع السابق، ص 31

(5) يوسف مناصريه: دور النخبة، المرجع السابق، ص 340

حامبه" في هذه الحزب سنة 1907م[1]، وقد طالب حامبه الفرنسيين من خلال هذه الجريدة بتمثيل التونسيين في المجلس الاستشاري، والدفاع عن مصالح التونسيين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدارية، كما قام الثعالبي سنة 1907م ،[2]باخراج نشريته "الاتحاد الإسلامي"[3]، وأشهر فيه حملة عنيفة على الإدارة الاستعمارية، وطالب بإصلاح أمر التونسيين، وحارب المفاسد الاجتماعية والأخلاقية.[4]

في سنة 1908م، عقد مؤتمر جديد في باريس، عرف بمؤتمر "شمال إفريقيا" من طرف الاستعماريين، الذين كانوا يتبعون حركة الشباب التونسي خطوة بخطوه، محاولة منهم الانحراف بالشباب التونسي، وبعد هذا أصدر علي باش حامبه نسخة من جريدة التونسي بالعربية، ترأس تحريرها الشيخ الثعالبي، وبذلك انفصلت الحركة الوطنية نهائيا بتأثير الثعالبي، عن التأثير الثقافي العربي، ومعاداة الثقافة العربية، وقد أصبح مقر "جريدة التونسي" هو مقر قادة الحركة الوطنية[5]، كما أن حزب "تونس الفتاة"، طرح شعاره "الأمة الجزائرية– التونسية"[6]، وأعلن تمسكه بفكرة الاستقلال مع ربط تونس بدولة الخلافة، وقد اتخذ من الإضرابات وسيلة لتعبير عن سخطه السياسي، كما حاول تنظيم الجماهير، ووضع برنامج سياسي واجتماعي واقتصادي، إلا أنه على إثر "حادثة الجلاز" قامت السلطات الفرنسية بحل الحزب، واضطر من بقي من أصحابه إلى العمل سرا إلي نهاية الحرب العالمية الأولى.[7]

---

[1] الطاهر عبد الله: المرجع سابق، ص 41

[2] يوسف مناصريه: المرجع سابق، ص 340

[3] نشرية أخرجها الثعالبي سنة 1907م، متأثرا بذلك بتنازل السلطان عبد الحميد الثاني عن العرش وتخوفه من سقوط الخلافة الإسلامية، هذا ما دفعه إلى الدعوة إلى اتحاد المسلمين،أنظر: يوسف مناصريه، دور النخبة الجزائرية 2013مصدر سابق، ص350.

[4] يوسف مناصريه: المصدر السابق، ص 340.

[5] الطهر عبد الله: المرجع السابق، ص 41.

[6] لوتسكي: المرجع السابق، ص 311

[7] غنية شليغم: "ميلاد الظاهرة الحزبية في المغرب"، مجلة العلوم السياسية والاجتماعية، العدد 27/ ديسمبر 2016.

لقد نشأ حزب "تونس الفتاة" على إثر عوامل كانت سائدة في تونس آنذاك سواء داخلية أم خارجية ومن بين هذه العوامل ما يلي:[1]

- كانت سياسة الحماية الفرنسية هي أسباب تكوين حزب "تونس الفتاة"، خاصة حينما قررت السلطات الفرنسية تجنيس اليهود في تونس، حيث دعوا إلي مقاطعة المتاجر اليهودية، مما ساعد على ظهور التجارة الوطنية ورواجها، وأهم من ذلك تأسيس حزب سياسي باسم "التقدم"، دعا هذا الأخير إلى مشاركة الوطنيين مشاركة فعالة في حكم البلاد مع بقاء نظام الحماية، بعدها تطور إلى حزب "تونس الفتاة" سنة 1907م. [2]
- كذلك التأثر بحركة "تركيا الفتاة"، التي رجت العناصر الوطنية وخاصة خارج الدولة

العثمانية، ومن هنا يمكن تشبيه حزب "تونس الفتاة"، بالحزب الوطني المصري من حيث الأهداف، ومسايرة حركة الجامعة الإسلامية تحت لواء الدولة العثمانية، طول فترة الحرب العالمية الأولي.[3]

كما أن هذا الحزب بنى خطاه على أهداف، سعى جاهدا لتحقيقها، فحقق البعض منها ومن بين هذه الأهداف:

- ✓حصول تونس على استقلالها في نطاق الخلافة الإسلامية.[4]
- ✓المناداة بفكرة ووحدة البلاد الإسلامية، والاعتزال بالخلافة العثمانية لرعاية العالم الإسلامي.
- ✓المطالبة بالإصلاحات الدستورية.

---

(1) ناهد إبراهيم دسوقي: دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، دار المعرفة الجامعية، 2008، ص 949.

(2) صلاح العقاد: المصدر السابق، ص135.

(3) شوقي الجمل: المرجع السابق، ص 441

(4) لوتسكي: المرجع السابق، ص 315

✓كما أن أهدافه كانت اقتصادية تقوم على المساواة بين الفرنسيين والتونسيين من أجل دخول الوظائف وحق التونسيين في عضوية مجلس منتخب يعبر عن أرائهم.[1]

وخشية من تزايد نفوذ الحزب ورجاله، خاصة بعد إضراب عمال الترام التونسية والمطالبة بمساواتهم بنظائرهم الفرنسيين، قامت شركة الترام الفرنسية للرضوخ إلى مطالب العمال.[2]

قام هذا الحزب بمناصرة العديد من القضايا، سواء على المستوي الداخلي أو الخارجي، منها أحداث "الجلاز" سنة 1911م[3]، وحادثة الترامواي عام 1912م، كما قام هذا الحزب بتقديم الدعم إلي طرابلس الغرب، أثناء الغزو الإيطالي لها، هذا ما سنقوم بتقديمه في فقراتنا الموالية كانت كل هذه التضحيات تسبب في ركود هذا الحزب، لأن معظم قادته تعرضوا للنفي[4]، ففي عام 1912م، نفي الثعالبي إثر حادث الاعتداء الإيطالي على طرابلس ومد يد العون لهم، لكنه في عام 1912م عاد إلى تونس، واستأنف نشاطه فيها، أما علي باش حامبه فنقل نشاطه إلى المهجر.[5]

كما أن حزب "تونس الفتاة"، واعتمادا على مساندة الألمان وحزب "تركيا الفتاة"، أعدو انتفاضة ضد فرنسا في شمال إفريقيا في السنوات الأولي من الحرب العالمية الأولى ومع ذلك فلقد أدت الآمال المعقودة على المساندة الأجنبية، إلى الاستخفاف بقوى وإمكانيات الحركة الجماهيرية في داخل البلاد وبالتالي إلى الانعزال عن الجماهير.[6]

---

(1) علي سلطان: تاريخ العرب الحديث 1516م،1918، منشورات طرابلس العلمية، ص556.

(2) شوقي الجمل: مرجع سابق، مرجع، ص411.

(3) علي سلطان: مرجع سابق، ص315.

(4) محمد الدرعي: التاريخ المعاصر، التطورات السياسية في الوطن العربي– دار مدني للنشر والتوزيع، ط2، ص 87.

(5) لوتسكي : المرجع السابق، ص316.

(6) نفسه: ص 316 .

ومع البدايات الأولى للحرب العالمية الأولى، بدأ حزب "تونس الفتاة" يزول شيئا فشيئا حيث عرف ركود وجمود خلال هذه الفترة، وذلك لعدة أسباب نذكر منها على سبيل المثال:

- أن قادة هذا الحزب ، لم يستطيعوا نيل اتجاها على الصعيد الشعبي، نظرا لأنهم بنوا تفكير يصعب على الشعب التونسي تقبله وإدراكه .
- كذلك معظم أعضاء هذا الحزب، كانوا من طبقة ارستقراطية تركية الأصل.
- كما لعبت الثقافة دور كبير في زوال هذا الحزب، بسبب الفوارق الثقافية التي كانت بين أعضائه من جهة، وبين أعضائه والشعب من جهة أخرى، باعتناقهم كل مبادئ الحضارة العربية، [1]و لعل أهم سبب هو تعرض قادة الحزب إلى النفي، والاضطهاد من طرف السلطات الفرنسية، ومن بينهم "علي باش حامبه"و"الثعالبي" اللذان نفيا خارج البلاد[2]، كل هذه الأسباب كان لها تأثير على هذا الحزب[3]، وهنا حل حزب "تونس الفتاة" وأغلقت صحفه وأبعد قادته خارج البلاد.[4]

الحزب الحر الدستوري التونسي: (1920).

في سنة1919م، وأثناء انعقاد مؤتمر "الصلح"[5]"، ،اتصل الثعالبي بهذا المؤتمر وقدم مذكرة تتعلق باستقلال تونس، كما قام بنشر كتابه الشهير "تونس الشهيدة"[6] فضح فيه

---

(1) زاهية قدوره: المرجع السابق، ص475.

(2) مفيدة الزيدي: المرجع السابق، ص 229.

(3) زاهية قدور: المرجع سابق، ص 475

(4) علال الفاسي: المصدر السابق، ص 52.

(5) مؤتمر الصلح: بدأ جلساته في 18 كانون الثاني 1919، في قاعة المرايا بقصر فرساي قرب باريس، اعتراف بالدور الذي قامت به فرنسا في الحرب العالمية الأولى، وحضره رئيس الو–م –أ وأحد عشر رئيس وزراء من أبرزها جورج كليمنصو، رئيس وزراء فرنسا، كما حضر 12 وزير للخارجية، ولم يدع مندوب روسيا السوفيتية لحضوره، للمزيد من التفاصيل أنضر: محمد يوسف إبراهيم، ونستون تشرشل، ودوره في السياسة البريطانية حتى عام 1945م، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2005م،ص 96.

(6)تونس الشهيدة: كتاب ألفه الثعالبي، سنة 1919 في باريس، يعتبر حصيلة نضال الحركة الوطنية، وتعبير عنها،ترجمة أحمد الصافي إلى اللغة الفرنسية، لكي يكون وثيقة نضال في أوروبا أرسلت نسخة منه إلي برلمان فرنسا، أنظر: زهير النوادي، الوطنية وهاجس التاريخ في فكر الثعالبي ، دار سراس، تونس 1995، ص 37.

دسائس الاستعمار وجرائمه في حق الشعب، إلا أن المؤتمر لم يلتفت لمطالب الثعالبي، ومع ذلك استمر في المطالبة بإقامة حكومة من المواطنين التونسيين، وإنشاء مجلس تشريعي يمثل أهالي تونس، ووضع دستور مناسب للبلاد[1]، وإثر هذا قامت السلطات الفرنسية باعتقال الثعالبي في باريس، وبعد نبأ الاعتقال، قامت الجماهير التونسية بالمظاهرات والإضرابات في البلاد، فأطلقت السلطات صراحه، وهنا التف حوله الشعب[2]، وعلى أساس هذا، قرر الثعالبي تأسيس حزب يقوم على أساس المطالبة بنظام دستوري، وأطلق عليه اسم "حزب الدستور"، حيث اعتبر الثعالبي أهداف هذا الحزب يمكن أن تكون مرحلة أولى نحو الاستقلال، وترأس بذلك الحزب[3]، لكن الهيكلة الحقيقية للحزب لم يبدأ العمل بها إلا من بداية سنة 1921م، حيث أن الحزب انقسم إلي ثلاثة اتجاهات هامة وهي:

- **الاتجاه الراديكالي:** والذي يطالب بنيابة حقيقية للبرلمان، وحكومة مسئولة أمامه وهو اتجاه الشيخ الثعالبي، والذي تضمن كتاب "تونس الشهيدة".
- **اتجاه ثان وسط:** يمثله أحمد الصافي، وصالح فرحات، ويطالب بإصلاحات ضمن الأطر القانونية للحماية.
- **الاتجاه الثالث:** هذا الاتجاه سيجمع فيما بعد في صلب الحزب الإصلاحي، فإنه يطالب بإنجاز المطالب على مراحل، وعدم القبول بالاستقلال ولا بالنيابة البرلمانية الحقيقية دفعة واحدة .[4]

---

(1) عبد الوهاب الكيالي: المرجع السابق، ص 820.

(2) مجموعة من الباحثين: المغيبون في تاريخ تونس ، المجمع التونسي للعلوم والآداب بيت الحكمة ،تونس، ط 1 2000م، ص 123

(3) عبد الوهاب الكيالي : مرجع سابق، ص 820.

(4) ناهد إبراهيم دسوقي: مرجع سابق، ص 251.

هيكل الحزب:

بدأ الحزب الدستوري يعمل كهيكل منظم ومشرف على سياسة تقرر ضمن هياكله، حيث أسس اللجنة التنفيذية في شهر ماي 1921م، أي منذ خروج الثعالبي من السجن، وواصل إرساء تنظيمه بكافة الجهات بداية من 1921م.

تشكل الهيكل التنظيمي للحزب عل النحو الهرمي الأتي:

لجنة تنفيذية مكونة من خمسة عشر (15) عضوا، نصف أعضائها من تونس العاصمة، والنصف الأخر من باقي مدن البلاد، ومهامها إقرار سياسة الحزب وتسيير عمله، وهي تشرف [1] على الدعاية، وجمع المال، وتنسيق مختلف اللجان، ولقد انشقت عن اللجة التنفيذية عديد من اللجان منها، اللجنة السياسية برئاسة أحمد الصافي، واللجة المالية برئاسة "حمودة المنستيري"[2].

كما أن الحزب "الدستوري" قام على برنامج، احتوى على مجموعة من المطالب تتلخص فيما يلي:

مطالب الحزب:

الاستقلال الذاتي: وذلك من خلال إلغاء نظام الحماية، وتحقيق الاستقلال التام للبلاد إلا أن هذا كان صعب المنال في العشرينيات نظرا للظروف السائدة في تونس آنذاك.

الإصلاحات في نطاق الحماية: وتتمثل في التسع نقاط التالية وهي[3]:

- ✓ضرورة إنشاء مجلس تشريعي مع الموافقة على إشراك العناصر الأوربية فيه .
- ✓إنشاء حكومة مسئولة أمام المجلس التشريعي.

---

[1] مجموعة من الباحثين: المرجع سابق، ص 123.

[2] نفسه، ص123 .

[3] علي المحجوبي: الحركة التونسية بين....، المصدر السابق، ص 61.

- ✓إنشاء جيش وطني.
- ✓استعادة الأراضي التي حصل عليها المستوطنون في البلاد.
- ✓فتح الباب أمام التونسيين في الوظائف الحكومية[1].
- ✓جعل التعليم إجباري.
- ✓منح التونسيين حرية عقد الاجتماعات وتشكيل الأحزاب وضمان الحرية[2].
- ✓المساواة في الأجور والالتزامات بين الفرنسيين والتونسيين.
- ✓حرية الصحافة[3].

وقد قام الحزب علي شروط فرضها على الراغبين في الانضمام إليه وهي:

شروط الانضمام إلى الحزب:

- لكل منخرط أن يكون تونسيا، مسلما أو يهوديا، وأن يلتزم بمبادئ الحزب.
- أن تكون تونس مركزا له.
- أن تسهر على إدارته لجنة تنفيذية، تتركب من كاتب عام مشفوع بمساعدين ومن أمين عام ومساعد له.
- أن يكون على رأس كل شعبة دستورية، هيئة تشمل على كاتب وكاتب مساعد وأمين عام ومساعد له.
- أن يؤدي كل تونسي منخرط في الحزب القسم على الكتاب المقدس بالالتزام بمبادئ ونظام هذه المنظمة[4].

---

[1] مفيد الزيدى: المرجع السابق، ص 332.

[2] إسماعيل أحمد ياغي : المرجع السابق، ص 361.

[3] شوقي الجمل: المرجع السابق،ص414.

[4] علي المحجوبي: الحركة التونسية ...، المصدر سابق، ص 50-69

وبعد الإعلان عن مطالب الحزب، سافر الثعالبي إلى باريس 15 مارس 1920م، لمطالبة فرنسا بإقامة دستور في تونس[1]، وهنا أخذ تنظيم الحزب، وتمكن من الحصول على تأييد لبرنامجه، ولكن السلطات الفرنسية صدته بتوجيه ضربة لباي تونس، على انّ تونس ستبقي مرتبطة بفرنسا[2]، فهنا قامت السلطات الفرنسية باعتقال الثعالبي لبضعة أشهر في باريس، لكنها اضطرت للإفراج عنه والسماح له بالعودة إلى تونس، حتى تقضي على الإضرابات التي بدأت تنتشر إثر انتشار خبر اعتقاله في فرنسا، كما أن الحزب حاول التقرب من باي تونس لمساندة الحزب، لكن فرنسا حالت دون ذلك، وسعت جاهدة للتفرقة بينهم[3].

ظروف ظهور الحزب:

/ بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، انطلقت حركات التحرير الوطني للشعب التونسي، مستمدة من

بيانات الحلفاء، حول حق الشعوب في تقرير المصير[4]، ومن بينها مبادئ ولسون أربعة عشر[5].

/ ظهور الطبقة العاملة التونسية، على المسرح السياسي كقوة نشطة ومعادية للاستعمار، في هذه المدة، تأسس الفرع التونسي للحزب الشيوعي الفرنسي، وكان يتألف من عناصر الطبقة الراقية، والمثقفين، إلا أن الانقسام داخل الحركة العمالية، قد فشل في جذب أغلبية العمال إلى صفوفه[6]

---

[1] شوقي الجمل: المرجع السابق، ص 232.

[2] نفسه: ص 413

[3] غيلان سمير طه التركيني:"الحركة الوطنية"، مجلة أدب الفراهيدي، العدد13، كانون الأول– 2012، ص 189.

[4] شوقي الجمل: مرجع سابق، ص 359.

[5] غيلان سمير طه التركيني: مقال سابق، ص 189 .

[6] شوقي الجمل: المرجع السابق، ص 359.

/ كذلك محاولة إحياء حزب "تونس الفتاة" من قبل الثعالبي.

/ ولعل أهم سبب أدى إلى ظهور الحزب هو عدم قبول فرنسا لمطالب الثعالبي خلال مؤتمر الصلح[1].

نشاط الحزب:

في الداخل:

أرسل الحزب في 18 جوان 1920، وفدا يضم 40 عضوا إلى الباي، يحمله على المطالبة بدستور، أو على الأقل بتأييد هذا المطلب، وهنا استجاب الباي إلى رغبة الوفد الوطني، وذلك تحت تأثير ابنه المنصف باي، المعروف بتعاطفه مع الحزب مما ساعد على دعم الحركة.

في الخارج: وكان هذا النشاط عبارة عن سفر ثلاثة وفود إلى باريس:

الوفد الأول: تكون الوفد الأول من ثلاثة محامين[2]، وملاكين[3]، وقد نشر هذا الوفد عند وصلوه إلى باريس مذكرة، حيث ندد فيها بالاستبداد الناجم عن نظام الحماية، مذكرا في نفس الوقت بتضحيات الشعب التونسي خلال الحرب لفائدة فرنسا، مطالبا لأجل ذلك بالضمانات الدستورية، إلا أن الوفد لم يحظ بمقابلة وزير الخارجية التي تعود الشؤون التونسية إلي وزارته[4].

الوفد الثاني: تكون هذا الحزب من ثلاثة عناصر معتدلة، لا ينتمون كلهم للحزب، أدلى الوفد قبل مغادرته لفرنسا، بتصريح، أعلن فيه ولاء تونس لفرنسا، وحتى يزيل نوايا الحزب،اقر الطاهر بن عمار الحتمية التاريخية للحماية الفرنسية على تونس، هذا الحزب

---

(1) علي المحجوبي: الحركة الوطنية بين الحربين، المصدر السابق، ص 63.

(2) هم أحمد الصافي، صلاح بلعجوزة، بشير عكاشة.

(3) هم بشير البكرمي، مصطفى الباهي .

(4) علي المحجوبي: الحركة الوطنية بين الحربين، المصدر السابق، ص 64.

قوبل بشيء من الاعتبار من طرف السلطات الفرنسية، إذ استقبل في شهر جوان 1921م من طرف رئيس الحكومة، وهنا أعلم الوفد بتعيين مقيم جديد اسمه "لوسيان سان"[1] وعزم هذا الأخير على إجراء الإصلاحات، إلا أنه لم يقبل بكل المطالب المعلنة، حيث رفض النقطتين الأوليتين من برنامج الحزب الدستوري، المتعلقتين بسن مجلس تفاوضي وحكومة مسئولة أمامه.[2]

الوفد الدستوري الثالث: سافر هذا الوفد سنة 1924م، يضم القادة الرئيسين من ضمنهم، الأمين العام والأمين العام المساعد، ومعه رسالة تحمل توقيع ألاف التونسيين لمساعدة هذا البرنامج لدى أعضاء الحكومة والبرلمان الفرنسي، وقد وقع التأكيد على الصيغة المعتدلة لمطالب الدستور، في مذكرة موجهة إلى الحكومة والبرلمان، كما اجتهد الوفد في محو الصورة التي ألصقها الاستعماريون بالحزب الدستوري بأنه حليف الشيوعيين، كما ذكرت العريضة بأن المطالب الواردة فيها بقيت نفسها منذ سنة 1920م، لكن مساعي هذا الحزب فشلت، لأن السلطات الاستعمارية لدى الحكومة الفرنسية حالت دون نجاحه، لأنها ألحت على الحكومة الفرنسية على قبول وفد الدستور، كما أن الباي كان يشاطر هذا الموقف، وقد طلب من المقيم العام فض هذه المقابلة[3].

وفي سنة 1923م قام الثعالبي بنشر المسألة التونسية في الشرق العربي، في مصر وفلسطين والحجاز واليمن، والكويت والعراق، بين علمائهما وآدابها وكانت دعوته أن غلب

---

[1] لوسيان سان: (1867/1938) عين مقيما عاما بتونس من (1921.1929) رفع حالة الحصار عن تونس قام بعدة إصلاحات 1922 شجع الانقسامات داخل الحزب الدستوري الجديد أنظر دار الكتب الوطنية للتوثيق و الاعلام، المطبعة الرسمية للجمهورية الفرنسية بتونس 1986 ص 200.

[2] يوسف مناصريه: المرجع السابق، ص322.

[3] نفسه: ص322.

عليها الطابع الإصلاحي والإسلامي العام، وكانت الصحف العربية تنشر أخباره وتعرف بأعماله[1].

في عام 1923م، توفي الباي، محمد الناصر[2]، وهنا فقدت الحركة الوطنية أكبر مساند لها، وتم نفي الثعالبي إلى الخارج، وبعد نفيه نشط بعض الشباب الذين عادوا من فرنسا، وواصلوا نشاطهم[3] حيث قاموا بإصدار عدد من الصحف أهمها: "الصوت التونسي"، كان يديرها "الشاذلي خير الدين"، وذلك في سنة 1928م[4]، وفي سنة 1929م تحولت هذه الجريدة إلى جريدة " العمل التونسي"، التي كانت تصدر باللغة العربية.[5]

انشقاق الحزب الدستوري وظهور حزب الإصلاح:

غيرت فرنسا المقيم العام فعينت " لوسيان سان" مقيما عاما، حيث حاول هذا الأخير تهدئة الأوضاع، فقام ببعض الإصلاحات، فألغى الأحكام العرفية التي كانت مفروضة في البلاد، ووعد بتحسين أجور الموظفين التونسيين، وأطلق حرية الصحافة، كما أن فرنسا حاولت محو الشخصية التونسية، سهلت الحصول على الجنسية الفرنسية، لكن الحزب الدستوري تصدي لهذا، واعتبر ذلك خروج عن الدين، وهنا استطاعت أن تحدث الفرقة داخل الحزب، لأن البعض وافق على الإصلاحات، بينما رفضها البعض الأخر[6]، كما أن الإدارة

---

(1) يوسف مناصريه: المرجع السابق: ص 322.

(2) (1857- 1922)، هو ابن محمد الذي أصدر عهد الأمان، عبد الناصر باي علي تونس، في الفترة الممتدة (1906-1922)، أنشأت في عهد الحالة المدنية بتونس 1908م، عرف بتعاطفه مع الحركة توفي سنة 1922م، أنظر نور الدين الدقي، ص 186

(3) عبد الوهاب ألكيالي :مرجع سابق، ص 820.

(4) غيلان سمير طه التركيني: المرجع السابق، ص 191،

(5) عبد الوهاب الكيالي: مرجع سابق، ص 820.

(6) شوقي الحمل: المرجع السابق، ص 414.

الفرنسية حاولت إدخال بعض التعديلات على الأنظمة التونسية، لإرضاء الدستوريين[1] مثل: إصدار مرسوم نص على إنشاء أربعة أنواع من المجالس في تونس وهي: المجلس الكبير، ولجنتي المالية والأشغال والمجالس الإقليمية، ومجلس القيادة، حيث كان هدف فرنسا من ذلك هو انقسام الحزب، وذلك من خلال أن يتطلع التونسيون على هذه المحتويات، ثم يلتفون حولها، وأدت بالفعل إلى انقسام الحزب بين مؤيد ورافض[2]، فهنا ظهر "حزب الإصلاح"[3] أي الفئة التي قبلت بالتعليمات، وهذا ما أدى إلى إصابة الحزب الدستوري بركود فترة قرابة تسعة (9) سنوات من 1922 إلي 1931[4].

قاد حزب الإصلاح "حسن قلاني"،[5] الذي كان ضمن الجماعة المنشقة، ثم انضم إليه كل من كان لا ينسجم مع أفكار الدستوريين، ولم يكن يؤمن بما جاء في كتاب تونس الشهيدة، كان يرغم الفرنسيين على التجنيس بالجنسية التونسية قبل الإنظمام إلى المجالس المحلية[6]، كان يهدف هذا الحزب إلى فتح أبواب العمل للتونسيين وتحقيق السلام، وشرعية امتلاك تونس في يوم ما، مؤسسات بلد حر مستقل يتمتع ببرلمان تشريعي، يتكون من

---

[1] ناهد ابراهيم دسوقي: المرجع السابق، ص 251.

[2] مفيد الزيدي: المرجع السابق، ص 233.

[3] حزب الاصلاح: تأسس سنة 1921 بزعامة حس القلاتي، المنسق عن الحزب الدستوري الحر، أسس جريدة "البرلمان"، اعتمد العمل الوطني قد انحرف تحت تأثير التطرف الذي برفعه الثعالبي، أنظر :زهير النوادي،الوطنية وهاجس التاريخ في فكر الثعالبي، دار سراس ،تونس1995م ،ص 10

[4] ناهد إبراهيم دسوقي: مرجع سابق، ص 25

[5] حسن قلاتي: من مواليد قصر البخاري الجزائر، هاجرت عائلته إلي تونس بعد احتلالها، في مطلع القرن 20، ساهم علي باش حامية في تأسيس "تونس الفتاة"، وجريدة تونس، أصدر جريدة البرهان، وأنشئ الحزب الإسلامي، أنظر: محمد محفوظ، تراجع المؤلفين التونسيين، دار الغرب الإسلامي، 1958، ط 4و ص73.

[6] يوسف مناصريه : الحزب الدستوري الحر....، المرجع السابق ، ص 334.

تونسيين وفرنسيين منتخبين، وتحقيق حكم ذاتي فرنسي يجعل تونس أغنى الدول المرتبطة بالجمهورية الفرنسية، وهذه الجماعة أكدت أن برنامج الدستور غير واقعي، لا يتناسب مع الظروف الحالية لتونس.[1]

وفي سنة 1922 م، نجحت فرنسا في إحداث شق داخل الحركة بتدعيمها لحزب الإصلاح، ومحاربة الحزب الدستوري، هذا الإجراء أدت إلى ظهور طبقة مثقفة بالثقافة الفرنسية الغربية فأنشئوا "جريدة العمل"[2]،و لما انظم للحزب أعضاء هيئة "جريدة العمل"[3] المتشبع بالثقافة الغربية جعل أسس الإصلاح تصل إلى الحزب، والتي تتمثل في: فصل السلطات الثلاثة(التشريعية، التنفيذية و القضائية) وهنا تكون فرنسا قد نجحت في تشتيت وحدة العناصر الدستورية[4].

لقد أسس الحزب التونسي عددا من النوادي وفروعا جديدة للحزب، وعندما شعرت فرنسا بتنامي الحزب، بعد إعلانه على فشل التفاهم مع الفرنسيين وعزمه على إتباع سياسة جديدة، من شأنها تحرير تونس، أصدر المقيم العام قراره في 31 مارس 1933 بحل الحزب، وإغلاق نواديه وصحافته، وهنا دب الخلاف بين أعضاء الحزب في أ فريل1933م[5]، فقدم بورقيبة استقالته من الحزب الحر الدستوري، وهنا عقد مؤتمر وأنتخب

---

(1) يوسف مناصريه: المرجع السابق، ص 334

(2) جريدة العمل: كانت مستقلة عن جريدة الصوت التونسي ومن بين كتابها بورقيبة عالجت هذه الجريدة قضايا اجتماعية مهمة ،ودعت لتشجيع الصناعة الوطنية ولتحرير المرأة ،انظر مفيد الزيدي،المرجع السابق ،ص234.

(3) أعضاء هيئة العمل: هم الأعضاء الذين اسسو جريدة العمل تتكون من الأخوين الحبيب بورقيبة ومحمد بورقيبة إضافة إلى محمود الماطري والبحري قيقة وعلي بوحاجب ،انظر :الطهر عبد اللّه ،المرجع السابق،ص66.

(4) مفيد الزيدي: مرجع سابق ،ص234.

(5) يمير طه ياسين: تاريخ العرب الحديث والمعاصر، دار الفكر للنشر، ط1، 2000م،ص 200.

وأنتخب فيه أسرة جماعة العمل في اللجة التنفيذية للحزب الدستوري، وهم "محمود الماطري"، "الطاهر صفر"، "محمد بورقيبة" " الحبيب بورقيبة"، وهنا نشب الخلاف بين جماعة العمل و قيادات الحزب لعدة أسباب أهمها الصراع على قيادة الحزب، وهنا تكتلت جريدة العمل، مع بعضها البعض بقيادة الماطري والطاهر صفر[1] وفي سنة 1934م زاد تطور الخلاف داخل الحزب، فالقدامى كانوا يرون، الثعالبي رئيسا لهم، أما الشباب جماعة العمل، شكلوا ديوانا سياسيا لإدارة الحزب، حيث عرف باسم الحزب الدستوري الجديد، وانتخب بورقيبة أمينا له الماطري رئيسا له[2].

الحزب الحر الدستوري الجديد: (1934)

نتيجة لاشتداد الخلاف بين جناحي الحزب[3]، فالبعض منهم أرادوا التريث، والبعض الآخر اختاروا الاعتماد على الشعب لمقاومة الاستعمار، أدى هذا الاختلاف في القيادة، إلى انشقاق الحزب الدستوري واستقالة بورقيبة[4]،وهنا دعا الجناح المعارض إلى عقد مؤتمر طارئ في قصر الهلال[5]، في مارس 1934م، حيث قاطع هذا المؤتمر أصحاب الجناح القديم في الحزب، والذي يتزعمه الثعالبي، وفي هذا المؤتمر أعيد تغيير الحزب، وانتخبت قيادة جديدة، اتخذت طريقا جديدا في توزيع الحركة التحريرية، وذلك باستخدام كافة أساليب النضال السياسي، والجماهيري، وأعيدت تسمية الحزب إلى "الحزب الدستوري الجديد"، وكان من أبرز قادته محمود الماطري[6] ، الذي تولي رئاسة الحزب، و"الحبيب بورقيبة" أمينا عاما

---

(1) عبد الوهاب الكيالي :مرجع السابق، ص820.

(2) يمير طه ياسين: مرجع سابق، ص 200.

(3) معمر العايب : مؤتمر طنجة ألمغاربي ،دراسة تحليلية تقييميه، دار المكتبة ،الجزائر،2010،ص22.

(4) مفيد الزيدي: المرجع السابق،ص 235.

(5)قصر الهلال: قرية تونسية على الساحل عقد بها المؤتمر التاريخي على الساعة التاسعة صباحا من يوم الجمعة ،انظر علي المحجوبي المصدر السابق ،ص568.

(6)محمود الماطري: 1897-1972 درس في الصادقية ثم فرنسا تحصل على الدكتوراه في الطب حرر جريدة الصوت التونسي وجريدة العمل وانتخب رئيسا للحزب الجديد منذ تأسيسه حتى سنة 1938،انظر : مفيد الزيدي ،مرجع سابق ، ص236.

ومنذ شهر أفريل 1934م، أصبح في تونس حزبان هما الجناح الموالي للتقاليد، أي الحزب القديم، والجناح الموالي لتغيير النضال السياسي، أي الحزب الجديد، هذا الأخير هو الذي قاد النضال والحركة الوطنية والتونسية إلى الاستقلال[1] .

ولقد أصدر المؤتمر قرارا بما يلي:

- ✓ عدم صلاحية اللجنة التنفيذية الحالية للحزب في إدارة شؤون الحزب.
- ✓ فصل أعضاء اللجنة التنفيذية للحزب لعدم كفاءتهم في إدارة شؤون الحزب.
- ✓ إعادة تنظيم الحزب على أسس جديدة.

وقد انتخب المؤتمر هيئة جديدة سميت "بالديوان العام"[2]، وقد قام بورقيبة بتوحيد أركان حزبه الناشئ الجديد "الدستوري الجديد " حيث قام بجولات لزيارة مدن وقرى البلاد، وعرض برنامج حزبه الشعبي، وقد اعتمد علي نقابات العمال في تونس ليكسب صيد شعبي في الإقليم، وعمل علي تجنيد العمال التونسيين الذين انظموا إلي الحزب الشيوعي الفرنسي[3].

في سنة 1934م، أصدر الحزب جريدة جديدة هي "جريدة العمل"، وهنا أدركت السلطات الفرنسية بخطورة هذا الحزب، والجولات الاجتماعية الشعبية التي يقوم بها، لهذا طلب المقيم العام الفرنسي من الماطري، بعدم الاجتماع بالمواطنين وتحريضهم ضد فرنسا، وفي 3 سبتمبر 1934م، لجأت فرنسا إلى اعتقال عدد من زعماء هذا الحزب منهم، الماطري وبورقيبة، ونفيهم لمناطق بعيدة في الجنوب، ما أدى إلي القيام بمظاهرات في كل أنحاء البلاد[4]، لكن مجيء الجبهة الشعبية في فرنسا عام 1936م، أعاد الحزب الجديد للعمل من جديد، ووافق الحزب على إصلاحات الحكومة الفرنسية في تونس[5]، وهنا

---

(1) غنية شليغم : مقال سابق ،ص 452.

(2) شوقي الجمل : المرجع السابق، ص416.

(3) مفيد الزيدي: المرجع سابق ،ص237.

(4) ناهد ابراهيم دسوقي: المرجع السابق، ص 416

(5) مفيد الزيدي: مرجع السابق، ص 237

ضاعف بورقيبة نشاطه، وضم عناصر جديدة له، وأعاد إصدار جريدة العمل بالعربية، كما أصدر صحيفة أخرى بالفرنسية، صحيفة "لاكسيون التونسية"، كما عمد هذا الحزب على توسيع نشاطه، وتكوين الخلايا والترويج لحزبية في كافة أنحاء البلاد[1].

و في سنة 1936م، عقد مؤتمر سياسي من طرف الحكومة الشعبية الفرنسية في فرنسا، وهنا أعلن الحزب الدستوري الجديد عن ثقته في الحكومة الفرنسية الجديدة، ووحد مطالب الشعب التونسي بما يلي:

- ✓ إعادة تنظيم الإدارة وفتح المجال أمام التونسيين لتولي المناصب العليا في الإدارة[2].
- ✓ إلغاء العلاوة الاستثنائية التي كانت تمنح للموظفين الفرنسيين، وما ترتب عليها من تمييز .
- ✓ وفق عملية الاستيلاء على أراضي الأحباس، ووقف عملية الاستيلاء على أراضي القبائل.
- ✓ وقف الضرائب على التونسيين وحماية الثروة الزراعية والحيوانية.
- ✓ جعل التعليم مجاني واعتبار اللغة العربية لغة رسمية.
- ✓ زيادة عدد القضاة التونسيين لسرعة الفصل في القضايا.
- ✓ إلغاء القوانين الاستثنائية، وتحديد هوية الجنسية التونسية وتشكيل حكومة وطنية.
- ✓ مقاومة الفساد الاجتماعي الذي ساد المجتمع التونسي[3].

---

[1] ناهد إبراهيم دسوقي: مرجع سابق ،ص416.

[2] نفسه: ص417.

[3] شوقي الجمل: المرجع السابق، ص 41 .

نشاط الحزب:

الداخلي:

في سنة 1937م، عقد الحزب عدة مؤتمرات، بعدما ضاعف جهوده، حيث هاجم فيها موقف المستوطنين من الحركة الوطنية المطالبة بإشراك أهل البلاد، أصحاب الحقوق الأصلية فيها في الحكم والسيادة منها عقد الحزب المؤتمر الثاني في العاصمة تونس،حيث رفض سياسة المهادنة والتنازلات وكانت قرارات هذا المؤتمر ب :

- ✓مقاطعة البضائع الفرنسية.
- ✓استقلال البلاد رسميا وعلنيا.[1]
- ✓إعلان العصيان المدني،
- ✓مجابهة الاستعمار بالعنف.[2]

وقد قاد هذا الاتجاه "صالح بن يوسف"[3] و"علي البلهوان"، إلا أن الاتجاه الذي المعتدل للحزب الذي تزعمه "محمود الماطري"، عارض هذا الاتجاه لعدم تهيئة الشعب لمعركة الاستقلال، كما أنه نشب خلاف بين الماطري وبورقيبة، لأن الماطري خالف تيار العنف، وهنا استقال الماطري من الحزب، كما ذكرنا سابقا، تاركا المجال لبورقيبة ليتزعمه[4]، وهنا عبر بورقيبة بوضوح عن توجهه وإستراتيجيته وقال: إن الاستقلال لن يتحقق إلا بثلاثة طرق

---

[1] مفيد الزيدي: المرجع السابق، ص237

[2] عبد الوهاب الكيالي: المرجع السابق، ص 822

[3]صالح بن يوسف: ولد في 11 أكتوبر 1907 بمغراوة شرق مدينة حرية، والده قاسم بن يوسف، تعلم في جامع حاضر باش، تعلم مبادئ الشريعة، تحصل علي شهادة الزيتونة سنة 1922م، تحصل علي شهادة البكلوريا سنة 1929، نال الإجازة في الحقوق وشهادة معهد العلوم السياسية، أنظر: نجاة عبو،، التحرر الوطني ووحدة المغرب العربي لدى أحمد بن بلة وصالح بن يوسف، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تاريخ المغاربي الحديث والمعاصر، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، 2013،-2014، ص 53.

[4] عبد الوهاب الكيالي: المرجع السابق، ص 822.

وتتمثل الأولى في ثورة شعبية عنيفة، والثانية هزيمة فرنسا في حربها، والثالثة تنطوي على حل سلمي يتم على مراحل[1].

وفي سنة 1938م، نظم الحزب مظاهرات طالبت ببرلمان تونسي وحكومة وطنية[2] كما أنها قامت باحتجاجات بسبب الاعتقالات التي تقوم بها السلطات الفرنسية على قادة الأحزاب الوطنية، وإثر هذه الحالة قررت السلطة الفرنسية القضاء نهائيا على قادة الحزب الجديد، وفي 9 أفريل من نفس السنة، وإثر اعتقال على البلهوان، تجمهر الناس أمام المحكمة فجاءت القوات الفرنسية وأطلقت نيرانها على الجماهير، فقتلت زهاء الخمسمائة وهنا تعرض الحزب للقمع من طرف السلطات الفرنسية ومحاكمة بورقيبة واعتقاله [3]، كما قامت بتعطيل الصحف وإنهاء الحركة النقابية وزجت بقادتها في السجون[4].

الخارجي:

في سنة 1936، سافر بعض قادة الحزب الدستوري الجديد ،وعلى رأسهم بورقيبة إلى باريس، من أجل شرح مطالب التونسيين، وهنا استغل بورقيبة صداقته مع بعض الشخصيات السياسية والصحفية، مثل "شارل أندري جليان"[5]، وجذبهم إلى جانب القضية التونسية ليضغطوا على فرنسا من أجل القيام بإصلاحات[6]، لكنهم فشلوا في ذلك، وهنا اشتدت المقاومة التونسية في العامين المتتاليين، فأضرب العمال والطلاب، وسرعان ما بدأت سياسة

---

(1) طهر بلخوجة: المصدر السابق، ص 4.

(2) مفيد الزيدي: المرجع السابق، ص 237.

(3) محمد الدرعي: المرجع السابق، ص237.

(4) يمير طه اسماعيل: المرجع السابق، ص201.

(5) شارل أندري جوليان: ولد في 2 سبتمبر 1891م بمدينة كان بفرنسا قدم إلي الجزائر في سنة 15، عمل ثلاثين سنة في التعليم الثانوي، وستة عشر سنة في التعليم العالي، بمدرسة فرنسا ، الإفطار ماء البحار، أسس كلية الآداب بمدينة الرباط، وعميدها من (1957-1961)، كاتب عام للجنة العليا للبحر الأبيض المتوسط (1936-1959)، مستشار للوحدة الفرنسية (1947-1958)،أنضر: أندري جوليان، إفريقيا الشمالية تسير، ترجمة المنجي سليم، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص1.

(6) شوقي الجمل: المرجع السابق، ص491.

تعسفية، فاعتقلت الأحرار و بطشت بهم، ومنعت الاجتماعات العامة، واتهمت بورقيبة وصالح بن يوسف بالتآمر على سلامة الدولة ونقلتهم إلى جنوب فرنسا[1]، كما صدر مرسوم بحل الحزب[2].

عند قيام الحرب العالمية الثانية عرفت الحركة الوطنية جمودا، لأن فرنسا قامت باعتقال كبار قادتها، والزج بهم في السجون، وهنا احتج التونسيون في عموم البلاد، على هذه السياسة، حيث واجهتهم السلطات الفرنسية بالعنف والقسوة وجردت الجنود التونسيون من أسلحتهم، وهذا الرد ألهب الثورة من جديد ضد الفرنسيين، وهنا اعتلى السلطة منصف باي في 19 فيفري 1942، حيث رفع مذكرة إلى حكومة فيشي، طلب فيها باحترام سيادة تونس وإلغاء اتفاقية المرسي[3].

(1) عبد المجيد سمور: المرجع السابق، ص126

(2) ناهد إبراهيم دسوقي : المرجع السابق، ص252.

(3) يمير طه إسماعيل: مرجع سابق، ص 201.

المبحث الثاني: القضايا السياسية .

1/1الداخلية:

أ-أحداث الجلاز.

لقد اندلعت معارك طاحنة بين التونسيون والإيطاليين، وكانت أخر معركة بين الطرفيين عرفت باسم معركة "الجلاز"[1] من 7 إلى 8 نوفمبر1911م، وتحركت السلطات الفرنسية عندما رأت زمام الأمور سيفلت من يدها، بعد المعارك التي نشبت عقب معركة "الجلاز"، وتعتبر هذه المعركة من أبرز تحديات الشعب ضد إدارة الحماية، التي حاولت طمس هويته العربية الإسلامية، وتعتبر في الآن نفسه حلقة من حلقات المقاومة الشعبية، إذ عبر فيها الشعب عن غضبه وعدم رضاه عن الحماية، التي ارتكبت في حقه عدة مظالم، تمثلت في الضرائب التي أثقلت كاهله بها، و احتلال المناصب الهامة، وكذلك التميز في الأجور، كل ذلك جعل الغضب يغلي في النفوس، ما جعله ينتظر الفرصة التي يعبر فيها عن غضبه و مقته للحماية[2].

ويقع النظر في الأسباب التي أدت إلى هذه الأحداث ،لاحتلال الإيطالي لليبيا والفرنسي لمدينة فأس، وخاصة الأوضاع المتردية للإيالة، فإنه يمكن الإشارة إلى أن بلدية الحاضرة[3]، اتخذت قرار لتسجيل هذه المقبرة كذريعة لاندلاع تظاهرات احتجاجية، ضمت الآلاف من الناس، فأطلقت القوات والشرطة الفرنسية عليهم نيرانها[4]، وفي هذه الحادثة قتل ثمانية

---

[1]الجلاز: هي مقبرة سميت بهذا الاسم نسبة إلى الشيخ محمد بن عمر الزلاج، أحد متصوفة تونس وهو مدفون بهذه المقبرة، توفي سنة 60 هجرة، وسبب حدوث هذه الواقعة هو صدور قرار عن بلدية العاصمة تونس بتسجيل مقبرة الجلاز بالسجل العقاري،انظر :عز الدين معزة، فرحات عباس، والحبيب بورقيبة ، دراسة تاريخية وفكرية مقارنة1899.2000 ،أطروحة لنيل درجة الدكتوراه العلوم في التاريخ جامعة منتوري قسنطينة ، 2009-2010

[2] حبيب حسن اللولب: أبحاث ودراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر، مرجع سابق، ص 239

[3]التليلي العجيلي: الطرق الصوفية والاستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية (1881-1939)، منشورات كلية الآداب المئوية بتونس، ط3، 1992م.

[4] لوتسكي: المرجع السابق، ص 317.

فرنسيين وإيطاليين، وعدد من التونسيين، وهنا أصدرت السلطات الفرنسية قرار بمحاكمة خمس وثلاثون تونسيا من بينهم سبعة بالإعدام[1]، وحادثة الجلاز حسب وجهة نظر توفيق المدني هي مؤامرة دبرها الاستعمار من أجل القضاء على الحركة الوطنية، واندماجها حتى لا تنتشر أكثر وترسخ في أذهان التونسيون[2]

نتائج هذه المعركة:

لقد تحولت هذه المعركة من تسجيل مقبرة إلى صراع دامي بين الأهالي والإيطاليين، وفي هذه الآونة تدخل أعوان الأمن بكثافة لتفريق الجماهير، حيث انطلقت المعركة التي دامت من الساعة الثامنة إلى ما بعد الزوال، ثم استمرت متقطعة، ومن بين نتائج هذه المعركة ما يلي:

/ بلغ عدد القتلى في صفوف الأجانب ثمانية من الفرنسيين والإيطاليين، وذكر أحد الشهود، أن عدد الشهداء من التونسيون بلغ أربعة عشر شهيدا، وأما عدد ألجرحي فقد بلغ المائة.

/ تقديم أكثر من ثماني مائة تونسي للمحاكم، اثنان وسبعين منهم، مثلوا أمام المحكمة الفرنسية الجنائية في قضية واحدة، ولكن بتهم مختلفة كالقتل و السرقة والإخلال بالأمن[3].

أما فيما يخص ردود الفعل الفرنسية من هذه الحادثة تتمثل في:

/ إصدار أوامر زجرية وقرارات تعسفية، صدرت بالرائد الرسمي بتاريخ 7 نوفمبر 1911م، و تنص على تعجيز الطبع والنشر والجولان للجرائد الأهلية، ماعدا جريد لزهرة بالإضافة إلى ذلك تم إصدار قرارات أخرى بتاريخ 8 نوفمبر 1911م تنص على ما يلي:

---

[1] علي المحجوبي: الحركة الوطنية بين الحربين، المصدر السابق، ص 34-35.

[2] عز الدين معزة : المرجع السابق، ص 29.

[3] حبيب حسن اللولب: المرجع السابق، ص 147.

- فرض الحصار العسكري على العاصمة وضواحيها، وتكليف القيادة العسكرية بمهمة المحافظة على الأمن.
- منع الاجتماعات، وفرض حضر الجولان، ابتداء من التاسعة ليلا.
- سحب جميع رخص المقاهي العربية، وتحجيز بيع وحمل السلاح.[1]
- كما أصدر قرار جديد مؤرخ في 13 نوفمبر 1911م، هذا الأخير أصدره الباي بثلاث لغات هي: العربية، والفرنسية، والإيطالية، وعلق على أسوار تونس ومما جاء فيه:
  - ✓ الحق في تفتيش المساكن المشتبه بهم مهما كانت جنسيتهم.
  - ✓ إبعاد ذوي السوابق العدلية، وكل ليس له مسكن في تونس.
  - ✓ منع المنشورات والاجتماعات التي من شأنها أن تثير الشغب.
  - ✓ الأمر بتسليم الأسلحة والذخيرة،
- وكذلك فرض حصار على تونس، بمقتضى قرار 2 أوت 1914م، بقي إلى نهاية مارس 1921م، حيث أغلقت النوادي ومنعت الاجتماعات وتوقف كل نشاط[2].
- كذالك إصدار الأحكام العرفية، التي ضلت سارية لمدة عشر سنوات.
- إلقاء القبض على أعداد كثيرة من التونسيين، ونفي زعماء الحركة الوطنية واعتقالهم من بينهم، الشيخ المختار كاهية، ومحمد نعمان، و نفي حامبه إلى تركيا، والثعالبي إلى الجزائر ثم مصر[3].

- وبنقي زعماء الحركة الوطنية، تكون حركة الشباب التونسي، قد تلقت ضربة قاسية، أدخلتها في حالة جمود طوال مدة الحرب العالمية الأولى[4]، لكن هذا لم يستمر طويلا، فسرعان ما اندلعت ثورة مسلحة سنة 1915، واستمرت إلى 1919، كما أن الثعالبي، أعاد

---

(1) حبيب حسن اللولب : مرجع سابق، ص147.

(2) عز الدين معزة : المرجع السابق، ص 31.

(3) يحي أبو زكريا: المرجع السابق، ص 20.

(4) عز الدين معزة : مرجع سابق، ص 31.

إحياء هذا الحزب وذلك أثناء اتصاله بمؤتمر الصلح لميلاد حزب عرف باسم الحزب الدستوري.[1]

وهكذا تكون معركة "الجلاز" قد ساهمت في نشر الوعي القومي، وتنبيه المثقفين من الوطنين إلى ضرورة الاتصال بالجماهير وتأطيرها و تنظيم حركتها، وتوجيهها فأصبحت تعد فاتحة عهد جديد من الكفاح الوطني، مستنجدا بنتائجه على أرض الواقع في مقاطعة الترام[2].

ب-أحداث الترام.

تأسست شركة التراموای بتونس في 4 مارس 1903، والتي أصبحت تتصرف في هذه الخطوط برأس مال يقدر بثلاثة ملايين وسبع مائة وخمسين ألف فرنك فرنسي، وفي سنة 1909م ارتفع إلي عشرة ملايين فرنك، وكانت هذه الوسيلة للنهب والسيطرة والهيمنة، مما جعلها فرصة وهدف لغضب وسخط التونسيين في عديد من المرات ،فقد اتسم سلوك هذه الشركة الاستعمارية مع التونسيين منذ تأسيسها بالحدة وسوء المعاملة، وذلك من خلال انتدابها لعمال إيطاليين عديمي الخلق، كما يلاحظ أنه ومنذ العدوان الإيطالي على طرابلس سنة 1911م، أصبح العمال الإيطاليون، مصدر استفزاز وقلق للأهالي، وكان بعض السائقين من الإيطاليين يعتمدون السرعة وتطور هذا السلوك الطائش ليتسبب في حادث.

وقع حادث التراموای[3] يوم 9 فبراير 1912، وهي عبارة عن حادثة، ذهب ضحيتها طفل تونسي عمره ثمانية سنوات تسبب في قتله سائق إيطالي،وهنا طالب الناس بطرد الإيطاليين ونزع الشركة منهم[4]، وهنا خطب الناس في الأئمة والمساجد ودعوا إلى مقاطعة

---

[1] يحي أبو زكريا: مرجع سابق، ص 20

[2] حسين اللولب : المرجع السابق، ص 248

[3] أنظر: الملحق رقم 8 ص140.

[4] حسن اللولب: المرجع السابق، ص248.

هذه الشركة، وانتشر هذا الخبر بسرعة فائقة، في المقاهي والنوادي والأسواق واستجاب الشعب لذلك[1]، وبهذا اتخذ العمال هذا حجة وقاموا باحتجاجات، إذ طالب التونسيون في شركة التراموای بنفس الأجور التي تدفع للإيطاليين، وأعلن الإضراب بتأييد من المناضلين مثل علي باش حامبه[2] وأعلنت المقاطعة الجماعية يوم 17 فيفري 1912م، والتي وجدت صدا واسعا، وتلمس ذلك من خلال نجاح الإضراب الذي طال أمده، وأصبح يهدد الشركة بالإفلاس والانهيار، وبذلك تدخلت السلطة الفرنسية، والتي تدخلت في بادئ الأمر باللين ثم التهديد والوعيد[3].

وإزاء استحكام الأزمة، اتفق زعماء الحركة الوطنية على تشكيل لجنة مقاطعة، والتي ترأسها المحامي "الأستاذ دسي تري"مدير جريدة الكردي دي تونيزي ، وحس قلاني، وأحمد الصافي، ومحمد نعمان، والشاذلي درغوث، ومحمد العروي، وقد تقدمت[4] بجملة من المطالب تمثلت في:

- يضرب للشركة أجل شهر لطرد العمال الإيطاليين، عدا النسبة التي يقع تحديدها وتعويضهم بعمال آخرين ، فرنسيين وتونسيين، في الأحياء الإسلامية.
- مراقبة مشددة من قبل الوطنيين والشركة.
- تنبيه عمال الشركة إلى وجوب احترام الركاب من الأهالي .
- كتابة كافة العناوين وأسماء المواقف والمحطات والإرشاد باللغتين العربية والفرنسية.
- طرد السائق الذي قتل الطفل في حادث باب سعدون.
- طرد كل من يتسبب في قتل الأهالي حتى لا تقع الاستهانة بالأرواح البشرية[5].

---

(1) علي سلطان: المرجع السابق، ص 251.

(2) محمد الدرعي: مرجع سابق، ص 87

(3) حسن اللولب: مرجع سابق، ص 250

(4) نفسه: ص 251.

(5) نفسه: ص 251.

- المساواة في الأجور والمنح و الترقية بين جميع موظفي الشركة، دون تمييز.
- تنظيم مصلحة المراقبة الشرعية بالأحياء العربية.[1]

وعلى ضوء ما تقدمت به ، قابلت اللجنة مدير الأشغال العامة بحضور مدير الشركة، وعرضت عليه المطالب السالفة الذكر، ودار نقاش حاد بين الطرفين، وأظهر مدير الشركة تصلبا، ورفض قبول المطالب، ولكن الغريب هو تجاهل إدارة الحماية، الموقف المتعنت من مدير الشركة، وأسرعت إلى تحميل مسؤولية تدهور الأحداث إلى اللجنة، واتهمتها بالتآمر على الحضور الفرنسي، وتكوين منظمة سرية تسعى لتقويض نظام الحماية، وبناءا على هذا الاتهام المذكور، تقرر عقد اجتماع بين اللجنة والكاتب العام للحكومة يوم 11 مارس 1912، حيث أقر عليهم إنذار شديد وأمرهم بإنهاء الإضراب في ثمانية وأربعين ساعة القادمة، وأن الذين يحثون الأهالي على المقاطعة، ويمنعهم من الركوب، يعتبرون مسئولين عن العصيان ضد فرنسا، وستتخذ عقوبات صارمة ضدهم[2].

وبناء على ما تقدم به المقيم العام، اجتمعت اللجنة في 12 مارس 1912م، بعدما تدارست هذا الإنذار، وبعد اجتماع صرحت أنها غير مستعدة للتنازل، وستبقي مقاطعة طالما الحكومة لم تقبل شروطها[3] وهنا اعتبرت السلطة الفرنسية أن المقاطعة موجهة ضدها، فاعتمدت إلى مقاطعة كل من قاطع هذه الشركة خاصة بعد تقديمها للإنذار، حيث أدركت أن عملية المقاطعة هذه لم تكن تلقائية، وهنا اتخذت السلطات الفرنسية عدة قرارات في حق التونسيين[4].

---

[1] علي المحجوبي: المصدر السابق، ص 37.

[2] حسن اللولب: المرجع سابق، ص 252.

[3] نفسه: ص 253.

[4] علي المحجوبي: المصدر سابق، ص 37.

ردود الفعل الفرنسية من قضية الترامواي:

تعميم الحكم العسكري على كامل البلاد، وأمرت بتعطيل صحيفتي "التونسي"، و" التونيزيان "، وعلاوة على ذلك، أصدر الباي "محمد الناصر"، قرارا بإبعاد أعضاء اللجنة يوم 13 مارس 1912[1]، لذلك قامت السلطات الفرنسية، باعتقال أعضاء لجنة المقاطعة، وإقصاء البعض منهم عن البلاد التونسية، منهم، "علي باش حامبه" و"أرسل الشاذلي درغوث" و"الصادق الزمر لي" إلى جنوب تونس، أما "المختار كاهية" فإن قرابته من عائلة الباي قضت إيداعه بسجن قصر البارد[2].

والملاحظ أن هذه الإجراءات زادت من تأزم الوضع، لأن المقاطعة اشتدت وذاعت شهرة المبعدين، وأن أحدث الترامواي، لم تكن سوى حلقة من حلقات النضال الوطني، حيث طغت عليها الصيغة العفوية، بالرغم من محاولة حركة الشباب التونسي، متابعة الأحداث والتأثير فيها، حيث ساهمت هذه الحركة في خلق رأي لتونس، ونشر الوعي، وتلمس ذلك من خلال إضراب الترام، الذي يعد وعيا، سياسيا كبيرا وتنظيم محكم في نفس الوقت[3].

ج-قضية التجنيس:

لقد أقرت السلطة الاستعمارية قانون التجنيس[4]، الذي يتمثل في منح الجنسية الفرنسية، لكل أبناء الأوربيون المقيمين بتونس، بغية التصدي للخطر الإيطالي، كما هدف هذا القانون، كذلك إلى الحد من تأثيرات الحركة الوطنية التونسية، آنذاك، وذلك لمحاولة

---

(1) حسن اللولب: المرجع السابق، ص 254

(2) لوتسكي :المرجع السابق ، ص 316.

(3) حسن اللولب: المرجع سابق، ص 255.

(4) قانون التجنيس:صدر بمرسومين الأول كان بتاريخ 3 أكتوبر 1920، على أن الجنسية الفرنسية تمنح للفئة التي لها تكوين ثقافي فرنسي، وقدمت خدمات لفرنسا، والمرسوم الثاني صدر بتاريخ 20 ديسمبر 1923، وجاء أكثر مرونة، ونص على أن الجنسية الفرنسية تمنح لمن يحسنون الفرنسية قراءة وكتابة، وللمتزوجين بفرنسيات، أنظر: سالم حداد المرجع السابق، ص187.

استقطاب العناصر التونسية المتعلمة، التي يمكن أن تتعاط معها في الحصول على الجنسية الفرنسية[1]، وهنا قامت السلطات الفرنسية بإغراء التونسيين المجنسين بالجنسية الفرنسية وسلكت في بلوغ ذلك سبل كثيرة، كأن تمنح للمتفرنسين امتيازات خاصة، وتعطيهم منحا، وتشجعهم على الزواج من فرنسيات يعملن من أجل الوصول إلى هذه الغاية، والغريب في كل هذا أنها كانت لا تمنح هذه الامتيازات للأطفال الناتجين عن هذا الزواج المختلط، إلا إذا سموا بأسماء فرنسية خالصة، لا تمد إلى الأسماء الإسلامية العربية بصلة، وكان هدفها من ذلك محو عروبتهم ودينهم الإسلامي، ولم تقف الأمور عند هذا الحد، فقد فتحت باب التجنيس على مصراعيه، فمنحت الجنسية الفرنسية للإنجليز والروس و الأسبان، وحتى للإيطاليين في العهدة الأخير، وذلك من أجل إكثار عدد الرعايا الفرنسيين بالنسبة لعدد الأهالي التونسيين، وبذلك القضاء على شخصية البلاد التونسية[2].

وفي ظل هذه الظروف، عمد الحزب الدستوري التونسي، على مواجهة هذه القضية التي أثارتها الاستعمار الفرنسي، بطرح قضاياه على العلماء المسلمين في العالم، حيث وجه في سنوات 1923-1924م، عن طريق الصحافة العربية، في شأن إحداث فتوى تمنع المسلمين التونسيين التجنيس بالجنسية الفرنسية، وقد لبى المسلمون النداء، واستجابت صحافتهم لطلب الحزب الدستوري، ومن هذه الصحيفة جريدة "الخلافة" واستجاب رشيد رضا في جريدة المنار[3]، الصدارة في جانفي 1925م، إلى نداء الحزب الدستوري، حيث أصدر فتوى، دعا فيها العلماء المسلمين إلى الاستجابة لنداء المسلمين التونسيين[4]، كما أن جريدة "التونسي"،

---

(1) عبد المجيد كريم وآخرون: موجز: المرجع السابق، ص69.

(2) حسن محمد جوهر: المرجع السابق، ص 54.

(3) جريدة المنار: صدرت هذه المجلة في مدة ثلاثة سنوات من 29 مارس 1951م، إلي غاية جانفي 1954، تضمنت 41 عددا خلال 33 شهرا، أنظر: جميلة عز الدين، لامية بن عمر، قضايا تونس وتضامن الجزائريين معها، من خلال جريدة المنار الجزائرية 1953-1954، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإنسانية، الجيلالي بونعامة، 2016-2017، ص122.

(4) يوسف مناصريه : الحزب الدستوري، المرجع السابق، ص 316.

نشرت مقالا تحت عنوان "رأينا في التجنيس"، في العدد السبعون، بتاريخ 27 فيفري 1928م، وكان صاحب جريدة التونسي "علي باش حامبه"، أراد أن يقدم إجابة مقنعة لأنصار التجنيس في القطرين التونسي والجزائري، موضحا موقعه المناهض للتجنيس[1]، كما شنت الصحف الوطنية حملة عنيفة على المتجانسين، عارضة بذلك على صفحاتها فتوى الشيخ "الزنكلاوي" أستاذ بجامع الأزهر، التي أصدرها سنة 1924م، والقائلة بخروج المجنسين عن الديانة الإسلامية، ودعم هذا الموقف بالفتوى التي أصدرها مفتى بنزرت، الشيخ "إدريس الشريف"، هذا الأخير رغم تمكن سلطات الحماية من استصدار فتوى من شيخي الإسلام الحنفي والمالكي، تقول بإمكانية حمل التونسيون الجنسية الفرنسية دون أن يعتبر ذلك تخليا عن العقيدة الإسلامية.[2]

كما تصدت لهذه القضية، مجموعة من المثقفين، تعمل"بجريدة العمل" وعلى رأسها الدكتور الماطري والمحامي الشاب بورقيبة، حيث برز دور هذه المجموعة، لموقفها المعارض من قانون التجنيس، الذي أصدرته الإدارة الاستعمارية لتجنيس العرب التونسيين، وقاوموا هذا القانون بحجة أنه يرمي إلي تنصير العرب وفرنستهم، والقضاء على الشخصية الوطنية والقومية، مع الدعوى إل تجنب هذه السياسة[3]، كما أن قضية دفن المتجنسين التونسيين، في المقابر الإسلامية أثارت حركة شعبية واسعة وعميقة، ما لهذا السلاح من أهمية، فكانت هذه القضية، قد انطلقت منذ الحملة التي قام بها الوطنيون التونسيون ضد قانون 20 ديسمبر 1923م، إلا أن هذه القضية لم تطرح إلا في بداية الثلاثينيات، هذا ما أثار المسألة بحدة وتفجر الوضع[4]، وبسبب هذا ظهرت عدة أحداث في مناطق مختلفة بتونس، تحدث عنها الثعالبي، من بينها قضية "بنزرت"، "بري فيل" بقوله: " ذلك أن أحد

---

(1) بوظبي محمد : "التواصل بين الحركتين الإصلاحيتين التونسية والجزائرية خلال النصف الأول من القرن 20، في المسائل الدينية والاجتماعية، جامعة يحي فارس، المدية، ص 59.

(2) مجموعة من الباحثين: المرجع السابق، ص80.

(3) علي المحجوبي: دور الحركة الوطنية، المصدر السابق، ص 587.

(4) مجموعة من الباحثين: مرجع سابق، ص 80-81.

المتجنسين، يدعي "عيسى بو كليف" توفي، فأرادت الحكومة الفرنسية دفنه غصبا في مقابر المسلمين، ولما عارض مسلمو القرية ذلك، عمدت الحكومة إلى فرقة كاملة من الجند، أرسلتها ليلا إلى هذه القرية، واستمر الطلق من العشرة ليلا، إلى الساعة السادسة صباحا[1]، فخربت عدة أماكن، وجرح الكثير من المسلمين في القرية[2].

كما نشر هذه الأحداث في وسطه، حيث ضرب مثلا عن ذلك، بإحصائه لعدد الجزائريين المجنسين، المقدر عددهم ب 2500 مجنسا، في نص محاضرة ألقاها في القدس الشريف، وكان هدفه من ذلك كله، توجيه رسالة إلى الشباب العربي المسلم، ومحاربة سياسة التجنسيس، التي تسعى إليها الدول الاستعمارية ضد الدول العربية[3] كما أنه تعرض لهذه القضية في تونس، وكشف ذلك للعالم الإسلامي عن طريق الصحافة العربية بقولة "ليس التجنيس إلا حلقة من سلسلة طويلة، تقدمها خلافات السياسة التقليدية التي تجري عليها أوروبا للقضاء على الكيان الإسلامي، وفي الطليعة فرنسا، فهي تريد اختصار الوقت، حتى تتمكن من عمل ما لم تستطع الدول الأخرى عمله".[4]

المؤتمر الأفخارستي:

نظم المؤتمر بين 7 و13 ماي 1930 بإشراف من السلطة الاستعمارية، حيث كان هذا المؤتمر بمثابة حملة صليبية، تريد استرجاع مجد الكنيسة الرومانية بإفريقيا،وتنصير سكانها الذين خضعوا للحكم العربي الإسلامي، لمدة ثلاثة عشر قرنا، ولقد ضمت القائمة الشرفية لهذا المؤتمر، وجوها تونسية بارزة، تتقلد وظائف دينية، مثل: شيخ الإسلام محمد بيرم

---

(1) أمحمد بزير: عبد العزيز، الثعالبي وقضايا عصره (1876- 1946)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة الجزائر 2، بوزريعة، 2010-2011، ص 122

(2) جميلة عزيزي، لامية بن عمر: المرجع السابق، ص 122

(3) صالح الحرفي: عبد العزيز من أثاره وأخباره في المشرق والمغرب، دار صادر لبنان ، ط 1، 1925، ص 117-119.

(4) أمحمد يزير : المرجع السابق، ص 122 .

والمفتي المالكي الطاهر بن عاشور، والوزير الأكبر خليل بحاجب وغيرهم، وانعقد المؤتمر تحت الرئاسة الشرفية للباي، وبذلك اكتسب شرعية لدى سلطات الحماية، والأواسط الكاثوليكية، فسهل بذلك مهمتها، وقد ساهمت سلطات الحماية لإنجاح هذا المؤتمر[1]،

وسبب انعقاد هذا المؤتمر ،هو مرور نصف قرن على الاحتلال الفرنسي لتونس، وهنا قام الحزب الحر الدستوري بشن حملة ضد هذا المؤتمر، والذي كان الهدف منه هو استعماري، حيث أراد المؤتمرون أن ينشروا فكرة أن الاستعمار الفرنسي على تونس هو عمل شرعي، فقد أتى الفرنسيون إلى تونس من أجل تخليص التونسيون من العرب إلا أن الحزب استطاع الوقوف بوجه مقررات هذا المؤتمر، مما أدى إلى فشله بالنهاية.[2]

2/1 الخارجية

أ-حادثة طرابلس الغرب: (ليبيا):

ما إن شاع خبر دخول الجيوش الإيطالية لطرابلس الغرب، حتى عمت معظم أرجاء العالم الإسلامي موجة من العداء لإيطاليا والتعاطف مع الدول العثمانية، وتجلى هذا التعاطف آنذاك على المستوي الإعلامي، حيث أصدر علي باش حامبه جريدة "الإتحاد الإسلامي"[3]، وقد عمدت هذه الجريدة، طيلة أعدادها الستة التي صدرت منها على تغطية أحداث طرابلس الغرب، مما جعل لها الرواج في كل بلدان العالم الإسلامي وتأثير مسلميها، الأمر الذي نتج عنه، وصول تهاني فورية لصاحبها من الجزائر، وطرابلس الغرب، ومصر وحتى الهند.[4]

---

(1) مجموعة من الباحثين: المرجع السابق، ص 78.

(2) غنية شليغم: المرجع السابق، ص 20.

(3) أصدرها علي باش حامبه لها أعداد – أسندت رئاستها للشيخ الثعالبي، صدر عددها الأول يوم 18 أكتوبر 1911، لدفاع عن حقوق المسلمين، خاصة تقديم الدعم لليبيا،أنظر: التليلي العجلي، المرجع السابق، ص 205.

(4) التليلي العجيلي: المرجع سابق، ص 205.

أما التضامن الفعلي، فقد تمثل في تنظيم التبرعات لمساعدة الطرابلسيين في حربهم ضد الإيطاليين، ونلتمس ذلك من خلال ما قام به حزب "تونس الفتاة"، وذلك بقيامه بتجنيد المتطوعين للالتحاق بالجبهة، فلقد عثر لدا علي باش حامبه العديد من الرسائل الواردة عليه من عدة جهات، تطالب منه إرسال قصاصات التبرع، وتعلمه في نفس الوقت بوصول هذه التبرعات إلى ليبيا[1]، كما أن هذا الحزب لعب كهمزة وصل بين السفارة العثمانية في باريس، والقيادة العثمانية في طرابلس، وأصبحت تونس، ممرا سريا للضباط الذاهبين لليبيا[2]،كما عمل أيضا على توحيد الرأي و الإسلامي خاصة في بلاد المغرب العربي وذلك من أجل الوقوف في وجه الاستعمار الإيطالي، وإرسال محاربين الرجال لدعم الليبيين في المعركة بالأسلحة.[3]

كما لعب الشيخ الثعالبي دورا كبيرا، وذلك من خلال تزويد الليبيين بالأموال والمتطوعين، وتسهيل عملية عبور الضباط الأتراك من مرسيليا إلي طرابلس، عبر الحدود التونسية[4]، كما صدر يوم 28 أكتوبر 1911م، منشور موجه إلى بعض الوجهاء بدعوتهم إلى تكوين لجان في جهاتهم تتوالى جمع التبرعات، وبين لهم بوضوح طريق إرسالها إلى الهلال الأحمر، التي بعثها لنجدة الجرحى المسلمين في الحرب التركية الإيطالية الدائرة في طرابلس الغرب، كما علقت إعلانات في جميع حارات المدينة، فيها تحريض للأهالي، على مقاطعة البضائع الإيطالية، وهي مقاطعة وجدت صدى كبير، لأن كثيرا من التجار الإيطاليين بتونس، رفعوا شكوا لدولة إيطاليا بالعاصمة، يشكوا فيها ما أصاب تجارتهم من كساد، وتعد هذه أهم الإشارات المتعلقة بردود فعل التونسيون تجاه احتلال الإيطالي لليبيا سنة 1917م.[5]

---

(1) التليلي العجيلي: المرجع سابق، ص205.

(2) علي سلطان: المرجع السابق' ص 229.

(3) مفيد الزيدي: المرجع السابق، ص 819.

(4) عبد الوهاب الكيالي : المرجع السابق، ص 819.

(5) التليلي العجيلي: مرجع السابق، ص 205.

ب-قضايا العالم الإسلامي.

بالإضافة إلى قضية الاحتلال الإيطالي لليبيا، نجد أن حزب تونس الفتاة، ينظم مظاهرة كبيرة في 10 مارس 1920، تزعمها تلامذه جامع الزيتونة الأعظم، احتجاجا على الاحتلال الإنجليزي لعاصمة الخلافة العثمانية، وقد توقفت الحركة الاقتصادية في تونس، وأغلقت الأسواق، وعطلت التجارة، كما أن الحزب الدستوري ربط مصير تونس بالخلافة الإسلامية، واعتبرها جزء لا يتجزأ منها، وكانت المراسلات تجري بينه وبينها، عن طريق لجنة الخلافة التي أسسها التونسيون سنة 1923م، بتونس تحت رئاسة "أحمد توفيق المدني".[1]

وفي سنة 1921، وقف الثعالبي موقفا مضادا لسياسة فرنسا التعسفية في المغرب الأقصى، ضد الثوار الريفيين، حيث كانت الثورة الريفية تمثل أمل التونسين في تحقيق الاستقلال الداخلي للمغرب.[2]

وفي سنة 1937م، قام الحزب الدستوري الجديد بالإضراب في تونس تضامنا مع المغرب والجزائر، بسبب الاضطهاد الذي قامت به السلطات الفرنسية من أجل القضاء على الحركة الوطنية في هذين البلدين.[3]

---

[1] أحمد توفيق المدني: ولد في 16 جوان بتونس من أبوين جزائريين، هاجرت عائلته إلي تونس أيام الاستعمار الفرنسي، اعتقل سنة 1915، بتهمة التحريض ضد فرنسا، لمدة سنتين، أبعد إلي الجزائر سنة 1925م، كان كخبير نشاط في مجال الفكري، حرر مقالات أسبوعية، بجريدة الفاروق، تولي رئاسة جريدة الزهرة، عايش حوادث "الجلاز"، والعدوان الإيطالي بليبيا، توفي سنة 183م، أنظر: أحمد توفيق المدني، بالجزائر وردوده في الحياة السياسية والثقافية بتونس والجزائر 1988-1983، رسالة مقدمة لنيل الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، لعبد القادر خليفي،جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007.

[2] يوسف مناصريه : المرجع السابق، ص 316

[3] الحبيب ثامر: هذه تونس، المصدر السابق، ص 95

ج-المؤتمر الإسلامي.

لقد انعقد المؤتمر الإسلامي، ببيت المقدس في 27 ديسمبر 1931، ودعى إليه أعيان وكبار العالم الإسلامي، في جميع الأقطار، لينظر في شؤون المسلمين عامة، وبالدفاع عن إسلامية بيت المقدس وعروبته، مع تزايد التهديدات الصهيونية لفلسطين والقدس، رغم أن المؤتمر لقي معارضة من أجل منع انعقاده ،وكذلك الحكومة البريطانية التي كانت تخشى أن يتدخل العالم الإسلامي في القضية الفلسطينية[1]، ومع ذلك نجح الأمين الحسيني، ومعه الثعالبي، من تونس وشوكت علي من الهند، في جمع 145 شخصية إسلامية من اثنين وعشرون بلد في المسجد الأقصى المبارك.[2]

وقد كان من أهم مقررات المؤتمر، آنذاك المحافظة على البقاع المقدسة ،والتصدي لمؤامرات الصهاينة لتهويد القدس، وكذلك إنشاء جامعة إسلامية عليا في القدس، تفي بحاجة المسلمين في دينهم ودنياهم، وتسمى جامعة المسجد الأقصى الإسلامية[3]، وبالرغم من انعقاد المؤتمر وصدور قرارات، إلا أنه، ظهرت حملة ضد المؤتمر الإسلامي في صفحات الجزائر المصرية، وكان وراء هذه الحملة، بعض كبار شيوخ الأزهر، وبعض أعضاء الحكومة المصرية، إلا أن الأمين الحسيني، سارع إلى تكذيب هذه الإشاعات الرائجة حول أغراض المؤتمر، وذلك بمساعدة الشيخ الثعالبي الذي كان بمثابة عضده الأيمن في القضية.[4]

3/1- ردود الفعل الفرنسية من الحركة الطلابية:

---

(1) الساحلي جمادى: فصول في تاريخ الحضارة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان،ط1،1993م، ص 404.

(2) عبد العزيز الثعالبي: خلفيات المؤتمر الإسلامي، القدس ، إعداد أحمد ميلاد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1988م، ص 30.

(3) نفسه، ص 30.

(4) الخرفي صالح: المرجع السابق، ص 93.

/ اضطهاد فرنسا، لرجال المقاومة والمشاركين في الأحزاب، وزجت بهم في السجون، واستخدام العنف والقتل والتشريد ضد الوطنين.[1]

/ تعطيل الصحف الوطنية ومصادرتها، وفي مقدمتها، صحيفة " العمل التونسي". "صوت الشعب".

/ حل جميع الأحزاب الوطنية، والعمل على إحداث الفرقة داخل صفوفها، وذلك بتحريض فريق على حساب أخر، وهذا ما أدى إلى انقسام الأحزاب الوطنية وانشقاقها.[2]

/ إشاعة الفرقة بين أفراد الشعب، فأصدرت قانونا يجيز لكل تونسي، أن يتجنس الفرنسية هذا من أجل إبعاد الشعب عن الحركة.

/ إعلان حالة الطوارئ بالبلاد التونسية، منذ حوادث "الجلاز" 1911م، حتى سنة1921م.

/ إعلان الأحكام العرفية في البلاد، وصارت المحاكم العسكرية في كل المدن، وانتشر الجيش في البلاد، ونشر فيها الفساد، واستمر الاضطهاد والتعسف مدة طويلة.[3]

/ إدخال إصلاحات في جميع الميادين السياسية والاقتصادية، وتعتبر هذه الإصلاحات مجرد وعود كاذبة، هدفت إلى امتصاص النقمة الشعبية للمواطنين التونسيين، وكانت إصلاحات بسيطة لا تمس جوهر المطالب العادلة، وتهدف هذه الإصلاحات إلى إبعاد الشعب التونسي، عن قادة الحركة الوطنية .

/ غلق النوادي والجمعيات، ومنع أي تجمع سياسي[4].

/ نفي أغلب زعماء الحركة الوطنية إلي خارج البلاد، منهم "علي باش حامبه" و"بورقيبة" و"الثعالبي"، وغيرهم.[5]

---

(1) زهدي عبد المجيد سمور: تاريخ المعاصر، الشركة العربية ،لتونس، لسنوات 2009، ص 16.

(2) شوقي الجمل: المرجع السابق، ص 415.

(3) أمين شاكر وآخرون: شمال إفريقيا بين الماضي والحاضر والمستقبل، ملتزم لطبع والنشر، دار المعارف، مصر، ص 122.

(4) غنية شليغم: المرجع السابق، ص 132

(5)الحبيب ثامر: المصدر السابق. ص 96

الفصل الثالث

الحركة الطلابية التونسية بعد الحرب العالمية الثانية

المبحث الأول:أهم التنظيمات الطلابية التونسية

المبحث الثاني:المرحلة التفاوضية الأولى.(1952-1954).

المبحث الثالث:المرحلة التفاوضية الثانية(1954-1956).

المبحث الأول: التنظيمات الطلابية التونسية.

1/1منظمة صوت الطالب الزيتوني:

ظهرت أولى الأشكال التنظيمية الطلابية في فبراير1950م[1]،مع تأسيس لجنة صوت الطالب الزيتوني[2] ،يوم 19فيفري1950وقد تركزت حركتها حول مسائل الإصلاح التعليمي بجامع الزيتونة وفروعه، واهتماماتها بالقضية الوطنية التي كانت شغلها الشاغل، وعلى تلك فقد حررت موقفها من الاستعمار ومن أبرز مناضلي هذه اللجنة"محمد البدوي"الذي صرح قائلا"إن الأعداء قد سيطروا على دواليبنا برسالة تمدينية،وماهي إلا أنواع من الشعوذة الأوروبية، المحذرة وعذرا من الأعذار التي يتخذونها لاستبعاد بني البشر.[3]

ومن أبرز مطالبها التي أوردتها فيما عرف بالدستور الزيتوني الجامع، "إصلاح برامج التعليم الزيتوني، و إدخال مواد عصرية، وتدريس اللغات الأجنبية، وتمكين الطلبة الزيتونيين من الدراسة في الخارج، وفتح أفاق مهنية أمام خريجي جامع الزيتونة، وبناء الكليات والمختبرات الحديثة.[4]

وكانت مطالب لجنة صوت الطالب الزيتوني، تتدرج ضمن جوانب خاصة، ولم تكن مجرد نزاع حول مطالب مادية، لتحسين ظروف المعيشة، وإنما هو تمايز في الثقافات

---

(1) سمير حمدي :"الحركة الطلابية التونسية عراقة التاريخ وفوضى الحاضر"2،0أفريل 2015،ص6.

(2) لجنة صوت الطالب البزيتوني: هي منظمة طلابية تأسست في الوسط الطلابي الزيتوني واستمرت إلى غاية 1956م حيث اندمجت في صلب الإتحاد العام لطلبة تونس ،رفعت هذه المنظمة مطالب لإصلاح التعليم الزيتوني قادت عدة تحركات طلابية أولها إضراب عن الدروس دام سبعة أشهر إضافة إلى القيام بالمظاهرات التي انتظمت يوم 15مارس 1954م والتي أسفرت عن استشهاد طالبين محمد دهماني ومحمد بلقاسم المرزوقي ومن تولت قيادة هذه المنظمة هيئة تسمى اللجنة المركزية وأخرى تسمى البرلمان الزيتوني التي كانت تضم ممثلي اللجنة منهم محمد البدوي وعبد الرحمان صلبة ،وعمر شاشة.أنظر:محمد ضيف الله "لجنة صوت الطالب الزيتوني ،1950-1956م "، كلية العوم الإنسانية والاجتماعي،تونس،1988،ص4.

(3) سالم بيض: مرجع سابق،ص8.

(4) سمير حمدي:مرجع سابق، ص11

والعادات، كما سعت هذه اللجنة في الحد من الهيمنة الاستعمارية ،وفي الالتزام بما تسميه الثقافة الإسلامية الحق.[1]

تجتمع جمعية صوت الطالب الزيتوني على14ألف من طلبة المعاهد الدينية، والشبيبة الحرة ،التي تشتمل على أكثرية طلبة المعاهد العلمية الأخرى، وهيئات من التجار، والأساتذة والمحامين من المثقفين، وهذه الهيئات تكونت منها بعد ذلك الجبهة القومية، التي أتحدت لمعارضة تلك السياسة، وأعلن حتى الحلفاء حزب الدستوري الجديد في الجزائرومراكش كحزب الشعب الجزائري، والاستقلال المراكشي استنكارهم لهذه السياسة الجديدة التي سلكها هذا الحزب، لأنها فرقت قضايا المغرب، بعد أن كانت متحدة فيما بينها.[2]

وعدى عن التصادم العنيف الدموي، الذي حصل بين أعضاء الحزب الدستوري الجديد والقديم بسبب معارضة هذا الأخير، لسياسة الدستور الجديد، فقد شملت هذه المصادمات الجبهة القومية في صف المعارضة ،والمستقلين غير الحزبين ،كما شملت جماعة صوت الطالب الزيتوني ،ولقد تطور النزاع مع هذه المنظمة الأخيرة إلى حد أن أوشكت أن تشتعل في البلاد معه فتنته الداخلية، وقتال عنيف بين الوطنين أنفسهم ،وقد ابتدأت فعلا هذه الفتنة لولا أن تدارك الله الأمة التونسية.[3]

أثناء قيام الحزب لدستوري الجديد ،والوزارة التي تستند إليه بذلك الهجوم القاسي على المعهد الديني الكبير ،جامع الزيتونة ،وطلبته، وشيوخه الممثلين في : جمعية صوت الطالب الزيتوني ،ونقابه من الأساتذة والمدرسين إن منشأ الخلاف كان أولا بين الحزب الدستوري الجديد، وطلبة المعاهد الدينية ،وشيوخهم ،الذين كان قسم كبير منهم من أتباع هذا الحزب وقد سخروا قوتهم، لتدعيم مركزه وتأييد سياسته في البلاد ثم الضغط على الوزارة السابقة،

---

[1] سالم بيض: المرجع سابق، ص11.

[2] يونس درمونة: تونس بين الاتجاهات المصدر السابق ، ص64.

[3] نفسه:ص 65.

حتى أسقطها من مقاعد الحكم ،ومن الوسائل التي اتخذوها آنذاك، للضغط عليه ثم بعد ذلك تنشيطه للطلبة ،على أن يتقدموا للوزارة بمطالب ،تتعلق : بإصلاح نظام التعليم في المعاهد الدينية وتقدموا فعلا بتلك المطالب ،ولكن الوزارة لم تبادر بإنجازها ،واشتد النزاع بينها وبين الطلبة،ولم أسقطت وحلت محلها الوزارة التي يشترك فيها ويساندها حزب الدستوري الجديد تقدم إليه الطلبة بنفس المطالب، فرد عليهم بأقبح رد وقرر الطلبة القيام بإضراب عام في البلاد من سياسة فرنسا فقام الحزب بمعارضة الدعوة إلى الإضراب ،فكان أول اصطدام بينه وبين الطلبة،أعلن على إثره الحرب عليهم،وأمر لأتباعه وجوب مقاومة معهد العلوم الدينية(جامع الزيتونة)في ثقافته وطلابه،خشية أن يقوموا بين أهلهم وذويهم والدعاية ضده.[1]

2/1جمعية تلاميذ الزيتونة ونضال طلابه.

لم يكن الطالب الزيتوني بعيدا عن الإحداث المحلية والعالمية، فقد تأثر بما عرفه المشرق العربي من الحركات إصلاحية خاصة في مصر، وكان لزيارة محمد عبده. لتونس سنة 1903م الأثر البالغ في صفوف الطلبة خاصة بعد أن ألقى محاضرة بالمدرسة خلدونية، تحدث فيها عن العلم وطرق التعليم وقد صادقت هذه المحاضرة، تذمرا كبيرا لدى الطلبة بسبب طرق التعليم بها ، فقد نشبت حملة صحفية تنتقد التعليم في الزيتونة منذ سنة 1910 ، إذ كتبت جريدة الحاضرة مقالا، تنتقد فيه سلوك النظارة العلمية في أحول التعليم.[2]

وفي سنة 1906م أصدر احد الطلبة مجلة أسموها المزعج ،كانت تكتب مقالات للإذاعة كاشفة الطرق البالية في تسيير الزيتونة، خاصة بعد تأسيس جمعية قدماء تلامذة الصادقية،وفي هذا الإطار تحرك بعض قدماء تلاميذ الزيتونة وأسسوا جمعية ،تضم طلبة هذا

---

[1] يونس درمونة: المصدر السابق ص66.

[2] محمد الطاهر بن عاشور: أليس الصبح بقريب، شركة تونسية للنشر والتوزيع، تونس، 1967، ص249 –253.

الجامع سموها جمعية تلامذة جامع الزيتونة.[1] وقد ضمت هذه الجمعية خريجي الزيتونة وطلبتها ،كان اجتماعها التأسيسي في شهر جانفي سنة1907م بمشاركة 200عضوا ، انتخب على إثره المجلس المسير لها ،وتكون من 11 عضوا ،برأسة السيد محمد رضوان وسيد" محمد الطاهر بن عاشور"وقد كان تواجد الأساتذة كبير في هذا التنظيم ،وهو مدفع إلى التفكير بالابتعاد بالجمعية عن الوسط الطلابي وجعلها جمعية أساتذة وعدلوا القانون الأساسي وتحول اسمها إلى جمعية الزيتونة وقد جعلت هذه الخطوة الطلبة يتحركون بقوة حملة واسعة لاستعادت جمعيتهم وانتهت هذه الحركة بالإطاحة بالرئيس .[2]

هذه المسابقة دفعت بالطلبة إلى التفكير بإيجاد تنظيم طلابي محضى، وفي هذا الصراع أجهض هذا المشروع يرمنه،ألا أن الفعل الطلابي ظل متأججا ،فشكلت من جديد لجنة طلابية سنة 1910 أخذت على عاتقها القيام بحركة مطلبية احتجاجية لإصلاح أوضاع الزيتونة واستطاعت أن تجمع 400طالب في تظاهر كبرى جعلت الحكومة ترضخ في الأخير وتشكل مجلس أسندت إلى مهمة اقتراح مشاريع إصلاح إلا أنه لم يأت للطلبة بما كانوا يحملون به،إذا أن جل ما جاء به هو توسع صلاحيات إدارة الزيتونة وتكريس هيمنته الأساتذة والإبقاء على النمط القديم،فتحرك الطلبة من جديد في حركة احتجاجية مصحوبة،بإضراب كبير تخللته جملة اعتقالات واسعة في صفوف الطلبة انتهت إلى التظاهر في الشوارع أمام قصر الباي نفسه ،ورغم رضوخ السلطة وصدور قوانين إصلاح إلا أن الوضع ظل على مد وجزر بعد الحرب العالمية الأولى حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية.[3]

---

[1] محمد الطاهر بن عاشور: المرجع السابق، ص253.

[2] نفسه: ص254.

[3] نفسه: ص 255.

موقف الحكومة الفرنسية من هذه المنظمة.

لقد اتسم موقف الحكومة الفرنسية، التي كان بيدها قوات حفظ الأمن، موقف المتفرج الذي يريد اتساع نطاق هذه الفتنة، بحيث تكاثرت الاعتداءات على الطلبة، في بلدانهم وبيوتهم، ومدارسهم، وحتى في الشوارع، والطرقات، وعملت الوزارة على تغيير موظفي إدارة الجامع الأعظم،ومدارس سكنى الطلبة، ونزحت الأشخاص الذين هم محل ثقة، والذين لهم عطف مع الطلبة واستبدلتهم بغيرهم من رجال العصابات، التي شكلتها للانتقام من الطلبة، وهنا تجلى للعيان استعمال السلطة الحكومية، من طرف الوزارة في الأغراض الحزبية وفي انتقام من المخالفين لها ولحزبها في الرأي والحديث.[1]

3/1:الإتحاد العام لطلبة تونس.

تأسس الإتحاد العام لطلبة تونس في ظرفية تاريخية احتجاجية، شاملة للأوساط الطلابية في مختلف مناطق إيالة تونس المستعمرة ، استمرت مابين 20جانفي 1952م، و30أفريل 1952م[2]، وتقررت طبيعته الإيديولوجية وشعراته المركزية على الشكل الذاتي من أجل جامعة شعبية ، وتعليم ديمقراطي وثقافة وطنية، واعتبار الحركة الطلابية جزأ لا يتجزأ ،من الحركة الشعبية والقضية الفلسطينية التي تعتبر القضية المركزية لحركة التحرر الوطني العربية، وصل عدد المنضوين تحت لوائها إلى نحو 380ألف طالب يتوزعون على جميع فروع الجامعة في كل أرجاء البلد.[3]

وبالعودة إلى ما قبل تأسيس الإتحاد العام التونسي للطلبة تونس وحكومة الاستقلال التي تجلت في الحريات العامة والتعددية السياسية ومشاركة المنظمات الوطنية ومنها

---

(1) يونس درمونة:المصدر السابق،ص67.

(2) سالم بيض:المرجع السابق، ص6.

(3) محمد حجاج: "الحركة الطلابية التونسية من عنف النظام إلى عنف الطلاب"، من السياسة والثقافة10-01-2015، ص2.

الطلابية، من خلال تنصيب كتاب العامين والهيئات الإدارية، وبدأ بذلك عهد الصراعات والهزات داخل المنظمة بين من يحظى بدعم السلطة الوطنية ،وظل الإتحاد العام لطلبة تونس جانحا للحزب الحر الدستوري التونسي الحاكم (الحزب الذي كان يقوده الحبيب بورقيبة،وتولى كثيرا من قادته مناصب وزارية وقيادية عليا).[1]

لم تكن الحركة الطلابية ،بمنأى عن الأحداث المهمة ، التي تعيشها تونس فتأثرت بها وأثرت فيها فحاربت الاستبداد ،ونالت نصيبها من العقاب مع من عوقب ،ثم كانت نموذجا حيا للحراك المجتمعي والسياسي وتفاعلت مع الوضع الجديد الذي أفرزته الثورة في السنوات الثلاث الماضية ،كانت الجامعات التونسية مسرحا للتنافس حادا مع الطلبة" الاتحاد العام لطلبة تونس "وطلبة الإتحاد العام التونسي للطلبة"وتمثل هاتان السلطتان العريقتان أولاهما على اليسار التونسي، وثانيهما على حركة النهضة الإسلامية ،منطلق الحركة الطلابية التونسية.[2]

وذكر بيرفيي، الذي تجاوز الحديث عن قرارات المؤتمر الحادي عشر للطلبة ،بتونس حيث كتب تاريخ الحركة الطلابية الجزائرية بصفة إنتقادية قطرية عن مؤتمر تونس ،انه انتخب بناء على توصيات مؤتمر المسلمين ،على أن الأمانة لم تتمكن من الاجتماع في تونس خلال سنة 1952م فعقدت ندوة في الجزائر العاصمة، أشرف عليها حزب الشعب الجزائري في الجزائر العاصمة ،حركة انتصار الحريات الديمقراطية.[3]

كان الهدف من المؤتمر الاستشاري الذي عوض بالندوة هو"إنشاء اتحاديات وطنية في الجزائر والمغرب الأقصى وتونس ،على أمل تكوين اتحاد يضم الاتحادات الثلاث تونس على مستوى المغرب العربي لكن الطلاب التونسيين عندما رأوا أن بلادهم قد دخلت منذ

---

[1] عادل عميرة: الحركة الطلابية في تونس صراع متجدد، 12 -04-2012، ص4.

[2] الحجاج :المرجع السابق،ص3.

[3] محمد أمين بلغيث: وحدة المغرب العربي من خلال قرارات المؤتمر الحادي عشر لجمعية الطلبة المسلمين لشمال أفارقة تونس،1950، مجلة المصادر،مجلد السادس،عدد11، ص6.

بداية جانفي 1952م في مرحلة نضالها من أجل الاستقلال تكتلوا فيما بينهم وأسسوا في جويلية 1953م الإتحاد العام للطلبة التونسيين ،وعقدوا مؤتمرا خاصا بهم بمركز جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا بباريس وهو الأمر الذي دفع ربما الطالب عبد السلام بلعيد إلى الدعوة في شهر ديسمبر إلى تأسيس اتحاد طلابي خاص بالطلبة المسلمين الجزائريين أيضا ،وكان قد سبقه إلى هذه الدعوة السيد عبد الحميد مهري خلال ندوة 1952م لحجة أن الطلبة الدستوريين(تونس) والاستقلاليين (مراكش) لا يرغبون في نضال الموحد غير أن دعوة مهري رفضت ،استطاع عبد السلام بلعيد أن يكتسب أنصارا من الطلاب لدعوته، منهم أحمد طالب الإبراهيمي من اتجاه جمعية العلماء، والعياشي من اتجاه حزب البيان وهؤلاء وغيرهم الذين أسسوا "الاتحاد العام لطلبة تونس.[1]

[1] محمد أمين بلغيث: المرجع السابق، ص7.

المبحث الثاني: المرحلة التفاوضية الأولى 1950- 1952.

1/1نشاط الحزب وانعقاد مؤتمر ليلة القدر:

أ-داخليا.

كانت أشكال العمل في الأحزاب مختلطة، كانت تلجأ إلى طرق العمل التقليدية من مقالات صحفية ولوائح، واجتماعات، وإضرابات ومظاهرات عامة، ففي سنة 1946م، وحدت التشكيلات السياسية جهودها قصد تقديم برنامج موحد، وفي هذه الفترة، برز نشاط الحركة النقابية التونسية التي تلقت دفعا قويا، بفضل فرحات حشاد[1]، الذي أسس في 20 جانفي 1946م، الاتحاد العام التونسي للشغل، وهنا تضامن هذا الاتحاد مع الحزب الدستوري الجديد تعاونا وثيقا، حيث نظم إضرابات في كامل البلاد يوم 04 أوت 1974م، وهنا نلاحظ أن عدد المنخرطين في الاتحاد العام التونسي للشغل تضاعف من عشرين ألف سنة 1946م إلى مائة ألف سنة 1950م[2].

كما قام الحزب بتنظيم احتفالات شعبية يوم 22 مارس 1947م، بكافة المدن والقرى، وإحياء للذكرى الثانية لتأسيس جامعة الدول العربية، وكانت هذه الاحتفالات متجهة إلى جامعة الدول العربية، كما أن الحزب الجديد نظم إضراب في 12 ماي 1947، وهو يصادق الذكرى السادسة والستين للاعتداء الفرنسي على تونس، بفرض الحماية الفرنسية عليها، وكذلك إعلان إضراب عام 13 ماي 1947م، احتجاجا على خلع محمد المنصف باي[3]

---

[1] فرحات حشاد: أهم زعيم نقابي، ظهر في تونس، كأهم شخصية قيادية، في الاتحاد العام للعمال ا لتي أسسها سنة 1945م، اغتيل من طرف منظمة اليد الحمراء الفرنسية في 5 ديسمبر 1952م، أنظر: رأفت الشيخ، المرجع السابق، ص 154.

[2] محمد الهادي شريف: المرجع السابق، ص 131.

[3] شايب قدادرة : الحزب الدستوري التونسي وحزب الشعب الجزائري 1934 1954 ،دراسة مقارنة ،أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ،جامعة منتوري ،قسنطينة ،2006 2007 ،ص62 .

وفي سنة 1946م أصدرت الحكومة الفرنسية قرارا بعودة الحياة الطبيعية إلى فرنسا وانعكس ذلك على سياستها في تونس ، طرح المقيم العام الفرنسي الجنرال ماست، مشروعا للإصلاحات الإدارية في 23 سبتمبر 1946م،

وجاء ذلك في محاولة لامتصاص النقمة الشعبية، التي تولدت من جراء حملات الاعتقال والنفي والإعدام بحق الشعب وقادة الحركة الوطنية، وقد أكد هذا المشروع على السيادة المشتركة ، وأن يكون عدد الأعضاء في الحكومة وفي المجلس الكبير مناصفة وبشكل متساو بين التونسيين والفرنسيين، على الرغم من أن عدد المستوطنين الفرنسيين والأوروبيين عامة لم يتجاوز 1/12 من عدد السكان نهاية عام 1946م[1]

إنّ إصلاحات "ماست" لم تؤثر في نظام الحماية، فالسلطة كلها بقيت بيد المقيم العام الفرنسي،ومن هنا فقد أجمعت الأحزاب الوطنية والمنظمات النقابية والمهنية، على رفض هذا المشروع ،فقد قامت بتشييد يد النضال في سبيل الاستقلال، كما أدركت ضرورة توحيد جهودها من أجل استرجاع حقوق الشعب كاملة[2].

وقد تزامن هذا الوضع مع غياب زعيم الحزب الحبيب بورقيبة، وأثناء غيابه تولى صالح بن يوسف رئاسة الحزب، وهنا دعا الحزب إلى عقد مؤتمر وطني، للنظر في هذه الإصلاحات، فقد انعقد المؤتمر في 23 أوت 1947م ،وقد سمي بمؤتمر ليلة القدر بقيادة صالح بن يوسف، حيث شارك فيه ممثلون عن اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري القديم واتحادات نقابات العمال التونسية، وكذلك اتحاد الموظفين، واتحاد طلبة جامعة الزيتونية وممثلون عن المنظمات التجارية والصناعية والزراعية والنقابية[3] حيث كان عدد الحاضرين يفوق السبعمائة ووافق المؤتمر بالإجماع على ميثاق وطني، أعلنوا فيه بطلان الحماية الفرنسية وطالبو بالاستقلال التام، والانضمام إلى جامعة الدول العربية وكان أول ميثاق يصر على عروبة تونس[4].

---

[1] محمد علي داهش: دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية، المرجع السابق، ص 52.

[2] نفسه: ص51.

[3] جلال يحيى: تاريخ المغرب الكبير، المرجع السابق، ص 1130.

[4] الحبيب ثامر: هذه تونس، المصدر السابق، ص 113.

هاجمت السلطات الفرنسية هذا المؤتمر لكنه نجح، وحين دخلت قوات الأمن مكان الاجتماع ، صرخ المجتمعون بأعلى صوت، بأن الاتفاق قام على ضرورة الحصول عل الاستقلال وهنا دارت معركة لإخراج الوطنيين[1]، وبذلك ألقت السلطات الفرنسية القبض على أربعين من الحاضرين، فعم البلاد الإضرابات الخطيرة، والمظاهرات وهنا اتخذت السلطات الفرنسية موقف وذلك بإدراج الإصلاحات المعلنة من قبل على البلاد التونسية، وبهذا و في 23 سبتمبر1946 أدخلت هذه الإصلاحات على البلاد التونسية، حيث رأى الشعب أنها لا تحقق المطالب التي قررها المؤتمر ولذلك رفضها[2].

ولقد جاء في نهاية الميثاق ما يلي:

"إن المؤتمر الوطني التونسي، يعلن أن نظام الحماية نظام سياسي واقتصادي، لا يتفق مطلقا مع سيادة الشعب التونسي، ومصالحه الحيوية، وأن هذا النظام نظام استعماري، قضى على نفسه أمام العالم بالإخفاق بعد تجربة 65 سنة، كما يعلن عزم الشعب الثابت على استرجاع استقلاله التام، والانضمام كدولة ذات سيادة إلى جامعة الدول العربية، وهيئة الأمم المتحدة والمشاركة في مؤتمر الصلح، وقد أنهى المؤتمر أعماله بالدعوة إلى وضع حد لنظام الحماية ، والمطالبة بالاستقلال التام، والانضمام إلى جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة"[3].

ب-خارجيا:

يتمثل هذا العمل في النشاط الكثيف، الذي قام به الزعماء الوطنيين في منفاهم بالخارج، وكان منهم الحبيب ثامر،[4] بورقيبة ،وغيرهم و كانوا يرون ضرورة العمل خارج البلاد، وقد ضموا جهودهم إلى جهود الزعماء العرب المهاجرين، وتعاونوا معهم، وهنا أنشئوا مكتب ببرلين، ومكتب المغرب العربي 1945م، والآخر بباريس للدعاية لقضية بلادهم،

---

(1) يحيى جلال : المرجع السابق، ص1130.

(2) الحبيب ثامر: مصدر السابق، ص 106.

(3) محمد علي داهش: المرجع السابق، ص 51.

(4) 1909-1949 درس الطب بباريس ترأس جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين في باريس، وهو من قادة الحزب الحر الدستوري الجيد منذ 1938م، أنتقل عدة مرات ليلتحق بالقاهرة سنة 1946م، عين كأول مدير لمكتب المغرب العربي بالقاهرة توفي اثر سقوط الطائرة بباكستان ، أنظر: الطيب لباز علاقات حزب الاستقلال المغربي، بالحركتين الوطنيين لجزائرية والتونسية (1949-1954) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر م ، ص 105.

وأصدروا صحيفة باللغة الألمانية والعربية في برلين تحت عنوان "المغرب العربي"، وذلك سنة 1946م، وقد اهتموا كذلك بالجالية المغربية المقيمة بفرنسا وأوروبا حيث كان عددها يفوق ألمائتي ألف، فعملوا على بث الدعاية الوطنية بين صفوفها وإيقاظ شعورها الوطني لأنهم كانوا يعاملون معاملة قاسية، وكان لهذه الحركة التي قام بها رجال الحزب في أوروبا، أثرها البالغ في الدعاية للقضية التونسية خاصة ولقضيته المغرب العربي عامة [1].

ولعل أهم نشاط عرفه الحزب يتجلى في شخصية الزعيم الأكبر الحبيب بورقيبة ساهم هذا الأخير بشكل كبير في نشر قضيته خارج البلاد، وذلك أثناء تواجده في المنفى.

-نشاط بورقيبة في القاهرة:

كان برنامج بورقيبة يتلخص أولا وقبل كل شيء في تأييد ومعونة دول الجامعة العربية في سياسته الوطنية ضد الفرنسيين، وكانت مصر بالنسبة له ، مركز الحركات التحررية والوحدوية، ولذلك اتجهت أنظاره إلى الجامعة العربية منذ تأسيسها، ففي 26 أفريل 1945م، سافر إلى القاهرة، لعرض قضية تونس على هذه الجامعة، وقدم مذكرة إلى الأمين العام للجامعة لتوزيعها على الدول الأعضاء، وكشف سياسة المستعمر الفرنسي، ولقد استقبلت هذه الجامعة الحبيب بورقيبة استقبالا حافلا[2]

لما وصل بورقيبة إلى القاهرة، وجد عبد الكريم الخطابي[3] مقيما فيها، حيث أنشآ هذا الأخير في القاهرة لجنة لتحرير المغرب العربي، التي أصرت على عملية التحرير، وقد اتصل بورقيبة في القاهرة بهذه الهيئة فعمد إليه بأمانة تحرير هذه اللجنة، هذا ما ساعده على

---

[1] شايب قدادرة: المرجع السابق ،ص63 .

[2] محمد علي داهش: المرجع السابق، ص 51.

[3] محمد بن عبد الكريم الخطابي، تخرج من جامعة القرويين بفأس، تولى العمل في جريدة تلغراف الريف، ثم مدرس اللغة العربية، ثم قاضي قضاة المسلمين، عليه القبض خلال ح ع 1، تزعم حركة المقاومة في الريف بداية من سنة 1920م، استسلم سنة 1916م نفي إلى جزيرة لاريتريون، توفي سنة 1963م، أنظر: عبد القادر خليفي، أحمد توفيق المدني ودوره في الحياة السياسية والنقابية بتونس والجزار(1899-1993)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري قسنطينة 2006-2007، ص 63.

زيادة رواج اسمه وقضيته في العالم العربي[1]،كما قام بورقيبة بالتعاون مع أعضاء الجامعة العربية، بإنشاء هيئة وطنية تكون قريبة من الجامعة، وهي مكتب "الحزب الدستوري التونسي "سنة 1946م، حيث عمل هذا الأخير متعاونا مع الجامعة وهيئاتها في كل مناسبة تتعلق بالقضايا القومية، ومنذ هذه الفترة بدأت القضية التونسية تحض باهتمام ورعاية جامعة الدول العربية، فخرجت القضية التونسية ولأول مرة إلى المستوى الدولي، لتلقى الدعم والمساندة الدولية، وبدأت الحركة الوطنية تمارس كفاحها داخل تونس، وتصعد بنشاطها السياسي والإعلامي خارج تونس لإدانة سياسة فرنسا بإعادة النظر في علاقتها مع تونس[2] .

بعد أن استلم بورقيبة أسس مكتب الحزب الدستوري، دعا عدد من المجاهدين من مختلف أقطار المغرب العربي الذين اضطروا لترك بلادهم للقدوم إلى القاهرة، حيث نجح هؤلاء في ماي سنة 1946م، في تأسيس "مكتب المغرب العربي"، بالقاهرة، وبرئاسة المجاهد المغربي ، عبد الكريم الخطابي[3]، ثم اتجه إلى الو م أ، لعرض قضيته .

في 30 جانفي 1947م وبعد عودة بورقيبة من الو م أ ، عقد مناضلو شمال أفريقيا مؤتمر دعوا فيه إلى التكاثف ضد العدو المشترك، وقد خرج المجتمعون في المؤتمر فيما عرف ب "ميثاق القاهرة" ، أعلنوا فيه بطلان معاهدات الحماية، التي فرضت على بلدان المغرب العربي، وأوضح كذلك ، حق شعوب شمال إفريقيا للتمتع بالاستقلال، وحكم نفسها بنفسها، وقد قدم الشكر للجامعة العربية، لمساندتها لقضايا الشعوب العربية، بشمال إفريقيا، ودعاها للاستمرار في مساندة كفاح الشعوب العربية، بشمال إفريقيا في سبيل الحرية والاستقلال[4].

---

[1] جلال يحيى: المرجع السابق، ص 1131.

[2] محمد علي داهش: المرجع السابق، ص 51.

[3] شوقي الجمل: المرجع السابق، ص 425.

[4] نفسه: ص 425.

بعد انتهاء المؤتمر السابق الذكر، كلفت لجنة التحرير المغرب العربي بورقيبة للقيام بجولة في البلاد العربية لشرح الأوضاع في بلاد المغرب هذا ما استلزم التعريف بقضية أقطار المغرب العربي ووضعها في بؤرة اهتمام العالم العربي[1].

اهتمت الصحافة العربية بنشاط بورقيبة، وقد أثار نشاطه في القاهرة، والو م أ والدول العربية، مخاوف بعض أعضاء لجنة تحرير المغرب العربي، منهم الحبيب ثامر وعبد الكريم الخطابي، كانت اللجنة ترى أن الاتصالات بين بورقيبة والمسئولين يجب أن تتم عن طريق اللجنة، وفي الثامن من سبتمبر 1949م، عاد بورقيبة إلى تونس في جو مليء بالخلافات بينه وبين لجنة تحرير المغرب العربي ،فبورقيبة كان يرغب في الوصول إلى حل سريع بالنسبة لقضيته، فرأى أن الحل السياسي اقرب إليه من الحل العسكري عكس الخطابي، الذي كان يؤمن بضرورة العمل المسلح، كما أن بورقيبة شعر وهو في القاهرة ،انه يحتل المركز الثاني أو الثالث في لجنة تحرير المغرب العربي، وأن السلطات المصرية، لم تعطه من الأهمية ما كان يقدره لنفسه، كما أن مصر والعالم العربي آنذاك كان منشغلا بقضية فلسطين وبتحريرها أكثر من انشغالها بمشكلات المغرب العربي .[2]

والمهم أن هذه الفترة التي قضاها بورقيبة في مصر، والتي بلغت حوالي عامين ونصف جعلته يقرر الضرورة العودة إلى التفاهم مع فرنسا بدلا من بقائه في مصر، وأن قضيته يمكن الوصول فيها إلى تفاهم مع فرنسا وسافر بورقيبة إلى تونس دون أن يجد حل لقضيته.[3]

2/1مرحلة جس النبض(1949-1952):

إن الحزب الدستوري الجديد، بعد ما سلط عليه من قمع سنة1938م، وبعد أن فرضت السلطة الفرنسية قبضتها على البلاد من جديد بعد الحرب العالمية الثانية، صار لزاما عليه

---

[1] يحيى جلال: المرجع السابق، ص 1126.

[2] شوقي الجمل : مرجع سابق،ص426 .

[3] جلال يحي : مرجع سابق، ص 1127.

أن يسلك مسلك شديد الحذر، وهنا لم يفرض نفسه دفعة واحدة بل وجب عليه أن يتحالف مع قوى أخرى، وأن يقرأ حسابا لبعض الحركات الشعبية مثل الحركة الداعية إلى رجوع المنصف باي، أو الحركة المساندة لفلسطين، ومما زاد من هيمنته هو رجوع رئيسه بورقيبة في شهر سبتمبر 1949م، هذا ما زاد من صداه وعمقه وتأثيره[1].

وفي سنة 1950، كانت خلاياه تمتد كالشبكة على كامل البلاد، حتى للمناطق التي لم يصلها تأثيره من قبل، مثل الشمال والغرب، وكانت اجتماعاته تضم الآلاف من الأشخاص، حيث لقي مساندة كبيرة من المنظمات الوطنية، مثل "الاتحاد العام التونسي للشغل"، و"الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة" ، و"الاتحاد النسائي"، وغيرها من المنظمات، وبذلك تمكن هذا الحزب أن ينتصب سنة1950م، مخاطبا كفؤا لفرنسا، وأن يطالب بإجراء مفاوضات الغرض منها تحقيق مطامع التونسيين، ومنذ ربيع 1950م، بدأت الحكومة الفرنسية تشاطر الحزب هذه الآراء.[2]

بعد عودة بورقيبة من المهجر سنة1949م، تابع بشكل أساسي، مسألة الدعوة إلى الاستقلال، حيث تمحورت خطته في إتباع سياسة تهادنية مع فرنسا مما يمكنه من تدويل القضية التونسية ، وقد تجسدت هذه السياسة من خلال نقاطه السبعة التي عرضها أثناء تواجده في باريس في أفريل 1950م حيث تمثلت هذه النقاط فيما يلي:

1.بعث السلطة التنفيذية التي هي عنوان السيادة الوطنية.

2.إنشاء حكومة تونسية مسئولة عن الأمن العام، يترأسها وزير أول تونسي يعينه جلاله الملك الذي يتولى رئاسة مجلس الوزراء بصفته رئيس الدولة.

3.إلغاء الكتابة العامة للحكومة التونسية، التي تسيطر على جميع الإدارات وبيدها عمليا، السلطة الإدارية بالبلاد[3].

---

[1] محمد الهادي شريف: المرجع السابق، ص 132.

[2] نفسه: ص 132 .

[3] عبد المجيد كريم وآخرون: موجز تاريخ الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص 174.

4.إلغاء المراقبين المدنيين، الذين يقومون بالإدارة المباشرة، وهذا ما يتنافى مع السيادة الوطنية.

5.إلغاء الجند رمة الفرنسية، التي يرجع أمرها إلى وزارة الدفاع الوطني الفرنسي، وهي بذلك تكرس الاحتلال العسكري للبلاد.

6.إحداث بلديات منتخبة، بها ممثلون عن المصالح التي توجد بها أقليات فرنسية.

7.على المستوى التشريعي، يتم بعث مجلس وطني منتخب بالاقتراع العام، ومهمته إعداد دستور ديمقراطي، يحدد العلاقات الفرنسية التونسية، على قاعدة احترام المصالح المشروعة لفرنسا، في إطار احترام السيادة التونسية[1].

وعلى أساس هذا التصريح، تشكلت حكومة جديدة برئاسة "محمد شنيق" [2] في 17 أوت 1950م، ضمت ستة وزراء تونسيين، حيث تولى صالح بن يوسف وزارة العدل، وكان هدف هذه الوزارة الجديدة هو إعادة السيادة للتونسيين على مراحل[3]، كما أنه كان اتفاق بين المقيم العام الفرنسي، والباي محمد الأمين الأول، وبورقيبة، على أن تجري هذه الوزارة مفاوضات مع ممثلي السلطات الفرنسية، بشأن القضية التونسية، وقد سافر بورقيبة إلى فرنسا في محاولة لحث الحكومة الفرنسية للعمل على إنجاح هذه المفاوضات، ولم يتوصل المفاوضون إلى نتيجة يرضى عنها الطرفان[4].

---

[1] عبد المجيد كريم وآخرون: المرجع السابق،ص174.

[2] **محمد شنيق: 1889 1976 مَحمد** بالفتح **بن محمد بن حسن شنيق**، سياسي تونسي تولى الوزارة الكبرى مرتين أولاهما عام 1943 والثانية في مطلع الخمسينات، كان مَحمد شنيق في العشرينات والثلاثينات مثار جدل، حيث كان معارضا في العشرينات للحزب الحر الدستوري ، متعاونا مع نظام الحماية، ير أنه دخل السياسة من الباب الكبير في الأربعينات عندما اختاره المنصف بأي وزيرا أكبر عام 1943 وبقي في منصبه فيما بين 1 جانفي و15 ماي .وبعد تنحية الباي وحل حكومته، أصبح وزيره الأكبر شنيق زعيما للحركة النصفية، ثم عندما أرادت الحكومة الفرنسية سلوك سياسة لينة مع الحركة الوطنية، تشكلت في أوت 1950 حكومة تفاوضية للوصول بالبلاد إلى الاستقلال الداخلي عين على رأسها مَحمد شنيق لمدى ما يحظى به من قبول لدى جميع الأطراف، غير أن فرنسا تخلت عن سياستها وانحلت الحكومة ونفي وزراؤها بمن فيهم الوزير الأكبر إلى قبلي بالجنوب التونسي حيث مكثوا ثلاثة أشهر. وبعد الاستقلال عام 1956 انسحب الرجل من الحياة السياسية ، انظر موقع ويكيبيديا ، يوم الثلاثاء 2018/05/15م على الساعة 07:08.

[3] عبد الوهاب الكيالي: المرجع السابق، ص 133.

[4] شوقي الجمل: المرجع السابق، ص 426.

وبعد انقضاء مدة على المفاوضات التي وقعت في باريس وفرنسا أجابت الحكومة الفرنسية بمذكرة، حيث رفضت السلطات الفرنسية التنازل عل المشاركة في حكم البلاد، ولزوم وجود الفرنسيين، ضمن الهيئات المنتخبة التونسية، واعتبار السلطة في البلاد سلطة فرنسية تونسية مزدوجة، فكان رد الحكومة التونسية بعد قبول الوضع وهنا انقطعت المفاوضات[1].

وبعد فشل المفاوضات، اضطر "محمد شنيق"، إلى مغادرة تونس، للاتصال بالفرنسيين، فدارت مباحثات غير رسمية بينه وبين فرنسا، وهنا عقد شنيق مؤتمر تحدث فيه عن العلاقات بين تونس وفرنسا، التي تمر في أزمة خطيرة، وقال أن الوفد الذي أرسله جاء إلى باريس منذ شهرين، دون أي نتيجة وقال أيضا أنه يخشى أن يؤدي هذا الفشل إلى نتائج وخيمة بالنسبة إلى علاقات تونس وفرنسا، ثم ختم كلامه بقوله "أن سيادة تونس الداخلية مخنوقة من الناحية العملية، وأن التونسيين يضحون من اشتراك الفرنسيين القاطنين في تونس وفي الحياة السياسية الإدارية والاقتصادية[2].

ولقد اصطدم التطور السلمي نحو الاستقلال، بمعارضة المستوطنين الأجانب وتردد الحكومة الفرنسية، وهنا رأت فرنسا ضرورة مسايرة رأي المستوطنين الفرنسيين، حيث قامت بتقديم بعض الإصلاحات الخاصة بالمستوطنين الفرنسيين، وذلك من خلال إشراكهم في إدارة تونس، وعلى هذا ضرورة تمثيلهم في المجالس التشريعية، وفي نفس الوقت حاولت إرضاء التونسيين في نطاق الوظائف الحكومية، وذلك من أجل تحقيق السيادة المزدوجة واعتبر بذلك بورقيبة أن هذه الإجراءات خطوة أساسية للمفاوضات مع فرنسا ، وأنها تتعارض مع الشروط التي قدمها شخصيا في باريس وهنا ترك بورقيبة باب المفاوضات مفتوحا مع فرنسا[3].

---

[1] يونس درمونة: تونس بين الاتجاهات، المرجع السابق، ص 170.

[2] نفسه، ص 170.

[3] جلال يحي: المرجع السابق، ص 1130.

بعد ما فشل بورقيبة في التفاوض مع فرنسا، قام بجولة خارج البلاد في 02 نوفمبر 1951م، من اجل كسب الرأي العام العالمي، لجانب القضية التونسية فزار بذلك ايطاليا وبريطانيا والو م أ ، حيث دامت جولته قرابة سنة[1]، وفي هذه الأثناء أرسل محمد شنيق، مذكرة إلى الحكومة الفرنسية، بصفته رئيس للوزراء في 3 نوفمبر 1951، وشرح فيها الحد الأدنى لمطالب التونسيين حيث ردت عليه فرنسا في 15 ديسمبر من نفس السنة، برد يعتبر رفضا تاما وصريحا لهذه المطالب، وهنا ظهر عدم جدوى التفاهم مع فرنسا، فرد محمد شنيق على هذه المذكرة ، بمذكرة أخرى[2]، وبهذا صممت فرنسا بتغيير المقيم العام، فغيرته في أوائل سنة 1952م، بالجنرال "دي هوت كلوك"، بهدف تدعيم نفوذها السياسي والعسكري[3].

وفي 2 يناير من سنة 1952م، عاد بورقيبة إلى تونس ، ولما أوشكت القضية أن تحل قررت الحكومة التونسية عرض قضيتها على مجلس الأمن [4]،وهنا سافر كل من بورقيبة والمنجي سليم[5] لعرض القضية لدى مجلس الأمن، ولقد اعتمد الوزيران في تقديم قضيتها إلى مجلس الأمن على ما ورد في البند 35 ميثاق الذي جاء فيه

"تستطيع أي دولة من غير دول الأعضاء أن تلفت نظر مجلس الأمن أو الجمعية العمومية، إلى كل خلاف تكون هذه الدولة طرفا فيه يشترط أن تقيل الالتزامات الخاصة بالميثاق"[6].

---

[1] شوقي الجمل: المرجع السابق، ص 428.

[2] أنظر: الملحق رقم09، يمثل مذكرة حكومة شنيق، ص141.

[3] جلال يحي: المرجع السابق ص 1131.

[4] شوقي الجمل: المرجع السابق، ص 428.

[5] المنجي سليم: (1908-1969)-درس بالصادقية، ثم تحول إلى فرنسا، حيث درس الحقوق بباريس، وبعد عودته انضم للحزب الدستوري الجديد 1936م، وبعد إعلان الحكومة الفرنسية عن استعدادها لمنح تونس استقلالها، كان ضمن الوفد المفاوض، فعين بعد ذلك وزير للداخلية إلى غاية أفريل 1956م، عين سفير الو م أ وممثلا للأمم المتحدة فانتخب عام 1964م، رئيس للجمعية العامة توفي سنة 23-101969م، أنظر: نجاة عبو، التحرر الوطني ووحدة المغرب العربي، لدى أحمد بن بلة، وصالح بن يوسف، 1954، 1961 مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير تخصص تاريخ المغاربي الحديث والمعاصر، جامعة محمد بوضياف الجزائر 2013-2014، ص 59.

[6] يونس درمونة: المصدر السابق، ص 190.

قدم الوزيرين التونسيين رسالة إلى السكرتير العام للأمم المتحدة، موقعا عليها من أعضاء الحكومة التونسية، بطلب بحث قضية تونس في مجلس الأمن ، كما صرح الوزيرين بأن موقف الحكومة التونسية، قد حدد في المذكرة التي قدمت إلى الحكومة الفرنسية في 31 10 1951 م، وهي توضح الطريقة التي تكفل الحكم الذاتي، الذي أعطت الحكومة الفرنسية وعدا أكيدا [1].

لكن الأمين العام للأمم المتحدة رفض مقابلة الوزيران فاضطرا إلى تسليم مذكرتهما إلى مدير مكتبه، وأرسلت نسخته أخرى إلى الأمم المتحدة، وفي يوم الخميس 10-04-1952م، أعلن رسميا أن مجلس الأمن مستعد للنظر في قضية تونس. وبعد النظر فيها رفض المجلس الأمن مناقشتها، وذلك لعدم توفر العدد الكافي من الأصوات اللازمة لذلك، وكانت سبعة أصوات فقط منهم (مندوبو الصين، الشيلي، البرازيل، الباكستان، وروسيا) بينما صوتت بريطانيا ضد مناقشتها، وبعد أن أخفق عرض القضية على مجلس الأمن ، تحولت الأنظار لعرضها على الجمعية العمومية في باريس، فلم تحصل على الأصوات الكافية، وعرضت كذلك على نيويورك فلم تحصل على الأصوات الكافية بسبب موقف أمريكا[2].

وبعد فشل القضية التونسية على مجلس الأمن ، عقد التونسيون مؤتمر في الخفاء في 18-يناير1952م، وقرر إلغاء الحماية وضرورة معاملة المستوطنين على أساس أنهم جالية أجنبية، وهنا طلب المقيم العام الجديد من الباي إقالة الوزراء، بما فيهم شنيق، لكن الباي رفض ذلك وهنا استعمل الفرنسيون القوة قرب الساحل تونس الجنوبي، مدة عامين ونصف[3].

وفي مارس 1952 واثر اعتقال حكومة شنيق، سافر كل من صالح بن يوسف أمين حزب الدستور الجديد، ومحمد بدرة ، وزير الشؤون الاجتماعية، في الوزارة التونسية إلى

---

[1] يونس درمونة: المصدر السابق ، ص 191.

[2] نفسه، ص 194-195.

[3] جلال يحي: المرجع السابق ص 1135.

باريس، لتقديم قضية تونس أمام هيئة الأمم المتحدة حتى تتوسط بين فرنسا ، وبين تونس من أجل حل الأزمة الناشئة عن جوانب الحكومة الفرنسية، الذي أثار غضب الشعب التونسي الطامح في الاستقلال واتصل الوزيران برجال العرب المسلمين.[1]

وهنا كانت تخشى فرنسا أن تساند الو م أ القضية التونسية حيث كان التصويت بأغلبية 34 صوت، مقابل 20صوت، وبهذا شرعت اللجنة في دراسة القضية التونسية في 4 ديسمبر من سنة 1952م[2]

وفي خريف 1952م، وقع تسجيل القضية التونسية في جدول أعماله العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وذلك تطبيقا للبند الحادي عشر، من ميثاق الأمم المتحدة، حيث يخول له مناقشة كل قضية تهم المحافظة على الأمن والسلم، وإصدار القرارات المناسبة وعلى هذا الأساس تكون فرنسا متهمة بتخريب السلم العالمي في إفريقيا الشمالية[3]

وفي 18 أكتوبر من سنة 1953م، أدرجت الأمم المتحدة القضية التونسية في جدول أعمالها، أثناء انعقاد جلساتها العمومية، وصادقت اللجنة السياسية على مناقشتها يوم 22-10-1953، حيث صادقت بأغلبية 32 ضد 19، وتواصلت مناقشة القضية طيلة شهر

ثم أقرت الو م أ بضرورة استئناف التفاوض بين فرنسا وتونس[4]

3/1 الاصطدام (المقاومة المسلحة) 1952م-1954م :

لما لم تجد المفاوضات نفعا ،اندلعت المعركة الحاسمة في 18 جانفي 1952م اثر الشكوى التي قدمتها الحكومة التونسية إلى منظمة الأمم المتحدة، ضد الحكومة الفرنسية، وقرر المقيم الجديد "دي هوت كلوك" منع مؤتمر الحزب الدستوري الجديد الذي كان مقررا عقده في ذلك اليوم، كما أمر القبض على بورقيبة، وهنا أعلن الإضراب من طرف فرحات

---

(1) المنار، "القضية التونسية في هيئة الأمم المتحدة" ،ط2، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع 2013، ص 55.

(2) خليفة شاطر وآخرون: المرجع السابق، ص 156.

(3) عبد الكريم عزيز: نضال الشعب أبي تونس(1955-1956) دار النهضة للطباعة والنشر، تونس 2001م.

(4) خليفة شاطر وآخرون: المرجع السابق، ص 156.

حشاد، فتصدت السلطات الفرنسية لهذا الإضراب ما أسفر عن مواجهة راح ضحيتها عدد كبير من القتلى[1] .

اتخذت المقاومة عدة أشكال، كانت في بادئ الأمر عبارة عن مظاهرات وإضرابات قام بها التونسيون تعبيرا عن غضبهم، ومساندتهم لقضيتهم العادلة، ثم اتخذت شكل جديد، وهو المقاومة المسلحة التي قادها في المدن والقرى فتألفت في تونس، فرق من المقاومة الشعبية كانوا يقيمون بمقاطعة الفرنسيين في الطريق، وقتلهم، حيث تكونت فرق الفلاقة في الجبال، هذا ما أثار الخوف في نفوس الفرنسيين، الأمر الذي اجبر الحكومة في باريس الى إعادة النظر في موقفها اتجاه القضية التونسية[2].

وهنا يبرز دور صالح بن يوسف لأنه كان يدعوا منذ بداية نضاله إلى المقاومة المسلحة، وإتباع أسلوب الكفاح المسلح عكس بورقيبة، حيث كان على وعي وعلى قناعة تامة، بضرورة تفجير قوة الشعب لضرب الاستعمار وإجباره على منح تونس الاستقلال التام، فكان صالح بن يوسف يجعل المقاومة المسلحة أداة في يده للضغط على قوات الاحتلال، ولقد استمر الكفاح المسلح طوال ثلاث سنوات التي سبقت مرحلة المفاوضات، ولم تتوقف هذه العمليات رغم نداءات الباي[3].

في سنة 1952م برزت زيادة عمليات القمع، وضرب المراقبة المشدودة على المراكز السكنية، تليها حملات بوليسية، واعتقالات عشوائية، وإهانات للمواطنين، كما وقعت حملات قمع وتمشيط ضد بعض المناطق المعروفة بوطنيتها، مثل الوطن القبلي والساحل نهاية جانفي 1952م[4] ويوم 25 مارس 1952م أقدمت سلطات الاحتلال بقيادة "دي هوت كلوك" حيث هاجم هذا الأخير بيوت الوزراء، من الحكومة التونسية وألقت القبض على محمد

---

[1] محمد علي داهش: المرجع السابق، ص135.

[2] علي البهلوان: تونس الثائرة، د ط ، دار الكتب الوطنية، تونس، 1954م ، ص 152.

[3] منصف الشابي: صالح بن يوسف ،حياة يوسف حياة كفاح، ط2، دار نقوش العربية،تونس العربية،2007م ،ص120.

[4] محمد علي داهش: المرجع السابق، ص135 .

شنيق ومحمود الماطري، ومحمد بن سالم ومحمد الصالح مزالي، وتم إبعادهم في نفس الليلة إلى الجنوب التونسي[1].

ومما زاد من بشاعة القمع ، إرهاب مضاد قامت به منظمة اليد الحمراء[2]، حيث كانت تخطط هذه المنظمة لاختطاف الزعماء الوطنيين واعتقالهم، كما قامت هذه المنظمة باغتيال النقابي فرحات حشاد في 5 ديسمبر 1952م.[3]

وكرد فعل على السياسة الفرنسية، من قمع ونفي، فان الكفاح المسلح انتظم، وعاد إلى سالف العهد، حيث كان المنخرطون خليطا من الفلاقة السابقين والمناضلين الذين كونهم الحزب الدستوري الجديد، وتمكن الحزب وإطاراته المحلية بحسب طاقتهم وعبر سلسلة من العراقيل أن يحققوا بعدة انتصارات ، كما أن المقاومة المسلحة قد دامت ودعمت في شهر نوفمبر 1954م[4].

انطلقت المقاومة في كامل البلاد التونسية، وكان من بين قادتها الأزهر الشريطي، والسياسي عمار البني، وكان مجال عملها، يهتم بالجنوب، أما الطاهر سود، والسياسي ليسود، فان مجال تحركاتهم كان في منطقة بني زيد ومصباح الجريوع في منطقة مدنين، وتطاوين، والعجيمي بن مبارك في القيروان، وحسن بن عبد العزيز والعتمي بن مبروك في الساحل ومحمد النيقر بصفاقس.

---

[1] خليفة شاطر وآخرون: المرجع السابق، ص 47.

[2] منظمة اليد الحمراء: منظمة إرهابية كونها، احد كبار الاستعمارين الفرنسيين بتونس يدعى أنطوان ميلير، وهو ضابط شرطة، وبعض المغالبين من السياسيين و البوليس، في إطار ما سمي بالدفاع عن الذات، أنشأتها مصلحة التوثيق الخارجي، الجوسسة المضادة الفرنسية، يديرها النقيب فيات، قامت باغتيال فرحات حشاد، أنظر: كريم مقنوش النشاط السياسي والعسكري لجبهة التحرير الوطني 1957 1952 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر2، 2012، ص 29.

[3] محمد علي داهش: المرجع السابق، ص 136.

[4] نفسه، ص 137.

استطاع المقاومون الصمود، والتفوق على جيش العدو، بتكييفهم للعمليات الفدائية، وخاصة في الليل، وخاصة لمعرفتهم الجيدة للصحاري والمسالك وحقق تحركاتهم السريعة والمفاجئة.[1]

كانت أهم المعارك التي أبدى فيها المقاومون التونسيون نتائج جيدة، واستشهد فيها كثيرون ما يقارب 285 شهيد، من ربيع 1954م، لأن القوات الفرنسية، كانت ضخمة وعزمت على القضاء على المقاومة المسلحة التي أصبحت مصدر قلق للجاليات الأوروبية، وبهدد الوجود الفرنسي خاصة أن السلطات الفرنسية لجأت إلى مخرج سلمي، لأزمة التفاوض في تونس مع الوطنيين، ومن أهم هذه المعارك:

- معارك جبال عرياطة 27 مارس و9جوان و5 جويلية 1954م.
- معركة جبل هداج 1 سبتمبر 1954.
- معارك جبل سيدي عيش 1954م.[2]

ويمكن تحديد دوافع هذه الثورة في نقطتين:

- يأس الشعب التونسي من النضال السياسي الذي يحقق رغبة في الحركة والاستقلال.
- السياسة الاستعمارية القائمة على الإرهاب، وتحطيم الشخصية الوطنية، وعدم المساواة بين السكان والمستوطنين.[3]

---

[1] عبد الكريم عزيز: المرجع السابق، ص 424.

[2] تأليف ثلة من الأساتذة والباحثين: موجز الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص 163.

[3] محمد الدرعي: المرجع السابق، ص 93.

المبحث الثالث: المرحلة التفاوضية الثانية

1/1استئناف المفاوضات (1954-1956).

بعدما أصبح مندانس فرانس [1]رئيس للوزراء ،قام برحلة مفاجئة إلى تونس ،وهنا اتصل بمندوب الحزب الدستوري في باريس،محمد الصمودي [2]لتفاهم معه بشان فتح باب المفاوضات من جديد بين التونسيين والفرنسيين ،و وموعد بالإفراج على بو رقيبة و إشراكه في المفاوضات ،حيث بدأ التفاوض بين الطرفين واتفقا على مايلي :

- تعلن فرنسا استعدادها لمنح تونس استقلالا داخليا .
- تشكل وزارة تونسية برئاسة الطاهر بن عمار ،ويشرك الحزب الدستوري الجديد في هذه الوزارة.
- تبدأ الوزارة الجديدة مفاوضات جادة مع الفرنسيين[3]

وبعد هذا تألفت حكومة جديدة في سبتمبر من نفس السنة ،برئاسة طاهر بن عمار[4] وثلاثة من وزرائه من الحزب الدستوري الجديد وهم ، صالح بن يوسف ،بورقيبة و المنجي سليم، بدأت المفوضات من 4 سبتمبر 1954 إلي غاية 13من نفس الشهر ،انتقلت إلي

---

[1]مندانس فرانس 1907-1982 ،انخرط في الحزب الاشتراكي ، شارك في الح ع 2 ، عين 1954 م رئيس لمجلس الوزراء، دخل في مفاوضات مع حزب الدستوري، استقال من حكومته عام 1955 م ، انظر: الطيب لباز، الحزب الدستوري الجديد،ودوره في القضايا التحررية 1947 1956 م،القضية الجزائرية نموذجا؛مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر،جامعة الجزائر،2007 م 2008 م.

[2] محمد الصمودي: ولد عام 1925 ، درس بالصادقية ، ثم انتقل الى باريس لمواصلة تعليمه العالي في الآداب، عين في أوت 1955 م وزير دولة، شارك في مفاوضات الاستقلال الذاتي، عين 1956 مدير دولة في حكومة بورقيبة، عين سنة 1947سفيرا لتونس بباريس ، انتخب في نوفمبر 1959 نائب بالبرلمان ، عين سنة 1970عضوا باللجنة العليا بالحزب ، انظر :زهير النواذي ، المرجع السابق ص166.

[3] محمد الدرعي : المرجع السابق ،ص90.

[4] طاهر بن عمار: 1889م 1985م ،لعب ادوار سياسية في الفترة الممتدة من 1921م الى 1956م ، كان ضمن وفد الدستور سنة 1921م ، الذي رفع مطالب التونسيين لسلطة فرنسا، ترأس المفوضات الأولى مع فرنسا و التي حققت الاستقلال الداخلي في جوان 1955، انظر محمد السعيد عقيل ، الحزب الدستور التونسي القديم 1939م 1956م ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر و الحديث، جامعة الجزائر،2009م2010م،ص60.

باريس وسمح لي بورقيبة من منفاه بتتبع سير المفاوضات والإشراف عليها وهنا انتهزت السلطات الفرنسية هذه المفاوضات بطلب تسليم الأسلحة من طرف رجال جيش تحرير الوطني وهنا تعثرت مفاوضات وتوقفت،لأنه ظهرا تيار معارض لإجراء هذه المفاوضات علي هذا الأساس وأصر علي مواصلة الثورة ،وكان يتزعم هذا الاتجاه الحزب الدستوري القديم وقد تزامنا هذا مع الثورة في المغرب سنة 1953وإندلاع الثورة في الجزائر 1954 م وهنا بحثت فرنسا عن، حل عاجل لهذه القضية [1].

في خضم هذه الأحداث أصدر المقيم في أصدر المقيم الجديد بتونس دي لا تور بينا في 16نوفمبر 1954م جاء فيه :

ضمان سلامة الثوار في حال تسليمهم أسلحتهم وهنا أقنع بورقيبة عدد من الثوار بتسليم أسلحتهم تمهيدا لحل القضية التونسية مع فرنسا بينما قوبلا برفض من طرف طاهر بن عمار هذا ما أدى إلى تصدع داخل أحزب بظهور تيارين متصارعين بين بورقيبة وصلاح بن يوسف ،هذا ما سنقوم بعرضه في الفقرات الموالية[2] .

وتعود دوافع قبول فرنسا للتفاوض لأسباب عدة منها:

- ظهور بوادر الإنهاك على فرنسا في تونس منذ ربيع 1954م.
- فتحت فرنسا لنفسها مشكلات كبيرة في المغرب الأقصى، في حين سبل ثوار الهند الصينية، ورجال التحرير انتصارات واضحة ضد القوات الفرنسية.
- شعور المستوطنين أن الحكومة باريس، لن تقف معهم فاستعدوا بذلك لعملية التراجع.
- المشكلات التي لحقت بفرنسا في مستعمراتها جعلتها تفكر في حل لهذه المشاكل حتى تمتع الانهيار المفاجئ[3].

---

[1] محمد علي داهش: المرجع السابق، ص60.

[2] نفسه: ص61.

[3] جلال يحي: المرجع السابق، ص 1131.

وفي 5 نوفمبر 1955م سقطت حكومة مندانس فرانس، وجاءت حكومة "ادغارفور"[1]، الذي عقد الصفقة مع بورقيبة، وهنا استأنف التفاوض في 22 أفريل 1955م، لأجل الوصول إلى توقيع المرحلة الأولى من الاتفاقية واستمرت المفاوضات إلى 3 جوان 1955م، حيث نصت على :

إعطاء تونس حكم ذاتي داخلي مع حماية المصالح الفرنسية، واحتفاظ فرنسا بالمسؤولية عن الشؤون الخارجية، والدفاع والأمن الداخلي، كما خصت على ضرورة التعاون بين البلدين في جميع الميادين، وكذلك استمرار العمل بالمعاهدة المعقودة بين البلدين[2]

كما أنها نصت في المادة2و5 على استمرار تولي فرنسا لشؤون الدفاع والشؤون الخارجية، واحتفظت بالامتيازات للفرنسيين المقيمين في تونس، كذلك اعترفت هذه الاتفاقية باللغة العربية، لغة رسمية في تونس ونصت كذلك على اعتبار اللغة الفرنسية بلغة ليست أجنبية[3]

ونصت كذلك عل تضامن الطرفين للدفاع عن أمتها وعلى و على أن لا يجوز اتخاذ أي تشريع يتعلق بالدفاع عن الأمن الداخلي إلا بموافقة الطرف الآخر، ونصت كذلك على تكوين لجنة مشتركة برئاسة القائد العام الفرنسي[4].

ووقع المفاوضون في نفس الوقت على اتفاقيات أخرى حيث نصت الأولى منها على وضعية المستوطنين الفرنسيين واحتفاظهم بقوانين المدنية الفرنسية، وتحت إشراف المندوب السامي الفرنسي، واستخدامهم لغتهم الأصلية في التعليم، ودعم تدخل الحكومة التونسية في

---

[1] ادغار فور: سياسي فرنسي ورئيس وزراء فرنسا لفترتين خلال الجمهورية الفرنسية الرابعة، الفترة الأولى من 20 يناير 1952 حتى 8 مارس 1952 والثانية من 23 فبراير 1955 حتى 1 فبراير1956 ،انظر : ويكيبيديا،يوم الثلاثاء،15 5 2018 م,7:49 .

[2] أمين شاكر وآخرون: المرجع السابق، ص 823.

[3] جلال يحي: المرجع السابق، ص 1131.

[4] نفسه، ص 1134.

شؤون إقامتهم ، أو تنقلهم بين تونس وفرنسا، كما نصت على إشراكهم في المجالس البلدية، دون التشريعية.

كما نصت الاتفاقية الثانية على انضمام القضائي، وعلى تبعية التونسيين لقضاء تونس إلا في القضايا السياسية أو المتعلقة بالأمن العام[1]وبهذا أصبحت تونس مستقلة إلا في القضايا استقلال داخلي حيث اعتبر بورقيبة هذا الاستقلال إحدى مراحل الاستقلال الفعلي.

وبعد الإعلان عن اتفاقية الحكم الذاتي، عاد بورقيبة الى تونس، حيث لقي هذا الأخير معارضة شديدة من طرف صالح بن يوسف لأنه نادى بالضرورة الكفاح المسلح جنبا الى جنب مع أبناء المغرب العربي، وهكذا أدت هذه الاتفاقية الى اتساع الصراع بين بورقيبة وصالح بن يوسف اليوسفيون، ومن جهة أخرى أنصار بورقيبة البورقيبيون ومن جهة أخرى أنصار صالح بن يوسف –اليوسفيون، حيث استمر الصراع بين الطرفين وانتقل من الصراع السياسي الى الدموي[2]

وأما تزايد حدة الصراع بين الفريقين من جهة، واشتداد الثورة الجزائرية من جهة أخرى خشية فرنسا من عاقبة الأمور فقامت بتعديل هذه الاتفاقية، اذ قررت في 20مارس 1956م، لاعتراف بالاستقلال الكامل مع الاحتفاظ بقاعدة بنزرت البحرية، وقد تألفت أول وزارة برئاسة الحبيب بورقيبة[3]

2/1الصراع بين بن يوسف و بورقيبة (1954م-1956م):

انتصرت الحكومة الفرنسية المفاوضات، وطلبت من جال جنس التحرير الوطني، بتسليم أسلحتهم للسلطات الفرنسية، وبسبب هذا تعثرت المفاوضات وتوقفت لأن هذا الموقف الجريء من الحكومة الفرنسية أدى الى ظهور تيار معارض لهذه الفكرة، وأصر على مواصلة العمل المسلح مواصلة الثورة، حيث كان يتزعم هذا التيار الحزب الدستوري القديم،

---

[1] جلال يحي:المرجع السابق، ص1134.

[2]محمد الدرعي: المرجع السابق، ص 94.

[3] نفسه: ص 94.

وهنا قام المقيم الجديد في تونس "دي لاتور" الى إنهاء القتال، وإصدار بيان في 16 نوفمبر 1954م، حيث وافق عليه بورقيبة الذي كان يشرف على المحادثات مما جاء فيه:

✓ضمان سلامة الثوار في حال تسليمهم لأسلحتهم، وهنا استطاع بورقيبة من إقناع عدد من الثوار بتسليم أسلحتهم تمهيدا لحل القضية التونسية مع فرنسا [1]

لكن هذا الاقتراح قوبل بالرفض من طرف الطاهر الأسود الذي كان يقود الكفاح المسلح، وكذلك صالح بن يوسف الذي رفض رفضا تاما ، أن يلقي الثوار أسلحتهم ومنذ هذا الحين، بدأ التناقض واضحا داخل الحزب الحر الدستوري الجديد بين خطين خط الاعتدال (الديوان السياسي) برئاسة بورقيبة الذي يعتبر انحرافا واضحا ومناهضة للحركة الوطنية، وخط الكفاح الثوري المسلح (الأمانة العامة) الذي مثله صالح بن يوسف[2] .

وهكذا أصبح "صالح بن يوسف" زعيم لحركة المعارضة في تونس، حيث عارض سياسة بورقيبة الذي فضل خوض النضال بطريقة سليمة، وأمر بتسليم الأسلحة ، وهنا تلقى صالح بن يوسف الدعم من الداخل ومن الخارج، فمن الخارج لقي الدعم من لجنة تجرير المغرب العربي، أما من الداخل تلقاه من جهات مختلفة، فنجد أن طلبة جامعة الزيتونة والدستونيين القدامى جيش التحرير الوطني، والجماهير الطلابية كلهم قاموا بتقديم الدعم لصالح بن يوسف[3] .

ومن جهة أخرى نجد أن بورقيبة قد اتجه الى سياسة الحل السلمي، ورفضها استعمال المقاومة المسلحة، ضد الاحتلال الفرنسي، واعتمد في ذلك على "فكرته البورقيبية"[4]،

---

[1] محمد علي داهش: المرجع السابق، ص 61.

[2] نفسه: ص 61.

[3] أحمد توفيق المدني:المعارضة التونسية، نشأتها وتطورها، دراسة اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2001، ص 15.

[4] الفكرة البورقيبية: البحث لسلمي عن منشورات اتفاق شريف، يتضمن، أصول تفاهم ممكن للتطور، وليكون هذا الاتفاق ناجحا، يجب أن معقولا، من الدين لهمهم الأمر، ويجب أن يتقدم من هذا وذلك مخاطبون ممثلون حقيقيون، أنظر: تعريف الفكرة البورقيبية، العدد91، 1956م، ص 5.

والمتمثلة في فكرة "خذ وطالب"، وهكذا بقي الطرفان في صراع، مما حال دون وصول الطرفان التونسي والفرنسي الى اتفاقية محددة ترضي الطرفان[1].

وفي سنة 1955م، ولما سقطت وزارة مندانس فرانس، خلفتها وزارة ادجارفور، وهنا ستأنف التفاوض بين الطرفان في 22 أفريل 1955م، لأجل الوصول الى توقيع المرحلة الأولى من الاتفاقية، وهنا استمرت المفاوضات حتى 3 يونيو من نفس السنة ، حيث تمخضت عليها اتفاقية الاستقلال الداخلي، حيث وافق بورقيبة على هذه الاتفاقية ووافق على بنودها، وعاد الى تونس قبل يومين من إعلان هذه الاتفاقية ليهيئ الرأي العام التونسي، حيث جاء في هذه الاتفاقية ما يلي:

- الاعتراف لتونس بممارستها الكاملة للسيادة الداخلية.
- إقامة علاقتها على أساس الاحترام المتبادل والكامل لسيادتها في نطاق استقلال الدولتين وتساويهما.

وبقيت هذه الاتفاقية غير محققة للاستقلال التونسي الكامل، اذ احتفظت فرنسا بالشؤون الخارجية، والدفاع والأمن الداخلي، ومراقبة الحدود وغيرها من المسائل الاقتصادية[2].

وبعد إعلان هذه الاتفاقية، زادت من حدة الصراع بين "البوسقيون أو بورقيبة" حيث عارض بن يوسف هذه الاتفاقية وبشدة، لأنها لم تمنح الاستقلال التام لتونس، بل منحت الاستقلال الذاتي فقط بينما تبقى مرتبطة خارجيا بفرنسا، وطالب بتوحيد صفوف النضال وعندما عاد من القاهرة في 13 سبتمبر 1955م، أكد موقفه لبورقيبة من هذه الاتفاقية[3] في حين رحب بورقيبة بهذه الاتفاقية، وأكد بأنه للوصول الى الاستقلال التام لابد من القبول بالاستقلال الذاتي، الذي يعتبر كتمهيد للاستقلال التام والنهائي ، واعتبر بأن هذه الاتفاقية هي خطوة أساسية الى الأمام من أجل تحقيق السيادة الكاملة، لأنها سميت في نظره بإحياء

---

[1] محمد علي داهش : مرجع سابق، ص61.

[2] نفسه، ص 61.

[3] أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، ص 15.

الدولة التونسية من جديد ، كما أنها أبطلت حكم المقيم العام الذي أصبح مندوب سياسي في الإشراف على الإدارة وإصدار القوانين ، كما أنها سمحت بحرية الدولة والقوى الوطنية وحرية العمل[1].

وبعد صدور هذه الاتفاقية أصبح مركز بورقيبة مهددا بالخضر، لأن أنصاره داخل الحزب بدأ يتراجع، كما ظهرت مظاهرات شعبية تندد بالاتفاق وبخانة بورقيبة، فيما تصاعدت عمليات الكفاح المسلح، في الأرياف حيث شارك بورقيبة وأنصاره في الحزب الدستوري الجديد، في قمع المظاهرات الشعبية، وبالتعاون مع فرنسا في حين أن موقف صالح بن يوسف من هذه الاتفاقية لقي تجاوبا ودعما بسبب في الداخل فقط بل الصعيد الخارجي العربي، حين أصدر مكتب المغرب العربي في القاهرة بيانا أدان فيه اتفاقية 3 يونيو ، وأكد هذا البيان أن بورقيبة، قد انحرف عن الخط الأصيل، الذي قامت عليه الحركة الوطنية التونسية، وأن سياسته نفي تسليم البلاد، ووصفها في يد المستعمر[2]كما أن صالح بن يوسف أكد أن هذه الاتفاقية ، اعترفت بما لم تعترف به معاهدة البارد في 188: بل كرستها وأن هذه الاتفاقية لم تقر بالسيادة الخارجية لتونس ولا يحق الدفاع، وأنها قامت بدمج الاقتصاد التونسي، ومع الاقتصاد الفرنسي وذلك يضم تونس لمنظمة التجارة الحرة مع فرنسا، كما أنها كرست التبعية الثقافية لتونس[3].

وبقي كلا الطرفان مصرا على موقفه، دون تنازل أي طرف لحساب الآخر، حيث كان بورقيبة يدرك أن صالح بن يوسف بشكل خطر ليه، لهذا قام بإرسال مجموعة من الأعضاء البارزين في الحزب وعلى رأسهم المنجي سليم لاقتناع صالح بن يوسف بالعدو عن فكرة الاستقلال الداخلي والتراجع عن رأيه لكنه لم يقيل ذلك، مما اضطر بورقيبة الى التواصل معه شخصيا لكن دون جدوى من ذلك[4].

---

[1] عميرة عليه الصغير: اليوسفيون، وتحرر المغرب العربي، المغاربة للطباعة والنشر ط2 حوتش 2001، ص 79.

[2] محمد علي داهش: المرجع السابق، ص 62.

[3] منصف الشابي: المرجع السابق، ص 192.

[4] فتحي الطيب: جمال عبد الناصر وثورة الجزائر، ط 1، دار المستقبل العربي القاهرة، 1934 ص 143.

كما أن بورقيبة دعا قادة العمل العسكري المعروفين بالفلاقة[1] لإلقاء السلاح وترك المقاومة، عارض صالح بن يوسف هذا ، ورأى بدوره أن المقاومة المسلحة ، لابد أن تستمر من أجل الضغط على الاحتلال الفرنسي، وجعلها كورقة رابحة في يد التونسيين لكن بورقيبة لم يبالي لذلك ولا موقف صالح بن يوسف، استمر في دعوته[2] .

لقد كان صالح بن يوسف يقوم بالعديد من الأعمال ضد سياسة بورقيبة كانت ضد الأعمال تقلق بورقيبة منها، فعند عودته الى تونس يوم 13 سبتمبر1955م، توجه فورا الى القصر الملكي، بقرطاج وهناك ألقي خطاب العودة، كما أنه قام بدعوة التونسيين الى مواصلة الكفاح المسلح في الحصول على الاستقلال التام، وتمكن كذلك من تعبة شراح هامة في المجتمع ضد بورقيبة حيث قام بزيارات عديدة في المدن التونسية داعيا الى مواصلة الكفاح المسلح ورفض اتفاقية الاستقلال الذاتي[3]كما أنه عبر عن موقفه من خلال الخطاب الذي ألقاه في جامع الزيتونة في 7أكتوبر 1955م، حيث حث على مواصلة الكفاح المسلح حتى الاستقلال، كل هذا دفع بورقيبة إلى القيام بجولات داخل المدينة للدفاع عن موقفه وعن الاتفاقية، وبعارض التدخلات التي قام بها صالح بن يوسف ضده، وحاول كذلك إغراء صالح بن يوسف وإدخاله في الحكومة إلا انه رفض ذلك[4].

لقد أقلق نشاط صالح بن يوسف السلطات الفرنسية، وأزعج بورقيبة وأدى ذلك الى قيام بورقيبة للاتفاق مع الديوان السياسي بصفة رئيس له، لتنفيذ عملية فصل صالح بن يوسف من الحزب ، حيث تم ذلك في 13 أكتوبر 1955م، إلا أن بن يوسف أكد أن فصله لا يتم إلا بعقد مؤتمر عام للحزب ، وانشطر الحزب الى قسمين المكتب السياسي برئاسة بورقيبة ، والأمانة العامة برئاسة صالح بن يوسف.

---

(1) الفلاقة: هو التعبير الشعبي الذي أطلق على الثوار المحاربين وتضم هذه الكلمة قطاع الطرق شاءت هذه الكلمة في أوساط الدستوريين، وهي تعادل اليوم ، الارهابيين أنظر: صافي السعيد المصدر السابق، ص 153.

(2) سعيد الصافي: المصدر السابق، ص 195.

(3) نفسه ، ص 197.

(4) عميرة عليه الصغير: المرجع السابق، ص 48.

ولقد استمر ذلك حتى عقد المؤتمر العام المعروف بمؤتمر صفاقس في الفترة ما بين 15-19-نوفمبر 1955م، كما أن بورقيبة فصل أنصار بن يوسف وممارسة أعمال الإرهاب، كما أصدرت السلطات الفرنسية أمرا باعتقال صالح بن يوسف ففر الى ليبيا ، وأصدرت قرارا بحل الأمانة ، والحكم بالإعدام غيابيا، لكن هذا لم يمنعه من مواصلة كفاحه[1].

وبعد انعقاد هذا المؤتمر، برزت بوادر الصدام المسلح بين الزعيمين، فشكل بورقيبة تيار ينتمي أعضائه الى مدينة المنستير أين ولد ، وكانت هذه التشكيلة ترافقه أينما حل في مختلف المدن التونسية، وكان بورقيبة يخطب خطابات التعبوية للشعب التونسي[2] .

أما صالح بن يوسف كون تنظيم عسكري أطلقوا عليه جيش التحرير الوطني وذلك قبل فراره الى طرابلس، وكانوا من المناضلين الوطنيين الذين اكتسبوا خبرة عسكرية خلال المواجهات العسكرية مع الاحتلال الفرنسي[3].

3/1استقلال تونس وقيام الجمهورية التونسية:

توحد وفد تونس برئاسة بورقيبة الى باريس لإجراء المفاوضات جديدة ، وهنا اقترح تجاوبا من قبل الحكومة الفرنسي، وذلك من أجل دعم الاتجاه ، مع فرنسا، وإدراكها أن معارضتها لذلك قد تدفع التونسيين إلى الانضمام وراء بن يوسف والتخلي عن بورقيبة وبالتالي تهديد مصالح فرنسا الاقتصادية والعسكرية والثقافية في البلاد، وهكذا ألنت حكومة "غي مولي" التي خلفت حكومة "ادجارفور" عن استقلال تونس، بعد أن اشترطت تنظيم العلاقات المشتركة بين تونس وفرنسا في حق الدفاع والشؤون الخارجية وجاء ذلك في

---

[1] محمد علي داهش: المرجع السابق، ص 63.

[2] عميرة عليه الصغير: المرجع السابق، ص 86.

[3] الطاهر بن عبد الله: المرجع السابق، ص 165.

معاهدة الاستقلال التي صدرت 20 مارس 1950م[1]، أو ما سمي ببروتوكول الاستقلال [2]حيث أعلن فيه أن فرنسا تعترف باستقلال تونس وترتيب على ذلك:

- أن المعاهدة التي أبرمت في 22 مايو 1881 بين فرنسا وتونس لم يعد بإمكانها ضبط العلاقات الفرنسية التونسية.
- إن كل ما يتنافى في تدابير الاتفاقيات المبرمة في 3 جوان 1955م، مع نظام الجديد لتونس بوصفها دولة ذات سيادة انه سيقع إلغاءه.
- ويترتب عن ذلك أيضا ممارسة تونس لمسؤوليتها في ميادين الشؤون الخارجية ، والأمن والدفاع وكذلك تأليف جيشه وطني تونس[3] .
- ويضمن كذلك فترة انتقالية تنسحب خلالها القوات الفرنسية من تونس[4]
- وفي 18 أفريل 1956م، لعقد الجلسة الأولى للمجلس القومي التأسيسي الذي انتخبه الشعب التونسي انتخابا بالحر مباشرا، وصادق المجلس القومي التأسيسي على البنود الثلاثة الأولى من الدستور التونسي وهي:
- تونس دولة حرة مستقلة ذات سيادة الإسلام دينها والعربية لغتنا.
- الشعب التونسي هو صاحب السيادة يباشرها على الوجه الذي يضبطه هذا الدستور.
- الدولة تضمن حرية المعتقد وتحمي حرية القيام بالدينية.
- وفي نفس الوقت تسلم بورقيبة مقاليد الحكم[5]

وفي 24 أفريل 1956م، يدعوا الرئيس بورقيبة أعضاء السلك الدبلوماسي بتونس ويبلغهم رغبة الحكومة التونسية، في تثمين العلاقات الدبلوماسية مع دولهم، وجعلها مناسبة للوضع

---

(1) محمد الدرعي: المرجع السابق، ص 63.

(2) أنظر الملحق رقم10،يمثل برتوكول الاستقلال، ص145.

(3) المقاومة الجزائرية: تونس حرة مستقلة"ذات سيادة" ط 3 منشورات المركز الوطني للدراسات ولبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ص 104.

(4) عبد الوهاب الكيالي: المرجع السابق، ص 823.

(5) المقاومة الجزائرية: المصدر السابق، ص 104.

الاستقلالي الذي أصبحت عليه تونس منذ ربط العلاقات الدبلوماسية مع أية دولة وأن استقلال تونس الذي بض عليه بروتوكول 20مارس لا يكون نافذا إلا بعد أن يصادق البرلمان الفرنسي على إلغاء معاهدة البارد[1].

15جوان 1956م، أمضي اتفاق بين تونس وفرنسا وجاء فيه:

/ تمثيل فرمسا بتونس، وكذلك البلاد التونسية في المنظمات الأممية التي لم يكن لتونس تمثيل بها.

/ 4 أكتوبر 1956م أصدرت اتفاق بين الحكومة التونسية بلاغا جاء فيه:

/ وبعدة عدة أسابيع من المحادثات بين الوفدين التونسي والفرنسي تم الاتفاق فيما يخص الجند رمة ويقتضي هذا الاتفاق تسليم مصالح الجند رمة إلى السلطة التونسية تدريجيا ابتداء من أكتوبر إلى 30ديسمبر من نفس السنة، اما في خصوص مراقبة الحدود فقد صدر بلاغ مشترك، يوم5 أكتوبر 1956 يعلن أن المصالح الفرنسية لمراقبة التراب تكشف عن نشاطها ابتداء من 16اكتوبر 1956[2].

/ وفي يوم 12 نوفمبر 1956 قيلت الجمعية العمومية للأمم المتحدة بإجماع الأصوات عضوية تونس ، وبع 10 أيام القي الأستاذ بورقيبة خطاب كبير أمام الجلسة العامة للمنظمة الأممية أعلن فيه ان تونس تناهض المعتمدين وتشكر العدوان في مصر والمجر والجزائر، وهي تناصر الشعب الجزائري في كفاحه من اجل الحرية[3].

/ 25 جويلية 1957م إصدار مرسوم تم بموجبه تحديد صلاحيات الباي محمد أمين تمهيدا لإقالته وهنا أعلنت الجمعية التأسيسية قيام النظام الجمهوري وأصبح بورقيبة رئيسا للجمهورية التونسية ثم واصل جهوده للقضاء على حركة المقاومة المسلحة كما واصل جهوده لإنهاء الوجود العسكري الفرنسي من البلاد لأنه يمثل الاحتلال المباشر بنظر الشعب ويجرد

---

[1] المقاومة الجزائرية: مقال سابق، ص104.

[2] نفسه: ص 105.

[3] نفسه: ص105.

لاستقلال من مضامينه الحقيقية حتى رحل أخر جندي فرنسي عام 1962م فيما بقيت المصالح الاقتصادية والثقافية للفرنسيين في البلاد[1]

[1] محمد الدرعي: المرجع السابق ص 63.

خاتمة

خاتمة:

بعد دراستنا لموضوع الحركة الطلابية التونسية وأهم القضايا السياسية، ودورها في الحركة الوطنية وثورة التحرير التونسية، وجدنا أنّ هذا البحث يعد من المواضيع الفكرية والثقافية التي ظهرت في مرحلة هامة من عمر الحركة الوطنية في تونس، والحقيقة أن دراسة موضوع الحركة الطلابية يعد من القضايا الجوهرية في تونس، إذ أنه لا يمكن فصل مساهمات الطلبة التونسيين خلال القرن العشرين في تغيير مجرى الأحداث في تونس، ولقد خصصنا دراستنا على بداية القرن العشرين، أي منذ بداية الحركة الوطنية الطلابية وتنظيمها في شكل أحزاب خدمت القضايا السياسية وتطورات في مطالبها إلى قضايا اجتماعية وثقافية وحتى السياسية.

وعلى ضوء دراستنا لهذا الموضوع توصلنا في الأخير إلى أنه، منذ فرض الحماية الفرنسية على تونس سنة 1881م، ارتبط تاريخ تونس بفرنسا، وذلك من خلال التوقيع على معاهدة الباردو في قصر السعيد، التي جردت الباي من مهامه وجعلتها في يد المقيم العام،حيث ركزت على عملية التدمير في كل المجالات سواء الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية، وتمكين سياسة الاستيطان، واستعمال القوة العسكرية ثم لجأت إلى تدمير البنية الثقافية وتعويضها بمشروع استعماري، حتى تتمكن من الاستقرار في تونس وبعد هذه السياسة التي عمدتها الدولة الاستعمارية في تونس، هب أبناء الشعب إلى مقاومتها بكل الأسلحة في المدن والقرى، فظهرت بذلك ثورات في الجبال والأرياف وبعد فشل هذه المقاومة ظهرت بوادر النضال السياسي، وذلك من خلال بروز الوعي لدى بعض الطلاب التونسيين المتأثرين بالثقافة الغربية، رافضين بذلك الواقع المتردي التي تعيشه بلاده حيث ساهمت المدارس الموجودة في تونس منها جامع الزيتونة، والمدرسة الصادقية، والخلدونية في تبلور وبروز الوعي الوطني، ذلك من خلال اعتبارها أكبر المراكز التي تخرج منها العديد من الطلبة، أمثال علي باش حامبه، والثعالبي وبورقيبة، وصالح بن يوسف وغيرهم الذين ساهموا

بدورهم في تفعيل نشاط الحركة،فتشكلت بذلك أولى حلقات النضال السياسي سنة 1907م، تحت اسم "تونس الفتاة"، بقيادة "علي باش حامبه" و"الثعالبي" حيث ساهم زعماء هذا الحزب في العديد من القضايا سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي منها قضايا الجلاز 1912، وقضية طرابلس الغرب سنة 1911م، هذا ما أدى إلى نفيهم واعتقالهم من طرف السلطات الفرنسية، وفي هذه الفترة عرفت الحركة الوطنية ركودا في تونس، وبعد الحرب الأولى ظهر "الحزب الدستوري" ، بقيادة الثعالبي، وذلك عقب انعقاد مؤتمر الصلح 1919م،حيث قام بعرض نقاطه التسعة، على فرنسا، لكنها قوبلت بالرفض من طرف السلطات، كما أنه قام بعدة نشاطات سواء فى الداخل أو الخارج وذلك من أجل التعريف بقضية بلاده، وبهذا عمدت فرنسا إلى حله بعدما شعرت بتنامي هذا الحزب بإتباعه سياسة جديدة، من شأنها تحرير تونس فأصدر المقيم قرار في 1933م بحل الحزب.

ظهر بذلك الحزب الدستوري الجديد بعدما نشب خلاف بين جماعة العمل وأعضاء الحزب القديم، فانعقد مؤتمر سنة 1934م، المعروف بمؤتمر قصر الهلال،حيث أعلن هذا المؤتمر بظهور حزب جديد وانتخب بورقيبة أمينا عاما له، والماطري رئيسا له، وهنا أعلن الحزب اتخاذ طريق جديد في توزيع الحركة التحريرية، وبهذا أصبح في تونس حزبان يقودان الحركة الوطنية وهما، الحزب الدستوري القديم والحزب الدستوري الجديد، إلا أنه كان خلاف بين الحزبين في العديد من المرات، وسعى الثعالبي جاهدا إلى تحقيق الوحدة والتعاون بين الحزبين إلا أنه فشل بسبب سياسة بورقيبة التعصبية ورأيه المتشدد وبذلك عمدت السلطات الفرنسية إلى تطويق هذه الأحزاب خاصة بعد النشاط الذي قام به زعماءها على مختلف الأصعدة، فقامت بنفي زعماء الحزب و بهذا تكون قد قضت على الحركة الوطنية في تونس.

وإثر انتهاء الحرب العالمية الثانية، دبت الروح في تونس وذلك من خلال ظهور النشاط السياسي، وذلك بعودة الحركة الوطنية على الساحة السياسية وقد برز فى هذه الفترة

بالأخص بورقيبة وصالح بن يوسف، من خلال قيامهم بالتعريف بقضية بلادهم في الخارج وعرضها على مجلس الأمن والعمل على التعبئة الجماهيرية والشعبية بهدف التفاف الشغب حول القضية التونسية،كما سعى زعماء الحركة إلى إرغام الفرنسيين على القبول بالمفاوضات والإعلان عن الاستقلال التام لتونس، وجلاء القوات الفرنسية من البلاد التونسية حيث اعتمد بورقيبة على سياسة مخالفة لسياسة صالح بن يوسف، من خلال فكرة لبورقيبة فكرة "خذ وطالب" فقبل بالاستقلال الذاتي للبلاد التونسية، واتجه إلى إتباع سياسة مسالمة مع فرنسا، معتبرا أن الاستقلال الذاتي سيوصل إلى الاستقلال التام، وهنا ظهر صراع بين بورقيبة وصالح بن يوسف إثر قبول بورقيبة بالحكم الذاتي هذا ما أدى إلى طرد صالح بن يوسف من الحزب، وباندلاع الثورة المسلحة في تونس سنة 1952م، جعلت فرنسا تتدارك الوضع وفتحت باب المفاوضات من جديد، وهنا منحت الاستقلال التام لتونس سنة 1956م، وفي عام 1957م أعلن عن قيام جمهورية تونسية مستقلة.

الملاحق

ملحق رقم 01: معاهدة الباردو

معاهدة باردو أو «قصر السعيد»

«إنّ دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو باي تونس – لما كان من غرضهما أن يسعيا إلى الأبد حدوث قلاقل كالتي حصلت أخيرا على حدود الدولتين بسواحل المملكة التونسية وأن يحكما علاقات ودادهما القديم وروابط حسن الجوار – قد اتفقتا على عقد معاهدة من شأنها تحقيق مصالح كلا الجانبين السامين المتعاقدين. وبناء على ذلك فإنّ فخامة رئيس الجمهورية الفرنسية قد عيّن العياد بريار نائبا مفوضا من طرفه فاتفق جنابه مع سموّ الباي المعظم على البنود الآتية :

البند الأول : إنّ معاهدة الصلح والمودة والتجارة وجميع المعاهدات الأخرى الموجودة الآن بين الجمهورية الفرنسية وسمو باي تونس قد وقع تأكيدها وتجديدها.

البند الثاني : لأجل تسهيل القيام بالإجراءات التي يتحتّم على دولة الجمهورية الفرنسية اتخاذها للوصول للغرض الذي يقصده الجانبان العاليان المتعاقدان فقد رضي سمو باي تونس بأن تحتلّ القوات الفرنسية العسكرية المراكز التي تراها صالحة لاستتباب النظام والأمن بالحدود والسواحل، ويزول هذا الاحتلال عندما تتفّق السلطتان الحربيتان الفرنسية والتونسية» وتقرّران معا بأن الإدارة المحليّة قد أصبحت قادرة على المحافظة على استتباب الأمن العام.

البند الثالث : تتعهد دولة الجمهورية الفرنسية ببذل مساعدتها المستمرة لسمو الباي وحمايته من كلّ خطر يمكن أن يهدّد ذاته أو عائلته أو يمسّ بأمن مملكته.

البند الرابع : تضمن الدولة الفرنسية تنفيذ جميع المعاهدات المعقودة بين السلطات التونسية ومختلف الدول الأوروبية.

البند الخامس : يمثل الدولة الفرنسية لدى سمو الباي وزير مقيم عام تكون وظيفته السهر على تنفيذ هذه المعاهدة ويكون هو الواسطة بين الدولة الفرنسية وبين السلطات التونسية في جميع القضايا التي تهمّ الجانبين.

البند السادس : يكلف الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون لفرنسا في البلاد الأجنبية بحماية رعايا المملكة التونسية ومصالحها. وفي مقابل ذلك يلتزم سمو الباي بأن لا يعقد أي عقد ذي صبغة دوليّة من دون إعلام الدولة الفرنسية بذلك والحصول على موافقتها مقدّما.

البند السابع : تحتفظ دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو الباي لنفسها بحقّ الاتفاق على وضع نظام مالي بالمملكة التونسية من شأنه الوفاء بواجبات الدين العام وضمان حقوق دائني المملكة.

البند الثامن : تفرض غرامة حربية على القبائل العاصية بالحدود والشواحل وتحدّد قيمة هذه الغرامة وطرق جبايتها باتّفاق يعقد فيما بعد وتكون حكومة الباي هي المسؤولة على تنفيذ هذا الاتفاق.

البند التاسع : لأجل صيانة ممتلكات الجمهورية الفرنسية بالقطر الجزائري من تهريب الأسلحة والذخائر فإن دولة سمو الباي تتعهّد بأن تمنع قطعا إدخال السلاح والذخائر الحربية الأخرى بالمملكة التونسية.

البند العاشر : يقع عرض هذه المعاهدة على دولة الجمهورية الفرنسية للمصادقة عليها وتسلّم وثيقة التصديق عليها بعد ذلك لسمو باي تونس في أقرب وقت ممكن.

وكتب بالقصر السعيد في 12 ماي 1881

الإمضاء : محمد الصادق باي- العياد «بريبار»

المرجع–خليفة شاطر ،الحركة الوطنية ودولة الاستقلال، ص22.

ملحق رقم 02:معاهدة المرسى.

«اتفاقية المرسى»

لما كانت عناية سمو الباي المعظم متجّهة إلى تحسين الأحوال الداخلية بالمملكة التونسية وفقا لأحكام المعاهدة المبرمة في الثاني عشر من شهر ماي سنة 1881، وكانت حكومة الجمهورية الفرنسية راغبة تمام الرغبة في تحقيق أغراض سموّه توثيقا لعرى المودّة بين القطرين العامرين، اتّفق الطرفان على عقد اتّفاق لتحقيق هذا الغرض، واعتمد رئيس الجمهورية في ذلك سمو بيار بول كامبون وزيره المقيم بتونس الذي قدم أوراق اعتماده لعقد الاتّفاقية المحدّدة في البنود الآتية :

البند الأول : لمّا كان غرض سمو الباي المعظم أن يسهّل للحكومة الفرنسية إتمام حمايتها، تكفّل بإدخال الإصلاحات الإدارية والعدلية والمالية التي ترى الحكومة المشار إليها فائدة في إدخالها.

البند الثاني : تضمن الحكومة الفرنسية قرضا يعقده سمو الباي لتحويل أو لدفع الدين الموحّد البالغ 125 مليون فرنك والدين السائر الذي لا يمكن أن يتجاوز 17.550.000 فرنك، ولكنّها هي التي تختار الزمن والشروط الموافقة لذلك، وقد تعهّد سمو الباي المعظم بأن لا يعقد قرضا في المستقبل لحساب المملكة التونسية دون إذن سابق من الحكومة الفرنسية.

البند الثالث : يخصّص لسموّ الباي المعظم من مداخيل المملكة. أوّلا: المبالغ اللاّزمة للقيام بواجبات القرض الذي ضمنته فرنسا، ثانيا : مخصّصات سموّ الباي وقدرها مليونان من الريالات التونسية (أي 1.200.000 فرنك) وما فضل من ذلك يعين لمصاريف إدارة المملكة ودفع مصاريف الحماية.

البند الرابع : هذه الاتفاقية مؤكدة ومكملة للمعاهدة المعقودة في 12 ماي سنة 1881 فيما يحتاج منها إلى التأكيد والتكميل، ولاتتغيّر بها الأنظمة التي سبق وضعها فيما يتعلق بتقرير الغرامة الحربية.

البند الخامس : تعرض هذه الاتفاقية على الحكومة الفرنسية للمصادقة عليها وتسلّم وثيقة التصديق إلى سمو الباي المعظم في أقرب وقت ممكن. إيذانا بصحّة ما تقدّم حرّرت هذه الاتفاقية وختمها الموقّعان بختميهما.

وكتب بالمرسى في 8 جوان 1883

الإمضاء: علي باي /ابول كامبون»

خليفة شاطر وآخرون: المرجع السابق،ص22.

ملحق رقم 03 : جامع الزيتونة.

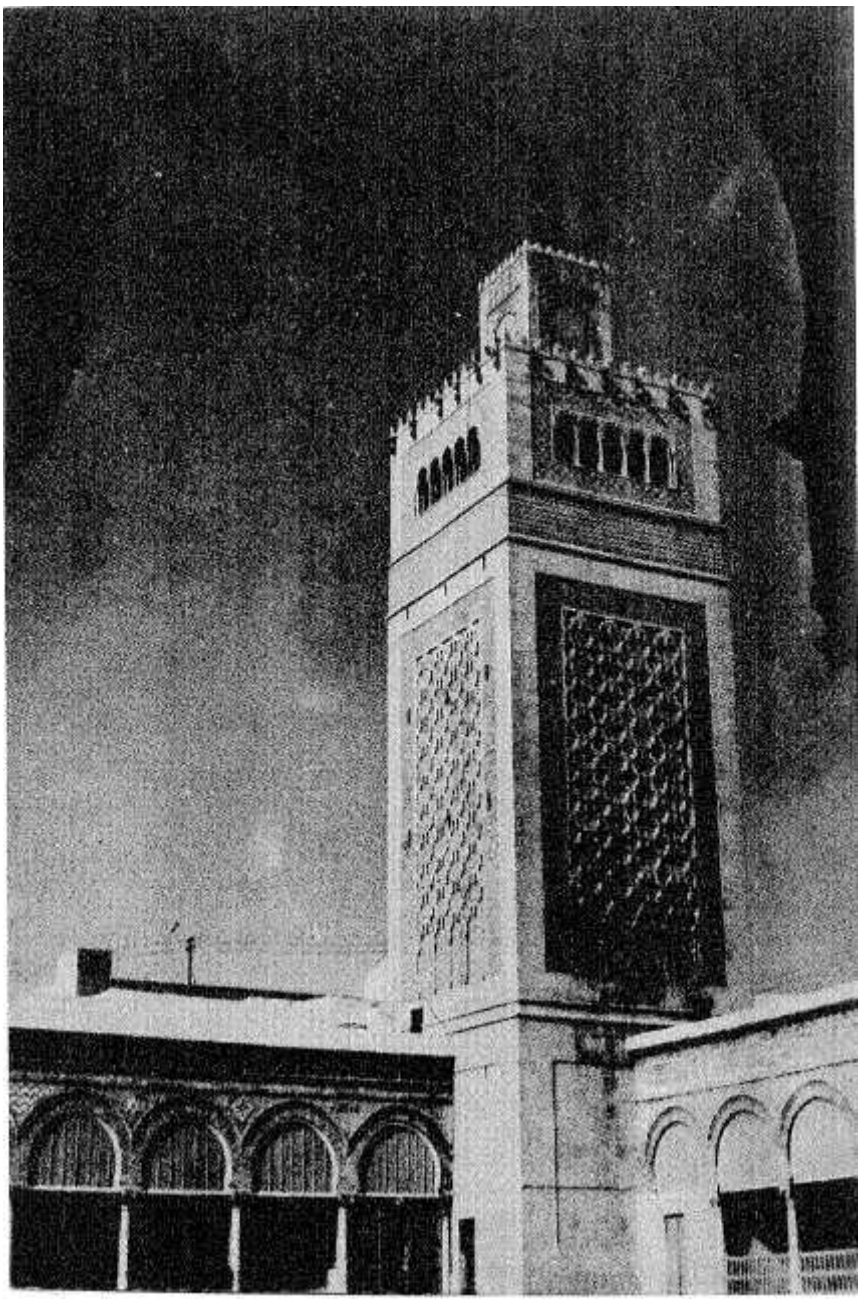

المرجع–محمد بن خوجة: صفحات من تاريخ تونس، تقديم حمادي الساحلي،ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت،1986، ص287.

ملحق رقم 04:المدرسة الصادقية.

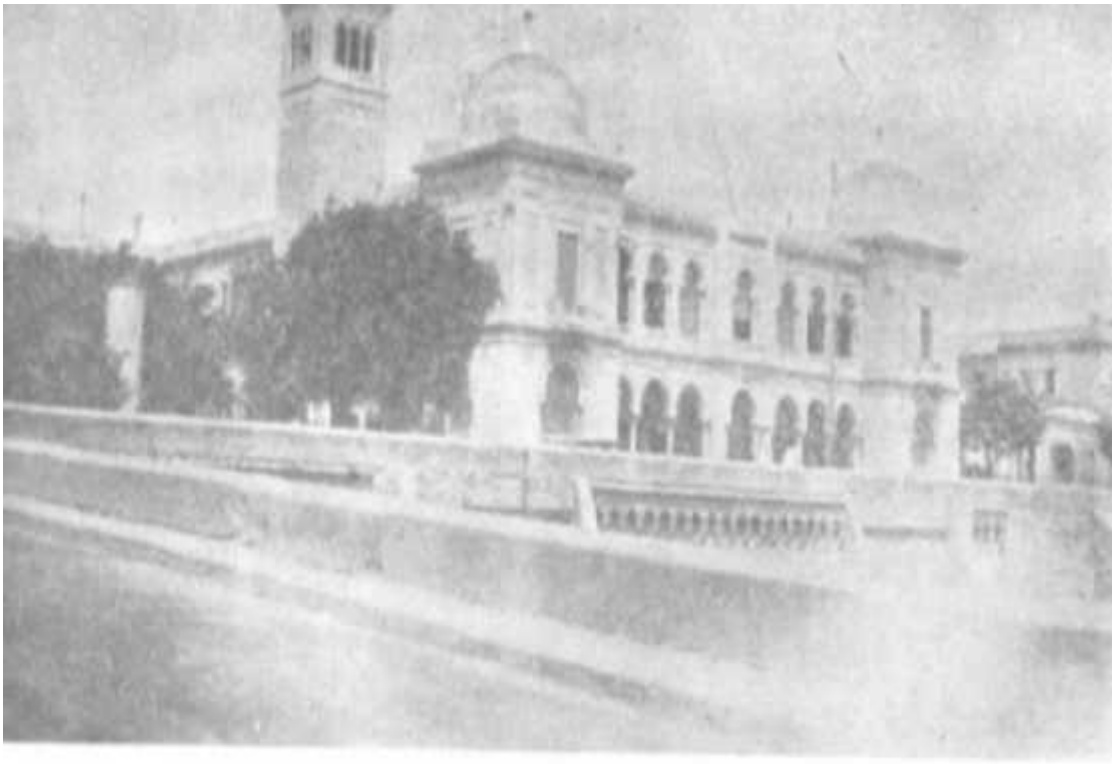

المدرسة الصادقية

المصدر-حبيب ثامر،هذه تونس، مصدر سابق، ص04.

ملحق رقم 05:علي باشا حامبه.

(صورة)
علي باش حامبة (1876 - 1918)
رائد حركة الشباب التونسي

Activer Windc
Accédez aux parar

المصدر-علي محجوبي: جذور الحركة الوطنية التونسية،1904-1939، تعريب عبد الحميد الشابي، ط1، 1999، ص140.

ملحق رقم 06 : عبد العزيز الثعالبي.

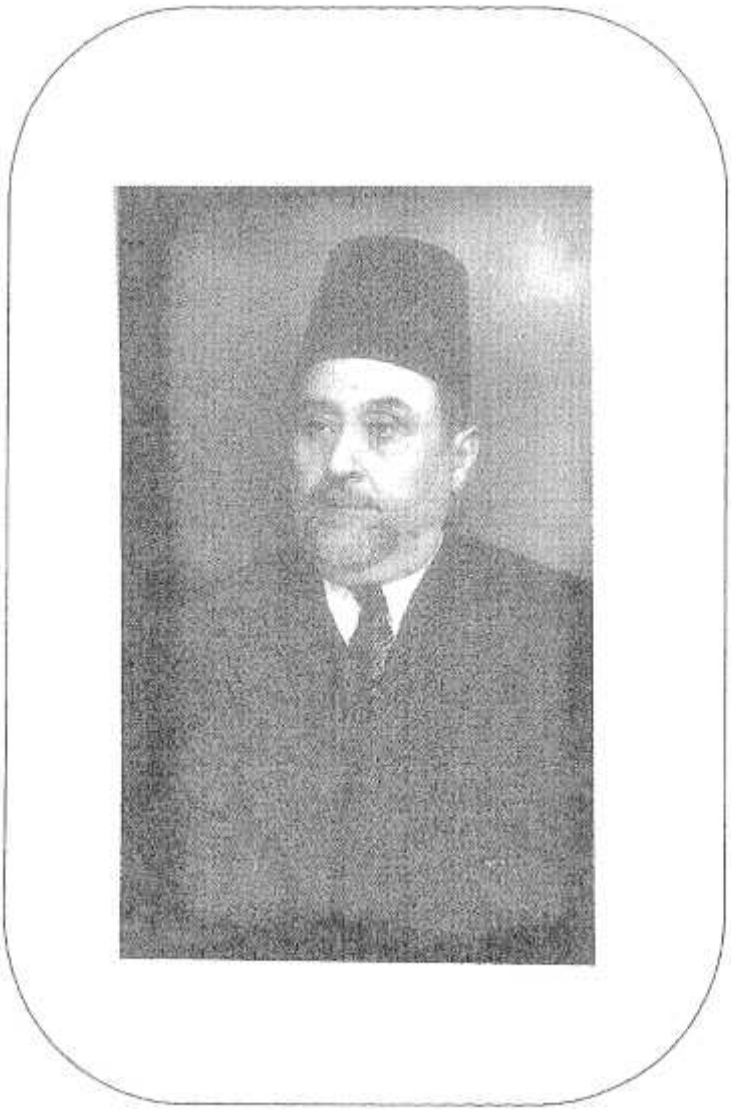

(محمد عبد العزيز الثعالبي: 1876 ـ 1944)

المصدر-عبد العزيز الثعالبي: من آثاره وأخباره في المشرق، ط 1، دار الغرب الإسلامي، 1995، ص05.

ملحق رقم 07 الحبيب بورقيبة

الزعيم: الحبيب بورقيبة : 1900-2000.

المصدر:حبيب ثامر:هذه تونس، ص04.

ملحق رقم 08: مقاطعة الترامواي.

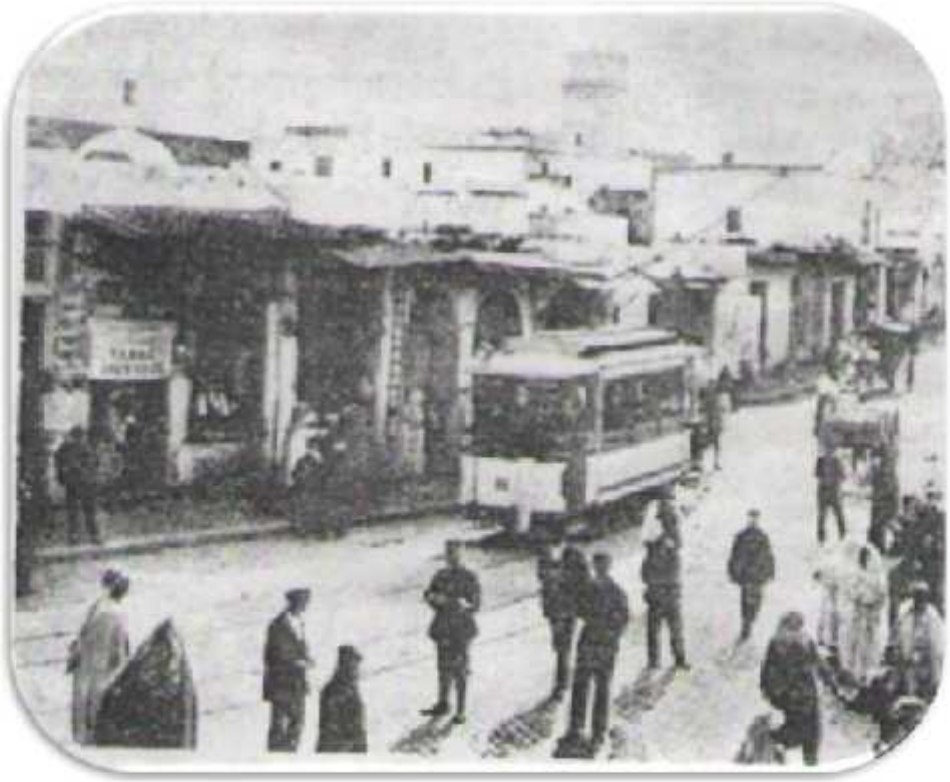

مقاطعة التونسيين للترامواي في 09 فيفري 1912م.

المصدر–محمد يزيد: عبد العزيز الثعالبي وقضايا عصره، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر2، ، كلية العلوم الإنسانية، 2010، 2011، ص140.

ملحق رقم: 09.مذكرة حكومة شنيق.

مذكرة حكومة شنيق ردا على مذكرة ١٥ ديسمبر الفرنسية :

نضع هنا النص الكامل للمذكرة التي بعثت بها حكومة السيد محمد شنيق رئيس الوزارة التونسية على مذكرة الحكومة الفرنسية المؤرخة في ١٩٥١/١٢/١٥

— ١٧٢ —

حضرة الرئيس :

إني بمجرد عودتي إلى تونس لم أتوان عن إطلاع مولاي المعظم صاحب الجلالة سيدنا محمد الأمين باشا باي عن نتيجة المأمورية التي تشرفت بأدائها لدى الحكومة الفرنسية بمشاركة زملائي أصحاب المعالي صالح بن يوسف ـ محمد بدره ومحمد سعد الله .

وإن مضمون مكتوبكم المؤرخ في ١٥ ديسمبر الماضي والموضح لموقف الحكومة الفرنسية من القضية التونسية قد استرعى اهتمام صاحب الجلالة السامي بصورة خاصة . وهأنا أوافيكم بجواب حكومة ملك تونس عن لسان جلالته وباتفاق تام مع كافة زملائي الوزراء .

إن وجهة نظركم البينة في رسالتكم بكامل الوضوح ترتكز خاصة على الحقوق التي تتمسك بها فرنسا لنفسها ولرعاياها القيمين بالمملكة التونسية وباعتبار صنيعها لمدة سبعين سنة منذ انتصاب الحماية .

ومما يثير الاندهاش أن يستمر هذا الصنيع الذي لم يدر بخلد أحد جحوده لترجيح كفة النقاش في مداولة قانونية أكثر منها سياسية .

على أن صنيع فرنسا الذي لا يسمح الخيال بالخوض في أغراضه ومرماه لا يبرر بحال إبقاء شعب كامل تحت القيد والحجر ، فضلا عن عرقلة أمانيه المشروعة .

فإن لفرنسا مطالب بتونس ، والحكومة التونسية المعبرة عن رأي صاحب الجلالة ورعاياه لم تتردد عن اعتبار هاته المطالب بل عرضت صوراً لضمانها حسبما أكدته مذكرة ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥١ .

وكذلك الحكومة التونسية لهي على استعداد تام لضمان مصالح فرنسا في تونس وإن لم تتفق وجوباً مع مصالح فرنسا حسب رأي صحيح ثابت غير

عنه أحد كبار وزراء الجمهورية الثالثة . إلا أن هذه المصالح مهما كانت مرعية لا يمكن لها بحال أن تكتسي صبغة حقوق سياسية تخول لهم المشاركة في دواليب الحكم والنيابة .

ولسنا في حاجة للاشارة لما في ذلك من الاشتباه والخطأ الذي يؤول بإقرارها إلى العبث بالمعاهدات والاتفاقيات المبرمة بين البلدين ، وإلى تكران المبادىء المسلم بها في القانون الدولي في ميدان الإسعاف بين الدول .

هذا وإن تشريك فرنسي تونس في المؤسسات السياسية لبلادنا لهو إقرار لمبدأ السيادة الثاني فالقانون ، وإقرار للاخلال الناشئ عن الحكم المباشر بالرغم من استنكار الدستور الفرنسي له وبالرغم مما جاء في نص تصريحاتكم في مجلس الجمهورية أولا ثم على منبر الأمم المتحدة بمناسبة الخوض في قضية مراكش . وإن مبدأ هذا التشريك لو سلم به لخول لرعايا كل دولة تصف دولة أخرى في البلاد المالية والعينية والثقافية حق المشاركة في دواليب الحكم والنيابة بالبلاد المتصفة .

وفيما يتعلق بالإسعاف المالي الفرنسي بوجه خاص ، فمن الإنصاف أن نذكر أنه عبارة عن قروض يجب على البلاد خلاصها أصولا وفوائض مرسومة بالميزان العمومي في صورة دفوعات سنوية بعنوان الدين التونسي .

ولئن كان لا ينكر أن فوائد التسبيقات المالية تشمل البلاد وسكانها بصفة عامة في الحقيقة عائدة بصفة خاصة على المنشآت المستأثرة لغالب ثروة البلاد الطبيعية ووسائل النقل وإنتاج الطاقة تلك المنشآت التي يكاد يكون العنصر التونسي مفقوداً منها .

* * *

وفى الحقيقة ياسيدى الرئيس إنه من المؤلم أن نشاهد دائما وأبداً التذكير بنعم فرنسا بينما نرى فى الوقت نفسه السكوت سائداً على مساهمة الشعب التونسى فى المحن التاريخية التى أصابت الأمة الفرنسية . فهل نسيت بعد التضحيات فى الأنفس أثناء حربين عالميتين ، وأثناء جميع العمليات الحربية الفرنسية بأفريقيا وآسيا ، تلك المساعدات التى قدمتها البلاد التونسية لفرنسا من نقود ويد عاملة ، وتلك الكوارث والآلام والأحزان التى حلت بالبلاد التونسية من جراء الحرب التى دامت ستة شهور بترابها . أفهل تبقى بلادنا بالرغم من كل ذلك مدينة لفرنسا إلى الأبد .

وإنى أستبعد ياحضرة الرئيس أن يكون لكم ولرجال الدولة الفرنسية مثل هذا الرأى إذ أن القضية التونسية لجديرة بأن ينظر فيها بعلو نظر يحول دون إزالتها إلى حضيض النقاش فى الأرقام والموازنات .

ومن جهة أخرى فإن الحكومة التونسية تعرب عن كل تحفظاتها واحترازاتها بالنسبة للقواعد التى وضعها مكتوبكم المؤرخ فى ١٥ ديسمبر .

لقد كان مكتوبكم يرمى إلى اعتبار التحويرات التى صدر فى شأنها الأمر العالى بتاريخ ٨ فبراير المتعلق بنظام السلطة التنفيذية والوظيفة العمومية تحويرات نهائية قصد المطالبة بإنجاز مشروع إصلاح نظام البلديات ومن الجدير بالذكر « أن التحويرات المومأ إليها هى تحويرات شكلية أكثر منها أساسية وأن وصفها بالنهائية ليس له أدنى مبرر بحجة أن تمثل الحكومة الفرنسية لم يتردد عن الاعتراف فى مكتوب رسمى بتاريخ ١٩ مايو ١٩٥١ بأن هاته الإصلاحات لم يكن لها أى صبغة نهائية بل هى مرحلة نحو إقامة الحكم الذاتى بالمملكة التونسية » .

فيستنتج من رسالتكم أن سياسة الراحل . تلك السياسة التي ترتكز حسب تعبير المقيم العام في خطابه المؤرخ في ١٣/٦/١٩٥٠ على مبدأ تقوية شخصية الحكومة التونسية وتنمية وسائل عملها لتصبح أداة صالحة لترقية المؤسسات التونسية ورفع العدول عنها لفائدة البحث عن إصلاح النظام البلدي بينما يعتبر صاحب الجلالة وحكومته أن النظام البلدي غير ثانوي بل هو جزء لايتجزأ من جوهر النظام النيابي بالمملكة التونسية .

فعندما تقدم الحكومة الفرنسية هذا الإصلاح كوسيلة أولية ضرورية لتنمية الديمقراطية التونسية تصرح الحكومة التونسية بغاية الارتياح أن القاعدة الأساسية لكل ديمقراطية هي أولا وبالذات « السيادة الموحدة » فبدون وحدة السيادة الواجب الاعتراف بها قبل فتح كل مداولة تصبح الديمقراطية التونسية صورة مشوهة للديمقراطية الحقة ويصبح الوضع الذي تتمثل فيه هذه الديمقراطية وهما وغرورا .

وعندما تؤكد الحكومة التونسية (مبدأ وحدة السيادة) فإنما هي تعبر بكل صدق عن إرادة مولانا المعظم التي أعرب عنها بوضوح في خطاب ١٥ مايو ١٩٥١ والتي تقضي بالسير بالنظام الملكي التونسي نحو نظام ملكي دستوري يتماشى والطموح القومي من جهة ومع المعاهدات في أسمى معانيها من جهة أخرى .

على أن خطابكم المؤرخ في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥١ قد أهمل هذه الناحية الأساسية للقضية التونسية وقد أدى إلى نكث ما تعهدت به فرنسا في يوم ١٢ مايو ١٨٨١ إلى ١٧ أغسطس ١٩٥٠ وذلك بتمسككم الصرح بمبدأ تشريك الفرنسيين في تسيير الدواليب السياسية في المملكة التونسية .

المصدر –يونس درمونة: تونس بين الاتجاهات،ص165–168.

ملحق رقم:10 بروتوكول الاستقلال1956.

بـــروتـــوكـــول الاســـتـــقـــلال (1956)

في 3 جوان 1955 على إثر مفاوضات حرة حصلت بين وفديهما اتفقت الحكومة الفرنسية على الإعـتراف لتونس بممارستها الكاملة للسيادة الداخلية قاديتها على هذا النحو عزمها على تمكين الشعب التونسي من بلوغ ازدهاره الكامل وتوالي الإشراف على مصيره على مراحل.

وتعـترف الحكومـتان بـأن الـتطور المنسجم والسلمي للعلاقات التونسية الفرنسية يتمشى مع مقتضـيات العالم العصري ويلاحظان بارتياح أن ذلك التطور يتيح البلوغ للسيادة الكاملة بدون آلام بالنسبة للشعب وبدون صدمات بالنسبة للدولة.

وتؤكد اقتناعهما بأنه بإقامة علاقاتهما على أساس الإحترام المتبادل والكامل لسياداتيهما في نطاق استقلال الدولتين وتساويهما تدعم فرنسا وتونس التضامن الذي يربط بينهما لأجل خير البلدين.

وعلـى إثـر خطاب التولية الذي ألقاه رئيس الحكومة الفرنسية وجواب جلالة الملك المؤكدين لعـزمهما المشـترك علـى التقدم بعلاقاتهما في نفس روح أسلم والصداقة افتتحت الحكومتان مفاوضات بباريس يوم 27 فيفري وبناء عليه تعترف فرنسا علانية باستقلال تونس.

وينجم عن ذلك :

ا/ أن المعـاهدة المـبرمة بيـن فرنسا وتونس يوم 12 ماي 1881 لا يمكن أن تبقى تتحكم في العلاقات الفرنسية التونسية ؛

ب/ أن أحكـام اتفاقـيات 3 جوان 1955 التي قد تكون متعارضة مع وضع تونس الجديد وهي دولة مستقلة ذات سيادة سيقع تعديلها أو إلغاؤها.

وينجم عن ذلك أيضا :

ج/ مباشـرة تونس لمسؤولياتها في مادة الشؤون الخارجية والأمن والدفاع وكذلك تكوين جيش وطـني تونسي في نطاق احترام سياداتيهما تتفق فرنسا وتونس على تحديد أو إكمال صيغ تكفل يكـون محققـا فـي حـرية بين البلدين بتنظيم تعاونهما في الميادين التي تكون مصالحها فيها مشتركة خاصة في مادة الدفاع والعلاقات الخارجية.

وستخضـع الإتفاقـيات بين فرنسا وتونس صيغ المساعدة التي ستقدمها فرنسا لتونس في إنشاء الجيش الوطني التونسي.

وستـسـتأنف المفاوضات يوم 16 أفريل 1956 قصد الوصول في أقصر الآجال الممكنة وطبقا للمبادئ المقررة في هذا البروتوكول لإبرام الوثائق الضرورية لوضعها موضع التنفيذ.

حرر بباريس في نسختين أصليتين يوم 20 مارس 1956
عن فرنسا : (الممضى) كريستيان بينو
عن تونس : (الممضى) الطاهر بن عمار

المصدر: محمد علي داهش: الاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، منشورات الإتحاد كتاب العرب، دمشق، 2004،ص473.

قائمة المصادر و المراجع

القرآن الكريم: سورة النور،الآية 35 .

المصادر

1- ابن الأثير، الكامل في التاريخ: مج 5 ، دار الكتاب العربي، بيروت، 1956 .

2- القصاب أحمد: تاريخ تونس العام 1881-1956م، ط1، الشركة التونسية للتوزيع، 1986م.

3- بلخوجة الطاهر: الحبيب بورقيبة سيرة زعيم شهادة على العصر، الدار الثقافية للنشر والتوزيع، مصر، 1999 .

4- البلهوان علي: تونس الثائرة، دار الكتب الوطنية ، تونس، 1954.

5- ثامر الحبيب: هذه تونس، مكتب المغرب العربي .

6- الثعالبي عبد العزيز: من أثاره وأخباره في الشرق والمغرب ، دار الغرب الإسلامي ، 1955 .

7- الثعالبي عبد العزيز: من آثاره وأخباره في المشرق والمغرب،دار الغرب الإسلامية، 1995.

8- جوليان شارل أندري: إفريقيا الشمالية تسيرالقوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية ، ترجمة المنجي سليم وآخرون، دار التونسية للنشر والتوزيع ،تونس، 1954.

9- حداد الطاهر: التعليم الإسلامي وحركة الإصلاح في جامع الزيتونة، تحقيق وتقديم أنور بوسنية،الدر التونسية للنشر والتوزيع، الجزائر ، 2013.

10-حسن حسيني عبد الوهاب: خلاصة تاريخ تونس، ط2، دار الكتب العربية الشرقية، تونس.

11-درمونة يونس: تونس بين الحماية والاحتلال .

12-سعيد الصافي: بورقيبة سيرة شبه محرمة، ط 1 ، دار رياض الريس، 2000.

13-شاطر خليفة وآخرون: تونس عبر التاريخ ،الحركة الوطنية ودولة الاستقلال، ج 3 مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية ، تونس، 2005 ,

14-العقاد صلاح: المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، الجزائر، تونس والمغرب الأقصى، ط 6 مكتبة الانجلو المصرية .

15-الفاسي علال : الحركات الاستقلالية في المغرب العربي ، ط 6 دار البيضاء ، 2003.

16-المحجوبي علي: الحركة الوطنية التونسية بين الحربين، مج 3 ، منشورات الجامعة التونسية، تونس 1986 .

17-المحجوبي علي: انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، دار سراس للنشر والتوزيع .

18-المحجوبي علي: جذور الحركة الوطنية التونسية 1904 1934 ، تونس ،1999 م .

19-المدني أحمد توفيق: المعارضة التونسية نشأتها وتطورها ، إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2001.

المراجع

20-أحمد ياغي إسماعيل: محمود شاكر، تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، ج 3، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، 1993.

21-أسعد أحمد علي: الطلاب وانسياب المستقبل، ط 1، دار الرائد، العرب، بيروت، 1971.

22-إسماعيل أحمد ياغي: تاريخ العالم العربي المعاصر، ط2، مطبعة العبيكان، 2003.

23-البزاز سعيد توفيق: الحركة العمالية في تونس نشأتها ودورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، 1954-1956، دار طهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.

24-بشرى أحمد: علماء من المغرب العربي، في الأزهر الشريف، 1876-1954، منشورات النخلة، الجزائر، 2006م.

25-بن عاشور محمد الطاهر: أليس الصبح بغريب، الشركة التونسية للنشر والتوزيع، تونس 1967م.

26-بن عبد الله الطاهر: الحركة الوطنية التونسية، رؤية شعبية، ط2، دار المعارض للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1966م.

27-تيمومي الهادي: تونس والتحديث، (1877-1881)، دار محمد علي الحامي، تونس 2012م.

28-الثعالبي عبد العزيز: الكلمة الحاسمة، عرض وتقديم، حسن أحمد جغام، دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة، تونس، 1989م.

29-جمادى الساحلي: فصول في تاريخ الحضارة، دار الغرب الإسلامي، بيروت -لبنان، ط1 1993م.

30-الجمل شوقي: المغرب العربي المعاصر، من الفتح الإسلامي إلى استقلال (ليبيا، الجزائر المغرب، تونس..).

31-الجندي أنور:الفكر والثقافة المعاصرة في شمال إفريقيا، دار القومية، القاهرة، 1996.

32-جوهر حسن محمد: تونس، ملتزم للطبع والنشر، دار المعارف بمصر القاهرة، 1961م.

33-حبيب حسن اللولوب: أبحاث ودراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر.

34-حسن اللولب حبيب: الطلبة الجزائريون في البلاد التونسية 1876-1962، الجزائر، 2013م.

35-الخرفي صالح، عبد العزيز: من أثاره وأخباره في المشرق والمغرب، دار صادر لبنان، ط1 1995.

36-داهش محمد علي: دراسات في الحركة الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي منشورات إتحاد المغرب، دمشق، 2004.

37-دسوقي ناهد إبراهيم: دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، دار المعرفة الجامعية 2008.

38-زاهية قدور: تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية- بيروت، لبنان.

39-الزمر لي صادق: إعلام تونسيين تعريب جمادى الساحل، دار العرب الإسلامي، بيروت.

40-الزيدي مفيد:موسوعة التاريخ العربي المعاصر والحديث، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن.

41-سلطان علي: تاريخ العرب الحديث 1516-1918، منشورات طرابلس العلمية...

42-سمور زهدي عبد المجيد: تاريخ العالم المعاصر، الشركة الغربية المتحدة للتسويق، 2009م.

43-الشاذلي منصف: صالح بن يوسف، حياة يوسف، حياة كفاح، ط2، دار نقوش العربية، تونس 2007.

44-شاطر خليفة وآخرون : من دول الاستقلال، جزء 3، د ط، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2005م.

45-شاكر أمين وآخرون: إفريقيا بين الماضي والحاضر والمستقبل، ملتزم للطبع والنشر، دار المعارف، مصر.

46-شترة خير الدين: الطلبة الجزائريين بجامع الزيتونة 1900-1956، ج1، دار كزدادة، الجزائر 2013م.

47-شريف محمد الهادي: تاريخ تونس، من العصور ما قبل التاريخ، دار سراس، للنشر والتوزيع 1993م.

48-شريف محمد الهادي، تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ الاستقلال، ط 3، دار سراس للنشر، 1993.

49-صعب حسين، ثورة الطلاب في العالم، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 1968.

50-الصغير عميرة علية: اليوسفيون وتحرر المغرب العربي، المغربية للطباعة والنشر، ط2 تونس، 2001م.

51-طهبوب فائق: تاريخ العالم الحديث والمعاصر، ترجمة سعيد حمدان، الشركة الغربية المتحدة للتسويق، 2008.

52-العايب معمر: مؤتمر طنجة المغاربي، دراسة تحليلية تقيمية دار المكتبة الجزائر، 2010م.

53-عبد الوهاب حسن حسيني: خلاصة تاريخ تونس، ط 3، دار الكتب العربية، الشرقية، تونس.

54-العجيلي التليلي: الطرق الصوفية والاستعمار الفرنسي للبلاد التونسية (1881-1939) منشورات كلية الأدب، مئوية تونس، ط3، 1992م.

55-عزيز عبد الكريم: نضال شعيب أبي تونس (1955-1956)، دار النهضة للطباعة والنشر.

56-العلوي محمد فلاح: التعليم في الزيتونة بين التقليد والتجديد أواخر لبقرن التاسع عشر-وبداية القرن العشرين، زيتونة الدين والمجتمع والحركات الوطنية في المغرب العربي، منشورات التاريخ الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، العدد 11، تونس، 2002م.

57-الفورتي البشير: أعلام النهضة الأدبية، دار الكتب العربية، تونس، 1952م.

58-كريم عبد المجيد كريم وآخرون: موجز تاريخ الحركة الوطنية دراسة مقارنة1881-1954،تونس2003.

59-كريم عبد المجيد: موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية مقارنة 1981-1964، تونس 2008.

60-الكيلاني عبد الوهاب: الموسوعة السياسية، ج 2، دار الهدى للنشر والتوزيع، بيروت.

61-لوتسكي: تاريخ الأقطار العربية الحديثة، دار الفرابي، بيروت، ط9، 1985.

62-محمد الدرعي: التاريخ المعاصر التطورات السياسية في الوطن العربي، دار مدني للطبع والتوزيع، ط2، مجموعة من الباحثين، المغيبون في تاريخ تونس، المجمع التونسي للعلوم والأدب والفنون، بيت الحكمة، ط1، 2001م.

63-محمد ضيف الله: الحركة الطلابية التونسية، 1927-1939م، مؤسسة النمسي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، تونس.

64-مناصرية يوسف: دور النخبة الجزائري في الحركة الوطنية التونسية بين الحربين العالميتين، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر ،2013.

65-الناصر فتحي: جمال عبد الناصر وثورة الجزائر، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1943م

66-ياسين يمير طه: تاريخ العرب الحديث والمعاصر، دار الفكر للنشر، ط 1، 2000م.

رسائل جامعية.

67-بوضرساية بوعزة: الحزب الدستوري الجديد ودوره في القضايا التحررية المغاربية، (1947-1956)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، 2007-2008م.

68-حمدي سمير: الحركة الطلابية التونسية، عراقة التاريخ وفوض الحاضر، أفريل، 2015م.

69-خليفي عبد القادر: أحمد توفيق المدني ودوره في الحياة السياسية والثقافية بتونس والجزائر، 1899-1980م، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، كلية العلوم الإسلامية والاجتماعية، 2006-2007.

70-العمري مؤمن: شعار الوحدة ومضامينه في المغرب العربي، أثناء فترة الكفاح الوطني، أطروحة دكتوراه غير منشورة- جامعة منتوري كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2009-2010م.

71-اللولب حبيب حسين: دور الصحافة العربية في تفعيل الفعل الوطني، 1914-1960م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2000-2001.

72-معزة عز الدين: فرحات عباس والحبيب بورقيبة، دراسة تاريخية وفكرية مقارنة 1899م، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة منتوري، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2009-2010م.

73-معزة عز الدين: فرحات عباس والحبيب بورقيبة، دراسة تاريخية وفكرية، 1899، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة منتوري، كلية العلوم الانساية والاجتماعية، 2009-2010م.

74-يزيد أحم:عبد العزيز الثعالبي وقضايا عصره (1876-1999)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية، 2000-2001.

المقالات:

75-بلغيث محمد الأمين: "وحدة المغرب العربي، من خلال قرارات المؤتمر الحادي عشر لجمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا تونس 1950م.

76-حجاج محمد: الحركة الطلابية التونسية من عنف النضال إلى عنف الطلاب في السياسة والثقافة، 2015/01/10م.

77-الخناشي عبد اللطيف: الشيخ عبد العزيز الثعالبي، رائد السلطة المستنيرة في المغرب العربي في التاريخ السياسي المعاصر والراهن، جامعة منوبة تونس.

78-الزيدي منجي: "التجمع الدستوري الديمقراطي"، ط2، العدد 6، سلسلة كتب ثقافية شهرية جريدة الحرية، جويلية، 2008م.

79-عميرة عائد: الحركة الطلابية في تونس صراع متجدد، 12 أفريل 1018.

80-محمد بوظبي: التواصل بين الحركتين الإصلاحيتين التونسية والجزائرية من خلال النصف الأول من القرن 20، في المسائل الدينية والاجتماعية، جامعة يحي فارس- المدية.

الجرائد:

81-المقاومة الجزائرية، تونس حرة مستقلة ذات سيادة، ط3، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م.

82-المنار: "القضية التونسية في هيئة الأمم المتحدة"، ط2، البصائر الجديد، للنشر والتوزيع، 2013م.

المجلات:

83-التركيني غيلان سمير طه، "الحركة الوطنية التونسية"، مجلة أدب الفراهيدي، العدد 13، كانون الأول، 2012.

84-سلمان محمد العصفور، الحماية الفرنسية على تونس 1881م، والموقف العثماني والأوروبي منها مجلة ديالي، العدد 56، الحزب الثاني، 2012م.

85-شليغم غنية، "ميلاد ظاهرة الحزبية في المغرب"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد27 ديسمبر، 2016

مراجع بالفرنسية:

86- Mohammed Abed Moula : L'université Zaitouniénne et la Société Tunisienne, thèse de doctorat de 3 eme, cycle, En Sociologie, Tunis ,1991,p30 .

87- Piene Vermeren :L'formation des élites marocaines et tunisiennes ,dµ nationalistes aux islamistes 1920,la découverte 2002,p225

فهرس المحتوى

العنوان	الصفحة
الشكر والتقدير	
الإهداء	
مقدمة	أ-هـ
الفصل التمهيدي:أوضاع تونس من فرض الحماية(1881إلى غاية1907)	
المبحث الأول:أوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية.	7
1/1-سياسية	7
/2/1-الإدارية	11
3/1-العسكرية	15
المبحث الثاني:الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.	19
1/1-الاقتصادية	19
2/1-الاجتماعية والدينية	21
3/1-الثقافية	24
الفصل الأول:الحركة الطلابية التونسية بين النشأة والتأسيس.	
المبحث الأول: الحركة الطلابية التونسية مفهومها وظروف نشأتها.	29
1/1مفهوم الحركة الطلابية	29
2/1نشأتها وتأسيسها	31
3/1ظروف نشأتها	33
المبحث الثاني:أهم المدارس التعليمة للطلاب.	37
1/1جامع الزيتونة	37
2/1المدرسة الصادقية	42
3/1المدرسة الخلدونية	44

المبحث الثالث:دراسة نماذج لأهم الطلبة التونسيين.	46
1/1علي باشا حامبه(1876-1918	46
2/1عبد العزيز الثعالبي(1876-1944)	48
3/1الحبيب بورقيبة(1903-2000)	52
الفصل الثاني:الحركة الطلابية التونسية وأهم القضايا السياسية.	
المبحث الأول: أهم الأحزاب الوطنية.	57
1/1حزب تونس الفتاة(1907)	57
2/1الحزب الدستوري التونسي القديم(1920)	62
3/1الحزب الدستوري الجديد1934	72
المبحث الثاني:القضايا السياسية.	78
1/1الداخلية(الجلاز،الترامواي، التجنيس	78
2/1الخارجية(أحداث طرابلس الغرب،قضايا العالم الإسلامي، فلسطين	88
الفصل الثالث: الحركة الطلابية التونسية بعد الحرب العالمية الثانية.	
المبحث الأول:أهم التنظيمات الطلابية التونسية.	94
1/1منظمة صوت الطالب الزيتوني	94
2/1جمعية تلاميذ الزيتونة ونضال طلابه.	96
3/1الاتحاد العام لطلبة تونس	98
المبحث الثاني:المرحلة التفاوضية الأولى(1952-1954)	101
1/1نشاط الحزب وانعقاد مؤتمر ليلة القدر	101
2/1مرحلة جس النبض	106
3/1الاصطدام	112
المبحث الثالث:المرحلة التفاوضية الثانية(1954-1956)	116

1/1استئناف المفاوضات	116
2/1الصراع بين بن يوسف وبورقيبة.	119
3/1الاستقلال وإعلان الجمهورية التونسية	124
خاتمة	129
الملاحق	133
قائمة الببليوغرافيا	147
فهرس المحتوى	160